

مراسلات أممية

مراسلات أممية



الإمبريالية في عصرنا

- الهند وباكستان في نظام عالمي مُتشظ
- الذكرى الـ 250 لتأسيس الولايات المتحدة
- لا تزال مشاعر الإحباط والغضب تملأ الشارع السوري

الافتتاحية

آنا كريستينا كارفالباس أمريكا اللاتينية، رهينة لدى الولايات المتحدة الترامية 3

بلجيكا



انغلين وننز نضال قطاع التعليم بلجيكا: «تعمية أبقظت شيئاً ما لدى الشباب» 5

الهند



سوشوفان دهار الهند في نظام عالمي مُتشظ 9

فاروق سوليريا خفايا الموقف الباكستاني من إيران 12

فاروق طارق من أجل جبهة عالمية مناهضة للفاشية والإمبريالية 14

سوريا



جوزيف ضاهر لا تزال مشاعر الإحباط والغضب تملأ الشارع السوري 16

الإمبريالية

آنا كريستينا كارفالباس حول مفهوم الإمبريالية وتاريخها 21

ديغو ماشادو وألكسندر أنرو ما بعد العولمة المفترقة: إعادة تشكيل الرأسمالية 26

بنجامين بورناوهر الإمبريالية في عصرنا 30

سوشوفان دهار الصراع الطبقي اليوم: التشردم وأزمة الشكل السياسي 35

غارا ونومي إضراب نسوي من أجل إضفاء الطابع الاجتماعي على عمل إعادة الإنتاج! 41

تاريخ

إريك توسان مساهمة مهمة من إرنست ماندل في النقاش حول الانتقال إلى الاشتراكية 46

إرنست ماندل قانون القيمة، والتفسير الذاتي، والاستثمارات في اقتصاد الدول العمالية 47

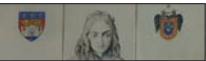
باتريك لوموال الذكرى 250 لاستقلال الولايات المتحدة 53

فلافيا فيري مسارات نضالية وأهمية: رؤى متقاطعة لليون كريمة وسيلوب دوغان 58

رافائيل تاموي توقعات وآمال يعقوبي من الكونغو 62

قراءات

مايكل لوي الحياة الطبية. اشتراكتنا 67

مراسلات
أهمية

https://alomamia.org/



https://linktr.ee/alomamia

لكي يتنسى للمراسلات الأهمية الاستمرار،

عرفوان بها! اشترك-ي الآن!

صوت أممي باللغة العربية

ببالغ السرور بتنا اليوم قادرين على إصدار مجلتنا مراسلات أممية باللغة العربية، شقيقة لـ انترناشونال فيوبونت الانجليزية وانبركور الفرنسية، يندرج هذا المشروع، الصادر بإشراف مكتب الأممية الرابعة، في استمرار لمختلف الإصدارات المنجزة باللغة العربية: المناضلة- والخطوة [للاستكمال]. لكن الأحداث الجارية بالشرق الأوسط منذ سنة حدث بنا إلى الاهتداء إلى سبيل مجلة ذات استهداف دولي. تُبرز حرب الإبادة في فلسطين، متبوعة بالهجمات على لبنان وقريباً على إيران، من قبل إسرائيل، الحاجة الملحة إلى رد فعل عالمي، نسعى إلى الإسهام فيه. كما يوضح تعاون الأنظمة العربية بالمنطقة البغيض مع الدولة الصهيونية ضرورة بناء بديل. لا سيما أننا نعلم بأن منع المظاهرات في جل البلدان الناطقة بالعربية يطابق خوفاً هائلاً من التعبثات التي من شأنها إعادة الوصل مع الربيع العربي وزعزعة تلك الدول، ومن ثمة السيطرة الإمبريالية.

يتمثل مشروع مراسلات أممية في الإسهام في بديل للإمبريالية - الأمريكية والأوروبية بالمقام الأول، لكن دون تنازل لسائر القوى الكبرى، الصين أو روسيا، التي تعارك كلها من أجل السيطرة على العالم، ولا للرأسمالية التي باتت أزمتهما جليلة عبر العواقب المدمرة للأزمات البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. تندرج معركتنا في حفز لنضالات المستغلين/ات والمضطهدين/ات، وبوجه خاص من أجل حقوق النساء ومجتمع الميم-عين، ومن أجل المساواة والتحرر، من أجل مجتمع اشتراكي إيكولوجي.

وليس مجلتنا بالطبع غير إسهام متواضع في هذا المشروع الثوري، لكننا نأمل أن يتيح نشر في الآن ذاته لمقالات تحليل للوضع في بلدان عديدة وللوضع العالمي، وسرداً للنضالات الاجتماعية ولعناصر توجه من أجل الفعل صوب المناضلين/ات الذين يستشعرون العزلة في بلدان تحكمها أنظمة مستبدة، قلنا نأمل أن يتيح شدُّ العضد ومنح تماسك يتيح المساعدة على الفعل.

ستتقاسم مراسلات أممية، في وهلة أولى، مقالات مترجمة بجهودنا، منشورة عادة في انترناشونال فيوبونت وانبركور، كي نقترح بسرعة مقالات تتناول بنحو خاص المنطقة الناطقة بالعربية. لذا عرّفوا بمراسلات دولية وبموقعها وبشبكةها الاجتماعية، من أجل الإسهام في بناء صوت أممي اشتراكي إيكولوجي وثوري للقرن 21.

أمريكا اللاتينية، رهينة لدى الولايات المتحدة الترامبية

تُعَدُّ المنطقة الكبرى في الأمريكيتين الجزء الوحيد من الكوكب الذي يُفلح فيه ترامب في تحقيق تقدّم ملموس نحو أهداف سياسته الأمنية القومية.

بقلم

آنا كريستينا كارفالياس

أراضيها أمام الشركات والقوات الأمريكية، وتُطبّق خطط تقويم فائقة الليبرالية في خدمة أشدّ البرجوازيات المحلية رجعيةً، وتُلغي المكتسبات الديمقراطية والاجتماعية. والهدف هو محو كل ذكرى للتقدميين، أي لتلك السلطات التي أرسّت، ولو بشكل محدود، سياسات اجتماعية وسياسات احترام لحقوق الإنسان ودفاع عن السيادة الوطنية. وخلال شهر يونيو/حزيران وحده، حقّق ترامب واليمين المتطرف ثلاث انتصارات مهمة في المنطقة. أو، من زاوية أخرى، مُنيت الحركات الاجتماعية واليسار بثلاث هزائم متتالية: إخفاقات انتخابية- في البيرو وكولومبيا- ومواجهة اجتماعية مباشرة خاسرة في بوليفيا.

الظلّ يمتدّ

سبق للإمبريالية المهيمنة أن غزت أمريكا الوسطى والكاريبية بحشدٍ عسكري غير مسبوق، تُحافظ بفضلها، رفقة حلفاء من أمثال بوكيلي في السلفادور ومولينو في بنما، على سيطرة تامة في المنطقة. كما تحاول خنق كوبا ودفع عودة الرأسمالية قُدماً- وهو توجّه يبدو أن الخطة الاقتصادية الأخيرة التي أعلن عنها الحزب الشيوعي الكوبي تنساق إليه.

ويُدرج استراتيجيو ترامب ضمن «الكاريبية الكبير» (2) كلاً من كولومبيا وفنزويلا- التي تهزّها حالياً زلازل مدمّرة بقدر ما نظام رودريغيز العميل عاجزٌ عن مواجهة هذه المأساة. فمنذ يناير/كانون الثاني، صارت أرضُ الثورة البوليفارية محميةً

الحماية الواسعة النطاق التي تستهدف الرقائق الإلكترونية والذكاء الاصطناعي- وهي تدابير تردّ عليها بيكين بخطاب تصالحي لا يُخفي إجراءات انتقامية تُطبّق وفق قاعدة «العين بالعين والسنّ بالسنّ».

التقدّم في أمريكا اللاتينية

إن المنطقة الوحيدة في العالم التي يستطيع فيها ترامب وأصدقاؤه من المليارديرات واليمين المتطرف العالمي أن يغتبطوا بما أحرزوه من تقدّم هي، بلا أدنى شك، تلك المنطقة الشاسعة من العالم الممتدّة جنوب نهر ريو برافو المكسيكي، الذي يُصَرّ اليناكيون على تسميته ريو غراندي. فأمريكا اللاتينية محاصرة، بنجاح حتى الآن، بالهجمات الاستعمارية والاستبدادية لرعيم

العالم. وتتوالى هجمات الإمبريالية المهيمنة بهدف بناء «درع الأمريكيتين» (I). وما كان هذا الوضع ليكون ممكناً لولا الدعم، المتحمّس بدرجات متفاوتة، الذي تقدّمه قطاعات واسعة من الأوليغارشيات

بواجه ترامب صعوبات جمّة على الجبهة الداخلية، حيث يجهد للحدّ من الهزيمة المُعلّنة سلفاً في الانتخابات التشريعية النصفية المقرّرة في نونبر/تشرين الثاني.

إخفاقات ترامب

لم تتراجع شعبيته في بلده مع اندلاع الحرب على إيران، بالتواطؤ مع شريكه ننتياهو، فحسب، بل إنه في طريقه أيضاً إلى خسارة ذلك النزاع الخارجي نفسه. يسعى البيت الأبيض حالياً إلى إخفاء هذه الهزيمة المُذلّة. وعلى الصعيد الاقتصادي، لم تُفض الحرب الجمركية التي يشنّها على العالم بأسره بعد إلى نتائج

”

وما كان هذا الوضع ليكون ممكناً لولا الدعم، المتحمّس بدرجات متفاوتة، الذي تقدّمه قطاعات واسعة من الأوليغارشيات البرجوازية في بلدان أمريكا اللاتينية.

ما كرو - اقتصادية مواتية، ولا سيّما انخفاض الأسعار والعودة الطوباوية للصناعات التي رحّلتها الولايات المتحدة خلال الخمس والثلاثين سنة الأخيرة. بل من الوارد تماماً ألا تكون رابحة على الإطلاق.

أما على صعيد المنافسة التكنولوجية مع الصين، وهو أمر جوهري بالنسبة إلى ترامب، فيبدو الوضع في طريق مسدود، رغم التدابير

“

(1) مبادرة تعاون عسكري تُقدّم على أنها ترمي إلى مكافحة المنظمات الإجرامية العابرة للحدود، ولا سيّما كارتيلات المخدرات.
(2) يتألف «الكاريبية الكبير» من أربعين إقليماً تضمّ أرخبياً من جزر البحر الكاريبي، من بينها إقليمان فرنسيان (المارتينيك وغوادلوپ)، ومنطقة قارية من بلدان أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، من بينها إقليم فرنسي (غويانا).

استعمارية، وسيولى الحكم في كولومبيا قريباً متطرف أتى من العدم، ويسترشد ببولسونارو وميلي. ومع الفوز الانتخابي ضعيف الفارق لكيكو فوجيموري في البيرو، يُلقى اليمين واليمين المتطرف على أمريكا الجنوبية ظلّ حكومات لن تزيد إلا من تفاقم فرط الاستغلال والفساد والخصخصة والاستيلاء على الأراضي وتدهور البيئة ونهب الموارد وقمع شديد.

تقاطب متصاعد

دون التقليل من شأن هذا الواقع الصعب ومن التراجع الذي تمثله هذه الحكومات بالنسبة إلى شعوب المنطقة، لا بدّ من إمعان النظر في التناقضات. والإجابة عن السؤال التالي: هل تضمن هذه الانتصارات الأخيرة للإمبريالية «نصف الكرة الغربي» (حسب تعبير الفاشي الجديد الجاثم في البيت الأبيض) سالماً ومستقراً وخاضعاً يبدو أن ما يجري في البيرو وكولومبيا يُظهر أن هذه ليست الفرضية الأرجح: ففي هذين البلدين، أحدث اليسار والحركات الاجتماعية المفاجأة. ففي البيرو، لم يكن أحد ليتصوّر، قبل الحملة الانتخابية، أن يصعد ممثل تقدمي قادم من الأقاليم إلى الدور الثاني. وقد انتهت تلك المواجهة إلى ما يشبه التعادل، وهو ما يُنذر باستمرار أزمة النظام التي يجتازها هذا البلد الأنديزي منذ عقود. وفي كولومبيا، إضافة إلى التزوير المُرجّح والتدخل الوقح للإمبريالية في الحملة الانتخابية- بدعم مالي وتكنولوجي لموجة التضليل الإعلامي- فقد يشرّ ذلك كلّ نظامٍ سياسي مخصّص. لكن لم يسبق قط أن كان قطبٌ يساري بهذا القدر من الوحدة خلف ترشيح واحد، ولا أن حقّق نتيجة بهذا الارتفاع، وهو ما يُنبئ بأيام عصيبة تنتظر حكومة دي لا إسبريتا.

أما في بوليفيا، فالحصيلة أشدّ قسوة: إذ شهدنا هزيمة انتفاضة عمالية وشعبية وللمزارعين والشعوب الأصلية، قادتها لأول مرة منذ عقود قوى (منقسمة) مغايرة لحركة «نحو الاشتراكية» (MAS) السابقة. ومن السابق لأوانه استخلاص خلاصات نهائية، لكنّ هذا التشتّت- الناجم عن

التدمير الذاتي لقادة الحزب-الحركة السابق، والصعوبة التي لا تُقاس في إسقاط حكومة منتخبة في سياق إقليمي بالغ السوء، سيفرضان على أصحاب الأدوار الرئيسية في الانتفاضة أن يتساءلوا عمّا إذا لم يكن الأحكمّ التراجعُ بشكل منظم، بعدما أحرزت الحركة الانتصار الثمين المتمثّل في إفشال المراسيم النيولبرالية المتعلقة بالأسعار والملكية العقارية.

المعركة البرازيلية

بدأت المعركة الكبرى المقبلة فعلاً في البرازيل. فهذه الأخيرة والمكسيك والأوروغواي هي حالياً بلدان أمريكا اللاتينية الثلاثة التي تصطفتْ حكوماتها، بشكل أو بآخر، في اليسار. ومن الحاسم بالنسبة إلى اليمين المتطرف العالمي، وإلى ترامب على وجه الخصوص، إفشال لولا في انتخابات أكتوبر/تشرين الأول.

ولا شك في أن ترامب وعمالقة التكنولوجيا سيُعيدون في البرازيل إنتاج حرب التضليل الإعلامي التي خاضوها في كولومبيا. وسبق لزعيم الإمبريالية اليانكية أن أعلن دعمه- بالصور والمنشورات- لفلافيو بولسونارو، الابن البكر للرئيس الانقلابي السابق، وهو المرشح اليميني الوحيد القادر على المنافسة. بل هناك ما هو أبعد من ذلك: تحاول الولايات المتحدة التدخل مباشرة في تصويت البرازيليين والبرازيليات. وهذا ما يجري بخصوص مسألة الأمن العمومي، إذ نعت ترامب منظمّتين إجراميتين تتخذان من البرازيل مقراً لهما بـ«منظمات إرهابية»، وصعد، استناداً إلى التشريع التجاري الأمريكي، حرب الرسوم الجمركية ضد منتجات البلد.

يُنظر بعين السخط داخل البرازيل إلى التدخل الأمريكي المباشر في شؤونها، حتى في صفوف بعض قطاعات ناخبي الابن

بولسونارو. لكنّ مواطن ضعف حكومات حزب العمال وحدودها، وحدود لولا بوجه خاص، سيكون لها ثمنٌ في الحملة الانتخابية. فقد ساند بالخصوص الرئيس رودريغو باث في أوج الانتفاضة الشعبية البوليفية(3)، وهو يُماطل عوض التخلّص بسرعة وبلا رحمة من أعضائه المتورطين في فضائح مالية.

غير أن شيئاً من ذلك كله لا ينبغي أن يمنع مُجمل اليسار والتقدميين والقطاعات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والعالم أجمع من دعم ترشيح لولا. من أجل ولاية جديدة، وضد عودة الفاشية الجديدة. الخضراء-الصفراء (البرازيلية) والعالمية. تماماً مثلما أن خطوات الحكومة الكوبية نحو عودة الرأسمالية لا تمنعنا من الوقوف اللامشروط إلى جانب كوبا في نضالها من أجل السيادة في مواجهة عملاق الشمال.

الوحدة ضد الإمبريالية

واليمين المتطرف

في أمريكا اللاتينية، أكثر من أي بقعة أخرى من الأرض في الوقت الراهن، تشكّل مسألة السيادة الوطنية في مواجهة الإمبريالية محوراً مركزياً في برنامج مقاومة الفاشية الجديدة. فمن «الميثاق التاريخي»(4) في كولومبيا، الذي بات حزباً مُقنناً يحظى بدعم نصف البلاد، إلى التحالفات اليسارية الواسعة في البيرو والأرجنتين وتشيلي والمكسيك، مروراً بالمقاومين

في البيرو وكولومبيا، أحدث اليسار والحركات الاجتماعية المفاجأة

والمقاومات في فنزويلا البطلة وفي أمريكا الوسطى، نحن بحاجة إلى وحدة وإلى إंसناد متبادل في هذه المرحلة الجديدة من النضال التي تنفتح ضد حكومات اليمين المتطرف (أو أي حكومة أخرى رهن إشارة ترامب) القائمة فعلاً. على أمل تحقيق انتصار انتخابي ضد ترامب في انتخابات منتصف الولاية في

نونبر/تشرين الثاني. ■

2 يوليو/تموز 2026

(3) «الرئيس لولا يتحدث هاتفياً مع رئيس بوليفيا، رودريغو باث»، رئاسة جمهورية البرازيل، 25 ماي/أيار 2026؛ و«لولا يهنئ باث على مواجهة الأزمة السياسية في بوليفيا عبر الحوار»، وكالة الأنباء البوليفية، 30 يونيو/حزيران 2026.
(4) «الميثاق التاريخي» (Pacto Histórico) هو السند الرئيسي لغوستافو بيترو. نتج هذا الحزب عن اندماج الأحزاب اليسارية الأربعة الرئيسية في ائتلاف الميثاق التاريخي (2021-2025).

نضال قطاع التعليم بلجيكا؛ «تعبئة أيقظت شيئاً ما لدى الشباب»



إيفلين وينز

إيفلين وينز، التي درست التمريض، تعمل منذ 14 عاماً في مجال الصحة في الكليات التقنية التابعة للتعليم العالي البلجيكي، وهي أيضاً مندوبة نقابية في الاتحاد التعليمي التابع للاتحاد النقابيين الرئيسيين في البلاد، وعضو في مجموعتي «المدرسة المكافحة» و«Mars Attacks» أجري المقابلة ليونارد بريس.

شهدت المنطقة الناطقة بالفرنسية في بلجيكا خلال الأسابيع الأخيرة تسارعاً مفاجئاً في النضالات في قطاع التعليم، تحولت إلى تمرد عام للشباب. في هذا الحوار، تتناول إيفلين وينز الظروف التي نشأت فيها هذه الحركة، والدور المعقد للنقابات والائتلافات المنظمة ذاتياً، وكذلك عملية التسييس التي تسبب فيها القمع.

بقلم

إيفلين وينز

منذ بضعة أسابيع، تصدر قطاع التعليم الناطق بالفرنسية القطاعات المناضلة في بلجيكا. لكن هذا النضال لم يأت من فراغ: فمنذ عامين، تشهد البلاد نضالات مهمة ضد الحكومات الحالية.

قبل عامين، شهدت بلجيكا انتخابات على جميع مستويات السلطة. واتجهت والونيا، وهي منطقة كان يهيمن عليها تاريخياً الحزب الاشتراكي، نحو اليمين؛ وبشكل أعم، سار البلد بأسره في الاتجاه نفسه، مع حكومات إقليمية واتحادية متطرفة بشكل خاص. ومنذ تشكيل هذه الحكومات، دخلت قطاعات عديدة في المقاومة، لا سيما فيما يتعلق بقضايا معاشات التقاعد والحماية الاجتماعية. وخاض البعض نضالات قوية: إضراب عمال السكك الحديدية الذي استمر عشرة أيام متتالية، وأربعة أسابيع في البريد... بالإضافة إلى أيام إضراب مشتركة ضخمة بين مختلف القطاعات، لا سيما

”

يوم 14 أكتوبر 2025 حيث تظاهر أكثر من 140 ألف شخص، وهو أمر غير مسبوق منذ التسعينيات. وفي هذا السياق، تمسكت الحكومات بخطط متشددة، مؤكدة استحالة أي تراجع من جانبها.

يوم 14 أكتوبر

2025، تظاهر

أكثر من 140 ألف

شخص، وهو أمر

غير مسبوق منذ

التسعينيات

“

لكن منذ البداية، كان قطاع التعليم قطاعاً رئيسياً، على الأقل في الجانب الناطق بالفرنسية.

طرحت حكومة اتحاد والونيا-بروكسل، أي الجزء

الناطق بالفرنسية من البلاد، منذ توليها مهامها مقترحات إصلاحات من خلال «مراسيم برنامجية»، ومن بينها المرسوم البرنامجي رقم 2، الذي تم التصويت عليه مؤخراً. ومن بين التدابير المقررة، هناك إلغاء التعيينات الدائمة للمدرسين والمدرسات، الذين واللواتي سيتم توظيفهم - بموجب عقود عمل غير محددة المدة بدلاً من الحاقهم - بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية - وهو ما يتيح فصلهم من العمل بسهولة أكبر بكثير، ويعرضهم لضغوط السلطة السياسية. ولكن هناك أيضاً العديد من التدابير التقشفية، بما في ذلك تقليص التغطية الصحية للمدرسين/ات في حالة المرض، وعمليات المراقبة التي تصل إلى درجة عدوانية غير مبررة، فضلاً عن الهجمات على نظام المساعدة المخصصة للتلاميذ والتلميذات في وضعية هشاشة - يتم الحديث عن 55 ألف طفل سيفقدون حقهم في وجبة مجانية في المطاعم المدرسية. لكن ما أشعل فتيل الأزمة حقاً هو إضافة ساعتين من العمل لجميع المدرسين والمدرسات في السنوات الثلاث الأخيرة من التعليم الثانوي، دون زيادة في الأجور. يتعلق الأمر بساعتين أمام الفصل، أي عملياً نصف يوم عمل إضافي. وهذا يعني أيضاً، على المدى الطويل، إلغاء ما بين 1300 و 1500 منصب. وبالتالي، فإن المدرسين والمدرسات في الخطوط الأمامية تقريباً منذ تشكيل الحكومات: أحياناً في إضرابات قطاعية، وأحياناً في إضرابات مشتركة بين القطاعات، وأحياناً مع قطاعات أخرى، مثل رعاية الطفولة المبكرة، ورعاية الأطفال، والثقافة.

كان أبرز هذه الأحداث إضراب 14 أكتوبر/ تشرين الأول

أشعل يوم 14 أكتوبر حقاً شيئاً ما لدينا، من خلال تلك المظاهرة الحاشدة التي جمعت كل قطاعات المجتمع. وكان شهر نوفمبر/تشرين الثاني حافلاً للغاية، حيث شهد يوماً من الإضراب للمدرسين والمدرسات، ثم سلسلة من ثلاثة أيام متتالية من الإضراب المشترك بين المهن، وهو ما كان أمراً غير مسبوق إلى حد كبير في بلجيكا. لكن في تلك الفترة، كان من الممكن الشعور بوجود فجوة واسعة بين تصميم العمال والعمالات، المستعدين/ات لتصعيد حدة النضال، وتردد قيادات النقابات، التي رفضت اغتنام الفرصة. وقد تسبب ذلك في تراجع مؤقت في حدة الوضع، من يناير إلى مارس.



كيف تفسرين هذا الموقف من جانب قيادات النقابات؟

يعتمد النموذج المؤسسي في بلجيكا تقليديا على التشاور والتوافق. لكن للمرة الأولى منذ فترة طويلة، وجدت النقابات نفسها في وضع لم يعد فيه مجال للتفاوض. فعندما كانت الحكومة تستدعيها، كان لتقدم لها نصوص قوانين جاهزة ونهائية، من دون أي هامش لتعديلها. ولم تتمكن النقابات من إيجاد استراتيجية للتعامل مع هذا الوضع.

في كل مظاهرة، وطوال هذه المرحلة الأولى من الحركة الاجتماعية، كان قادة النقابات يأخذون الكلمة للمطالبة بالعودة إلى طاولة المفاوضات، كما لو كان ذلك هو الأفق الوحيد المرغوب فيه - العودة للجلوس إلى طاولة تم الاتفاق على أنه لن يتم الاستماع إليهم فيها كيفما كان الحال. لم يدركوا أبدا حقيقة أن نموذج الحوار على الطريقة البلجيكية، في الاجتماعات الهادئة والمطاعم الفخمة، لم يعد موجودا.

لكن الحركة الاجتماعية تكره الفراغ...

نعم، وساعد هذا الوضع على ظهور ائتلافات منظمة ذاتيا. بعضها، مثل «المدرسة المكافحة»، كان موجودا بالفعل، لكنه اكتسب زخما جديدا في هذا السياق، من خلال انتقاد نموذج الإضرابات «المتقطعة» والمظاهرات التي كانت تتكرر بنفس الشكل من محطة الشمال إلى محطة الجنوب. ولجأوا إلى أساليب مقاومة أكثر راديكالية بعض الشيء، لا سيما تعطيل إجراءات الامتحانات. وتساعد التوتر، إلى أن تم استبعاد بعض المندوبين والمندوبات من نقابتهن بتهمة «الانتماء المزدوج».

في النقابة المسيحية الديمقراطية (I)، طرح السؤال صراحة: أنا ناشطة، ومناهضة للفاشية، عضوة في «المدرسة المكافحة». ما مدى ضمان وظيفتي في هذه المنظمة؟ هل ينبغي أن أتوقع طردي؟ أثارت هذه التساؤلات انزعاجا كبيرا، وكان شعار القيادات بوضوح هو ضرورة الحفاظ على مسافة فاصلة.

لكن ما قلب الوضع فعلا هو أن مجموعة من المدرسات والمدرسين، في مدرسة نشطة بشكل خاص في بروكسل، قرروا تشكيل ائتلاف على نطاق أوسع. أظهروا مهارة كبيرة في التواصل والعلاقة مع الصحافة، حيث أعدوا الأرضية جيدا، وجعلوا من تأسيس هذه المنظمة حدثا بحد ذاته. كانت فكرتهم هي تكوين مجموعة ذات هوية بصرية يسهل التعرف عليها، يمكن للجميع التماهي معها: لذا أطلقوا عليها

اسم «Mars Attacks»، لأن الانطلاقة كان في شهر مارس، واستلهموا من عالم الخيال المستمد من فيلم تيم بيرتون لابتكار صورهم وفيدوياتهم وأزيائهم.

عند انطلاقة، كان الائتلاف يضم عشر مدارس. لكن في أعقاب ذلك، نظم الائتلاف جمعية عامة دُعي إليها الجميع: المدرسات والمدرسون، والعائلات، والأصدقاء، الأزواج والزوجات، وغيرهم. وتبع ذلك تأثير «كرة الثلج»، مدعوما بشكل كبير بفعالية التواصل التي نجحت في جذب

تغطية إعلامية جيدة. انضمت المدارس واحدة تلو الأخرى، وفي المظاهرة التي تلت ذلك، في 9 أبريل، كان حجم كتلة «Mars Attacks» يضاهي حجم كتلة النقابات.

لم تهدأ التوترات على الفور، بل على العكس تماما. من وجهة نظر العديد من قادة النقابات، ظل «Mars Attacks» مجرد ائتلاف من

سكان بروكسل ذوي الميول الفوضوية، محكوم عليه بالاختفاء سريعا. وما أضاف الزيت على النار هو أن الوزيرة اتصلت مباشرة بـ«Mars Attacks»، مما عمق جراح قيادات النقابات التي فقدت مكانتها التفاوضية التاريخية. وفي يوم التعبئة في 9 أبريل، كادت هذه التوترات أن تأخذ منحى أكثر حدة، حيث ضغط العديد من أعضاء «Mars Attacks» من أجل أن يتصدر الائتلاف المسيرة ويبدأ التظاهرة دون انتظار كلمات القادة النقابيين. لم يحدث ذلك، لكن هذه الحادثة

توضح جيدا الطبيعة المتناقضة لهذا الائتلاف: مزيج من المدرسين والمدرسات المنتمين/ات إلى النقابات وغير المنتمين/ات إليها، والكثير منهم يشاركون في حركة اجتماعية للمرة الأولى، مع أسلوب غير تقليدي ومرح كما يحبه المدرسون والمدرسات، وهوية سياسية واسعة النطاق وأكثر توافقية من الائتلافات اليسارية الراديكالية مثل «المدرسة المكافحة»، ولكن في الوقت نفسه، إرادة مؤكدة للخروج عن عادات الحركة الاجتماعية التقليدية، من خلال العصيان. وهذا الأمر يكتسب

أهمية أكبر بالنظر إلى أن النقابات، التي تنظر إلى هؤلاء الناشطين/ات بازدراء، لم تتردد في مشاركة صور موكب «Mars Attacks» على شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بها - لا سيما الاتحاد المركزي للخدمات العامة (اتحاد النقابات المسيحية)، الذي استغل حقيقة كون أزياء المريخييين الذين

يشكلون الموكب ملونة في الغالب بالأخضر، مثل السترات التقليدية للاتحاد.

ومنذ ذلك الحين، ضغطنا مع العديد من المناضلات والمناضلين من أجل أن تعترف اتحاد النقابات المسيحية صراحة بالوضع: فإذا كانت النقابات لا تزال تحظى بتأييد الجماهير، فإنها تفتقر إلى الأفكار، وهذا بالضبط ما توفره الائتلافات من هذا النوع. وأثمرت هذه الضغوط الداخلية: سرعان ما أصدر اتحاد النقابات المسيحية للتعليم بيانا أكد فيه

للمرة الأولى
منذ فترة طويلة،
وجدت النقابات
نفسها في وضع
لم يعد فيه مجال
للتفاوض



موكب ائتلاف «Mars Attacks» التعليمي

من قادة النقابات هذا النداء بشكل غير صريح، داعين الأعضاء إلى «تحييد وجهتهم وفقاً لما تمليه عليهم ضمائرهم» وعبارات غامضة أخرى، دون المخاطرة بإيذاء دعم صريح.

كان الجميع يعلم أن عددا كبيرا من الناس سيحضرون. لكن ما لم نكن نتوقعه هو التعبئة الاستثنائية للشباب، الذين غمروا الحركة تماما منذ الصباح الباكر. وسرعان ما اندلعت المواجهات. من نواح عديدة، شكل هذا اليوم تسارعا غير مسبوق في تسييس الحركة، في مواجهة صدمة قمع وحشي بشكل خاص، استهدف في المقام الأول الشباب من أصول مهاجرة. لكنه كان أيضا يوماً حافلاً بصور رائعة، لا سيما عندما شكّل المدرسون والمدرسات سلاسل بشرية أمام الشرطة لحماية تلاميذهم. ونشأ تضامن قوي، مع فتح مراكز رعاية طارئة لتقديم المساعدة للمصابين/ات أو الذين واللواتي تعرضوا/تعرضن لصدمات نفسية.

استمرت المناقشات البرلمانية طوال الليل، وأجري التصويت في الساعات الأولى من الصباح. لم ينم الكثيرون منا. شخصياً، كان لدي اجتماع نقابي مقرر في اليوم التالي الساعة التاسعة والنصف صباحاً، وقد حضر بعض الأشخاص قبل الموعد بآكثر من ساعة، دون حتى أن يأخذوا قبولاً قصيرة، بدافع الحاجة إلى التواجد معاً. ورغم أن بعض القادة النقابيين حاولوا بشكل غامض التمسك بالنقاط المدرجة في جدول الأعمال، الذي أُعد قبل 15 يوماً، سرعان ما تحولت الجلسة إلى مساحة للنقاش بين أشخاص مصدومين بشدة من الأحداث - بمن فيهم البيروقراطيون. واستعملت هذا الفضاء لدعوة اتحاد النقابات المسيحية إلى تسخير أجهزتها لدعم مئات الشباب والشابات المعتقلين، وهو ما تم دون مواجهة أي معارضة.

لكن أثناء الاجتماع، بدأنا نتلقى رسائل تحذرننا من تجدد أعمال الشغب. ولم يقتصر الأمر على بروكسل فحسب: ففي نامور، اتخذت التحركات أبعاداً كبيرة لدرجة أن جميع المدارس أُغلقت كإجراء احترازي. وبينما أصبح الشباب يقودون الحركة بوضوح، سارعت

الإضراب هذا أو ذاك؛ وسرعان ما حلل ائتلاف «Mars Attacks» هذا الأسلوب وطبقه على نطاق أوسع. اتخذ الإضراب نموذجاً تناوبياً لضمان استمراره على المدى الطويل: كل يوم، يضرب عن العمل المدرسون والمدرسات الذين لديهم أكبر عدد من الساعات، بينما أولئك الذين لديهم ساعات قليلة فقط يدرسونها بسرعة، قبل الانضمام إلى حازم الإضراب. وفي المدارس التي تتخذ فيها الإدارة موقفاً قمعياً، تتم دعوة المدرسات والمدرسين من مؤسسات أخرى لتنظيم التحركات مع توفير الحماية من الانتقام. وسرعان ما امتد التحرك ليشمل التلاميذ وحتى أولياء الأمور، مع تأسيس حركتي «Students Attacks» و«Parents Attacks». وبدأ التلاميذ والتلميذات يلعبون دوراً في تنظيم حواجز الإضراب - وهو أمر نادر جداً في بلجيكا، التي لا تمتلك تقليد الإغلاق المؤسسات الذي نراه، على سبيل المثال، في فرنسا.

وهكذا وصلنا إلى ذلك الأسبوع الشهير الذي بدأ في الأول من يونيو...

كما ذكرنا، كان من المقرر في البداية التصويت على المرسوم - البرنامج في 27 مايو، ثم تم تأجيله عقب طعن قدمته المعارضة. يوم الاثنين 1 يونيو، أعلنت الحكومة أنها ستفرض القرار بالقوة، وحددت موعد التصويت ليوم الخميس 4 يونيو - متجاوزة، بطريقة غير مسبقة تماماً، الآجال المنصوص عليها في القواعد البرلمانية. ومن الواضح أن الهدف كان تجنب أي اعتراض، لأن هذا الموعد لم يترك لنا حتى الوقت الكافي لطلب ترخيص لتنظيم مظاهرة.

أما على صعيد النقابات، فقد كانت الاستراتيجية التي تم اختيارها في البداية هي دعوة المدرسات والمدرسين للانضمام إلى مسيرة كانت مقررة بالفعل ومرخصاً لها في صباح يوم الخميس نفسه، في قطاع الصحة - والتي تم توسيع نطاق رسالتها فعلياً. من جانبها، دعت حركة «Mars Attacks» إلى التجمع بعد الظهر حول مبنى البرلمان، على الرغم من عدم وجود ترخيص، وحقيقة أن الشوارع المعنية تشكل، على أي حال، جزءاً من «المنطقة المحايدة»، وهي الجزء من بروكسل الذي تُحظر فيه جميع المظاهرات. وسرعان ما نقل العديد

أنه يدعم جميع الإجراءات التي تتماشى مع مطالبه، وألمح إلى أنه سيحمي أعضائه المشاركين فيه. واضطرت الكونغرسالية العامة للخدمات العمومية إلى اللحاق بالركب، وإن كان ذلك بتردد أكبر. لكن هذا السياق الجديد سمح بتصعيد سريع، وتوسعت حركة «Mars Attacks» أسبوعاً تلو الآخر.

حتى وصل الأمر إلى الدعوة إلى إضراب مفتوح.

كانت الإعلانات الأولى عن الجدول الزمني للإصلاح، الذي كان من المقرر التصويت عليه في 27 مايو، بمثابة جرس إنذار: منذ تلك اللحظة، أصبح من الواضح أنه لا بد من حشد كل القوى في المعركة. لذا، وإلى حد ما تجاوزت حركة «Mars Attacks» النقابات، بدعوتهما إلى ما كان الجميع ينتظره منذ شهر: إضراب متجدد، حتى سحب المرسوم-البرنامج. ووجدت النقابات نفسها أمام إنذار نهائي - فقررت الانضمام. وقدمت إشعاراً بالإضراب عن العمل لجميع الأيام حتى يوم 27 مايو، وعندما نتجت المعارضة البرلمانية في تأجيل التصويت، تم تمديد الإضراب حتى العطلة الصيفية، بل وحتى بداية العام الدراسي الجديد.

”

إذا كانت النقابات لا تزال تحظى بتأييد الجماهير، فإنها تفتقر إلى الأفكار، وهذا بالضبط ما توفره الائتلافات

“

وهنا ظهر شكل جديد من التكامل بين حركة «Mars Attacks» والنقابات. فهذه الأخيرة تدعم الحركة بفضل مواردها المالية (تعويضات يومية عن الإضراب، تعويضات عن تكاليف النقل...)، وتواصل محاولة التفاوض مع الحكومة. أما حركة «Mars Attacks» فترك لها هذا الدور عن طيب خاطر، وتكتفي ببناء التعبئة حول مطلب بسيط: سحب الإصلاح، ومعه استقالة الوزيرتين اللتين تدعمانه، فاليري غلاتيني (وزيرة التعليم الإلزامي) وإليزابيث ديغريس (رئيسة وزراء اتحاد والونيا-بروكسل، ووزيرة التعليم العالي). لكن عملياً، فـ «Mars Attacks» هي التي تحدد جدول الأعمال.

كما أظهر الائتلاف مرونة ذكية واهتماماً خاصاً بالتقنيات الجديدة للمقاومة التي كانت تظهر هنا وهناك. على سبيل المثال، كان الإضراب أكثر نجاحاً في منطقتي فيرفيه ولبيج، بفضل نموذج جد فعال للتعاون بين المدارس، مع دعوات يومية لتعزيز حاجز

(1) تاريخياً، ينقسم المشهد النقابي البلجيكي إلى اتحادين نقابيين كبيرين: «الخضر»، أي الاتحاد العام للنقابات المسيحية (CSC)، و«الحمراء»، أي الاتحاد العام للعمل في بلجيكا (FGTB) الذي تنبئه النقابة العامة للخدمات العامة (CGSP). ولئن كان الاتحاد الأول تاريخياً ينتمي إلى الديمقراطية المسيحية والثاني إلى التيار الاشتراكي، فقد أدت مضي الأيام إلى طمس هذه الفوارق بشكل كبير، حتى أصبح «الخضر» في العديد من القطاعات أكثر يسارية من «الحمراء».



الائتلافات مثل «Mars Attacks»

والمدرسة المكافحة»، و«اليسار المناهض للرأسمالية»، وحتى النقابات، إلى تسخير قواهم لتنظيم التضامن في مواجهة القمع - مع وجود، بالطبع، فروق دقيقة بين بعض البالغين الذين يدعمون استقلالية الشباب، وآخرين اتخذوا موقفا أكثر أبوية، لكنهم اتفقوا جميعا على إدانة عنف الشرطة. وهكذا يوم الجمعة وطوال عطلة نهاية الأسبوع، ثم بشكل متفرق منذ ذلك الحين، رأينا مشاهد تكاد تشبه الحرب في بروكسل وفي العديد من مدن والونيا.

كيف غير ظهور الشباب في الصدارة طبيعة الحركة؟

اتسع نطاق السرد. كان التلاميذ متضامين أصلا مع مطالب المدرسين/ات: فابنتي، في مدرستها، تعلم منذ عدة أشهر أن العديد من مدرسيها ومدرساتها سيُجبرون على الأرجح على مغادرة المؤسسة ابتداء من العام المقبل. أما بالنسبة

للأكبر سنا ولطلاب التعليم العالي، فإن الغضب يتجسد أيضا بشكل واضح في زيادة الرسوم الجامعية، التي ترتفع في بعض التخصصات من 300 يورو إلى 1200 يورو. لكن ما يلفت الانتباه أيضا هو التناقض بين هذا الانغلاق أمام فرص الوصول إلى التعليم، وبين العسكرية، التي أصبحت الآن المسار الذي يُدعى شباب الطبقات الشعبية إلى الانخراط فيه بحماس. منذ العام الماضي، يتلقى جميع المراهقين والمراهقات، عند بلوغهم سن السابعة عشرة، رسالة تعرض عليهم الانضمام إلى الجيش، مصحوبة بوعود براتب مرتفع وأمان وظيفي. في بعض المدارس، يُعد الطلاب الآن لمهن الجيش منذ سن 15 عاما. وقد تكررت هذه المواضيع كثيرا في الشعارات، مما يدل على أن الحركة تطرح الآن سؤالا أعمق بكثير: أي مجتمع نقترحه لأطفالنا؟

حتى 4 يونيو، كنا قلقين إلى حد ما من أن التصويت على مرسوم البرنامج قد يؤدي إلى تراجع زخم الحركة. لكن من الواضح أنه بعد ذلك اليوم، أخذت الحركة بعدا جديدا، ولم تزد إلا اتساعا.

من وجهة نظرك، ما هي التوجهات التي

خططنا لمواصلة تعبئة جهودنا طوال الصيف، حتى لو كانت العطلة الصيفية ستؤدي بالضرورة إلى تباطؤ مؤقت. وقد قدمت النقابات بالفعل إشارات مسبقة بالإضراب فور استئناف الدراسة

يجب أن تتبناها الحركة في هذه المرحلة؟

أكبر مخاوفي اليوم هي أن نعتد على الشباب لقيادة النضال. النموذج

الذي تم تبنيه اعتبارا من 4 يونيو، حيث يتقدم الشباب إلى الخطوط الأمامية بينما يدعمهم البالغون من الصف الثاني، لا يمكن أن يستمر لفترة طويلة.

ثم هناك مسألة إعادة تنشيط النضال في قطاعات أخرى. الموعدان المقبلان المقرران للتعبئة، بخلاف قطاع التعليم، هما 22 يونيو، بمبادرة من قطاع الخدمات العمومية، و23 يونيو، لقطاع التجارة. وهذان قطاعان يسهل تحقيق التقارب معهما: الخدمات العمومية بطبيعتها الحال لأن التقاطع واسع، حتى وإن لم تكن جميع المدارس تابعة له، وقطاع التجارة لأن الاتحادات النقابية المعنية ناشطة للغاية، وتبدي بالفعل تضامنا كبيرا مع نضالنا. لذلك سيكون المدرسون والمدرسات حاضرين/ات، ومن المرجح أن يتم تسليط الضوء على نضالنا أيضا. لكن من الناحية المثالية، ينبغي أن يضرب قطاع النقل، على سبيل المثال، تضامنا معنا: فإذا تعذر عقد الدروس لأن الأطفال لا يستطيعون الوصول إلى المدارس، عندئذ يمكن للمدرسين والمدرسات كسب يوم لا يُخصم فيه راتبهم، وهو ما قد يساعدنا بشكل كبير على الصمود.

وأخيرا، فإن القضية الحاسمة اليوم هي مسألة

الامتحانات. فإلى جانب الضغط من أجل العودة إلى الفصول الدراسية، لا يمكن إجراء هذه الامتحانات بطريقة عادلة على أي حال، نظرا لأن العديد من التلاميذ لم يحضروا أي دروس تقريبا منذ أسابيع. وشعار حركة «Mars Attacks» هو العصيان، مع رفض إدخال النقط. وقد أعلنت بعض المدارس بالفعل إلغاء جميع الامتحانات؛ وفي الأيام الأخيرة، أصدرت النقابات بيانا تدعو فيه جميع المؤسسات التعليمية إلى اتباع هذا المثال.

أما بالنسبة للمستقبل، فقد خططنا لمواصلة تعبئة جهودنا طوال الصيف، حتى لو كانت العطلة الصيفية ستؤدي بالضرورة إلى تباطؤ مؤقت. وقد قدمت النقابات بالفعل إشارات مسبقة بالإضراب فور استئناف الدراسة، وإذا لم يتم سحب الإصلاح بحلول ذلك الوقت، فإن الهدف واضح وهو عدم بدء الموسم الدراسي الجديد. من الواضح أن هذا الوضع يغير قواعد اللعبة مقارنة بكل ما أظهرته التحركات الاجتماعية منذ الانتخابات. حتى الآن، كانت نقطة ضعفنا الكبرى هي غياب خطة نضال وآفاق ملموسة: كنا ننتقل في تحرك من أجل يوم إضراب كبير، ثم ننتظر حتى تعلن قيادات النقابات عن موعد جديد، بعد شهر أو شهرين. أما الآن، فيما يتعلق بالتعليم، فهناك خطة، على الأقل حتى شتنبر، وهناك تصميم على تنفيذها. أنا واثقة: لن يقبل المدرسون والمدرسات هزيمة جديدة، وقد أيقظت هذه التحركات شيئا ما لدى الشباب - رغبة شديدة، وأكثر من مشروعة، في الفوز بمستقبل آخر. ■

15 يونيو 2026

الهند في نظام عالمي مُتشظ



سوشوفان دهار

سوشوفان دهار (Sushovan Dhar) هو مناضل سياسي ونقابي هندي، وعضو في اللجنة من أجل إلغاء الديون غير المشروعة (CADTM)، نُشر النص في مجلة Viento Sur، وتُرجم من الإسبانية إلى الفرنسية على يد آدم نوفاك لموقع «أوروبا المتضامنة بلا حدود» (ESSF)، ونُشرت النسخة الفرنسية المراجعة في Inprecor بتاريخ 29 يوليو/تموز 2026.

لماذا باتت الهند تكتسب هذه الأهمية؟

لا ترجع الأهمية المتزايدة للهند في النقاشات الاقتصادية والجيوستراتيجية العالمية إلى حجمها وحده، بل إلى موقعها داخل هذا النظام العالمي.

فسوقها الداخلية الواسعة، ووفرة يدها العاملة، وتوسع بنيتها التحتية، تجعل منها موقعاً محتملاً لإعادة تنظيم جزئي لسلاسل القيمة العالمية، وهو ما يعكسه التوسع السريع لصناعة تجميع الإلكترونيات

(1) حول التنافس الصيني-الأمريكي ودوره البنوي في إعادة التشكيل الجارية، انظر: بروميس لي، «التنافس بين الولايات المتحدة والصين، التعاون التنافسي» ومناهضة الإمبريالية في القرن الحادي والعشرين»، حوار مع فيديريكو فوينتيس، Inprecor، 23 نونبر/تشرين الثاني 2023.

لا يكفي مفهوم «تعدد الأقطاب» لفهم موقع الهند في النظام العالمي الراهن. فهي ليست منحازة ولا غير منحازة. ما يميز موقعها اليوم هو قدرتها على الاستفادة من الشروخ بين القوى الإمبريالية، من دون أن تمتلك استقلالاً حقيقياً عنها.

بقلم

سوشوفان دهار

كما تشهد على ذلك المراقبة المفروضة على تصدير التقنيات المتقدمة والجهود الرامية إلى إعادة هيكلة سلاسل التوريد. لذلك، فإن ما نشهده اليوم ليس انتقالاً من العولمة إلى التشظي، بل انتقالاً من دوائر تراكم منفتحة نسبياً إلى ترابط وثيق أكثر خضوعاً للرقابة وأكثر تسياساً.

ومن هذا المنظور ينبغي فهم الولاية الثانية لترامب:

فهي عامل تسريع أكثر منها نقطة قطيعة. فالانعطاف نحو الحمائية، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد، وتصاعد القومية الاقتصادية، كلها ظواهر سبقت عودته إلى البيت الأبيض، وهي تضرب بجذورها في الأزمة المزمنة لضمان الربح وفي التحدي الاستراتيجي الذي يمثلته صعود الصين. أما الجديد، فهو الوضوح الذي باتت به القوى الكبرى مستعدة لتوظيف علاقات الترابط الوثيق كسلاح، ولإعادة رسم شروط الاندماج في الاقتصاد العالمي (1).

وفي ظل هذا التحول، لم يعد السؤال هو ببساطة: أي دولة ستهيمن على النظام الناشئ، بل كيف ستندمج الدول المختلفة داخل هذا النظام؟ ومن هنا تكتسب بلدان مثل الهند أهمية خاصة: لا بوصفها مراكز قوة بديلة، بل بوصفها فاعلاً يتحرك داخل شروخ تراتبية عالمية يُعاد تشكيلها، ويسعى إلى الاستفادة منها.

خلال السنة الأولى من ولايته الرئاسية الثانية، سرّع دونالد ترامب مساراً كان قد بدأ بالفعل: تفكك العولمة النيوليبرالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية.

فمنذ تسعينيات القرن الماضي وحتى مرحلة ما بعد أزمة 2008، انتظم الاقتصاد الرأسمالي العالمي ضمن بنية تراتبية واضحة: هيمنة مالية أمريكية، وسلاسل قيمة عالمية، ومؤسسات متعددة الأطراف تكفل شروط تراكم رأس المال. غير أن هذه البنية أخذت تتصدع اليوم بصورة واضحة.

وغالباً ما يُقدّم هذا التحول على أنه انتقال نحو «عالم متعدد الأقطاب»، بما يوحي بأن نظاماً أكثر توازناً أخذ في التشكل. غير أن هذا الوصف يحجب الدينامية المركزية: فالتراتبية لم تختف، وإنما يُعاد ترتيبها في ظل احتدام التنافس بين القوى الإمبريالية. ولم

تعد قطاعات التجارة والمالية والتكنولوجيا تحكمها بشكل رئيسي ضرورات السوق، بل أصبحت تخضع بصورة متزايدة لمقتضيات التنافس الاستراتيجي،



استراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في حين تشكلت بالتوازي مبادرات أمنية غربية أوسع مثل تحالف «أوكوس» (AUKUS)(5). كما وسعت تعاونها في مجال الدفاع، وتموضعت بوصفها حلقة مركزية في إعادة تشكيل سلاسل التوريد بعيداً عن الصين. وما يبدو غير متسق هو في الواقع استراتيجية: فالهند تستفيد من التوترات الجيوسياسية من دون أن ترتفع كثيراً لأي معسكر بعينه.

ولا يقتصر هذا الموقع المفصلي على قطاعي الطاقة والأمن. فالهند تسعى بنشاط إلى استقطاب المستثمرين وتقديم نفسها وجهة صناعية بديلة، عبر مبادرات وحملات تقودها الدولة. وفي الوقت نفسه تواصل مشاركتها في مجموعة بريكس وتدعم مشاريعها، رغم تعمق اندماجها في دوائر رأس المال التي تقودها الولايات المتحدة. وليس التعايش بين هذين التوجهين أمراً عابراً، بل هو مقوم من مقومات دورها الراهن(6).

إن وصف الهند بأنها دولة مفصلية إقرار بنمط محدد من الاندماج في النظام العالمي، يقوم على التنقل بين مراكز القوة وعلى القدرة على تحويل التشظي البنوي إلى ميزة استراتيجية.

حدود الاستقلالية

إن خطاب «الاستقلالية الاستراتيجية» - أي ادعاء قدرة الهند على التحرك باستقلال عن الكتل المتنافسة - يبالغ في تقدير هامش الحرية الذي يتيح موقعها المفصلي. فقدرتها على المناورة حقيقية، لكنها تُمارس داخل قيود بنيوية: فالمفصلة قد تدور، لكن

بل بتموضع داخل القيود والفرص التي ينتجها نظام عالمي متزايد التصدع.

الهند: دولة مفصلية

لفهم الدور الذي تؤديه الهند اليوم، لا يكفي الحديث عن «عدم الانحياز» أو عن بناء التحالفات؛ فالمفهوم الأدق هو مفهوم الدولة المفصلية. فخلال الحرب الباردة كانت الهند تتبنى سياسة عدم الانحياز وتسعى إلى الحفاظ على مسافة من المعسكرين المتنافسين. أما اليوم فهي تتحرك بين الكتل، من دون أن تربط نفسها بتحالفات شديدة الإلزام. ويعكس ذلك حرصها على انتزاع مكاسب مادية واستراتيجية في سياق تنافس فيه القوى الكبرى على الشركاء والأسواق ومناطق النفوذ.

فبعد اندلاع الحرب في أوكرانيا، زادت الهند بصورة كبيرة وارداتها من النفط الروسي بأسعار مخفضة، حتى أصبحت روسيا أكبر مزود لها سنة 2023؛ ويُعاد تكرير جزء كبير من هذا النفط قبل تصديره إلى الأسواق الغربية في شكل مشتقات نفطية، رغم أن العقوبات الغربية كانت تهدف إلى عزل موسكو. كما ساهمت هذه المشتريات في استقرار أسعار الطاقة داخلياً وفي دعم النمو الاقتصادي. وبالموازاة مع ذلك، عمقت الهند شراكتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة عبر الحوار الأمني الرباعي (QUAD)، وهو تجمع

وقرار شركة «آبل» نقل جزء من إنتاج هواتف «آيفون» إلى الهند. وقد عزز البحث عن بدائل للصين جاذبية الهند، غير أن إعادة توطين الإنتاج تظل محدودة(2).

وفي الوقت نفسه، تحتل الهند موقعاً جيوسياسياً بالغ الخصوصية: فهي ليست مدمجة في منظومة التحالفات الغربية، وليست منحازة إلى الصين.

ولهذا فإن انخراطها في الحوار الأمني الرباعي (QUAD)(3) إلى جانب عضويتها في مجموعة بريكس (BRICS)(4) لا يشكل تناقضاً، بل يحدد طبيعة موقعها في النظام الدولي.

فهذه الازدواجية - جاذبية اقتصادية لرأس المال العالمي، ومرونة سياسية تكفي للمناورة بين الانقسامات الجيوسياسية - جعلت من الهند محاوراً متزايد الأهمية.

فالولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون إلى استمالتها، في الوقت الذي تحافظ فيه على روابطها مع روسيا وتقدم نفسها بوصفها صوتاً للجنوب العالمي. وفي لحظات الانتقال البنوي، تكتسب مثل هذه المواقع وزناً أكبر.

غير أنه سيكون من المضلل أن نقرأ هذه المكانة باعتبارها دليلاً على انتقال وشيك نحو هيمنة هندية، أو حتى نحو توازن مستقر متعدد الأقطاب تبرز فيه الهند قطباً بين أقطاب أخرى. فاهمية الهند لا تكمن في إعادة تشكيل النظام بقدر ما تكمن في طريقة تحركها داخله. فالأمر لا يتعلق بصعود،

تستفيد الهند من التوترات الجيوسياسية من دون أن ترتفع كثيراً لأي معسكر بعينه

حركتها، ويدفعها نحو الاصطفاف أو نحو اندماج كامل يفضي إلى التبعية.

وقد يعمق ذلك التمايزات داخل الجنوب العالمي نفسه، فبينما تنجح بعض الدول في استثمار التنافس بين القوى الإمبريالية لتأمين استثمارات أو نقل للتكنولوجيا أو تنازلات دبلوماسية، تواجه دول أخرى ضغطاً متزايداً للاصطفاف مع الأولويات الاستراتيجية والاقتصادية للقوى المهيمنة (9). فتفكك العولمة لا يترجم تلقائياً إلى استقلالية أكبر لبلدان الجنوب؛ بل قد يفضي، على العكس، إلى أشكال أكثر تعقيداً وتمايزاً من التبعية، تمر عبر القوى الإقليمية والدول المفصلة. وعلى وجه الخصوص، فإن بروز الهند بوصفها دولة مفصلة لا يعلن قيام نظام جديد ومستقر متعدد الأقطاب، بل يكشف طبيعة الانتقال الجاري. فما يتشكل ليس زوال التراتبية، وإنما إعادة تشكيلها عبر تنافس محتدم، وانفصال جزئي بين الاقتصادات، وأشكال غير متكافئة من الارتباط الوثيق. ودول مثل الهند لا تتجاوز النظام، بل تشتغل داخل شروخه. قد تتحرك المفصلة، لكنها لا ترحح إطار الباب. ■

18 أبريل/نيسان 2026

(2) حول الحدود البنوية لنموذج النمو الهندي، انظر: روماريك غودان، «الهند في مواجهة حدود نموها»، Mediapart، 11 يوليو/تموز 2025.

(3) الحوار الأمني الرباعي (Quadrilateral Security Dialogue - QUAD) منتدى غير رسمي للحوار الأمني يضم الولايات المتحدة والهند وأستراليا واليابان، ويهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

(4) بريكس (BRICS) تكتل يضم اقتصادات صاعدة وقوى جيوسياسية: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وانضمت إليه منذ سنة 2024 كل من مصر وإثيوبيا والإمارات العربية المتحدة وإيران وإندونيسيا.

(5) أوكوس (AUKUS)، اختصار لأسماء أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تحالف عسكري-استراتيجي يضم هذه الدول الثلاث الناطقة بالإنجليزية.

(6) لمناقشة نقدية لدور تكتل بريكس+ في مواجهة الهجوم الجمركي الذي شنه ترامب، انظر: إريك توسان، «بريكس+ مدافعون عن حرية التجارة، ومنظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي»، أوروبا المتضامنة بلا حدود (ESSF)، غشت/آب 2025.

(7) حول إصلاح قانون الشغل وسياسات الخصوصية وتفكيك الخدمات العمومية في عهد مودي، انظر: روماريك غودان، المرجع نفسه.

(8) حول العلاقة بين توسع الدور الدولي للهند وتساعد النزعة السلطوية في الداخل خلال حكم مودي، انظر: بيير روسيه وسوشوفان دهار، «الهند: رهاناتها الداخلية والجيوسياسية - قراءة شاملة»، أوروبا المتضامنة بلا حدود (ESSF)، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2023.

(9) حول نقد مفهوم «تعدد الأقطاب» حين يُقدّم باعتباره طريقاً لتحرر بلدان الجنوب، وحول ضرورة تبني منظور أممي، انظر: سوشوفان دهار، «مداخل (بورتو أليغري): مناهضة الإمبريالية في زمن صعود الفاشية، تضامن يتجاوز القوى المتنافسة»، أوروبا المتضامنة (ESSF) بلا حدود، 8 أبريل/نيسان 2026.

العالمي تقوم إلى حد بعيد على إعادة إنتاج يد عاملة زهيدة الكلفة في ظل حماية اجتماعية محدودة. ويطرح التوزيع غير المتكافئ لعوائد تموضعها الجيوسياسي سؤالاً جوهرياً: هل تتحول المكاسب الاستراتيجية «الوطنية» إلى تقدم اجتماعي أوسع؟ (7) وأخيراً، يترافق اتساع الدور الدولي للهند مع تركيز السلطة السياسية في الداخل، عبر نزوع متزايد إلى المركزة وتشديد القمع ضد الأصوات المعارضة. وهذه التطورات تحدّد قدرة الهند على ضمان الاستقرار لرأس المال العالمي وعلى التصرف بحزم في المفاوضات الدولية. وهكذا يمكن لاستقلالية الدولة في تحركاتها الخارجية أن تتعايش مع تعميق اللامساواة داخل المجتمع (8).

أي دلالات بالنسبة إلى الجنوب العالمي؟

يشير مسار الهند بوصفها دولة مفصلة أسئلة أوسع بشأن الإمكانات المتاحة أمام بلدان الجنوب العالمي. فقدرتها على المناورة بين الكتل المتنافسة، وانزعاج التنازلات، والحفاظ على قدر من المرونة الاستراتيجية، قد تبدو للوهلة الأولى نموذجاً تحثدي به دول أخرى خارجة من الاستعمار وتسعى إلى تجنب الخضوع لأحد المعسكرات.

غير أن مثل هذه القراءة تخلط بين وضع خاص واستراتيجية قابلة للتعميم. فقدرة الهند على أداء دور المفصلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحجمها. وقليل من الدول يملك الموقع الاستراتيجي الذي يجعل عدة مراكز قوة تتنافس على استمالتها في آن واحد. أما البلدان الأصغر والأكثر هشاشة اقتصادياً، فمن المرجح أن يزيد تشظي النظام العالمي في تضيق هوامش

داخل إطار محدود. ويتعرض هذا الهامش بدوره لضغوط متزايدة، مع ربط الولايات المتحدة على نحو مطرد بين الشراكة الاستراتيجية وبين التزامات في مجالات التجارة والتكنولوجيا والامتثال لنظام العقوبات.

ويظل نمو الهند مرتبطاً بالدوائر العالمية لرأس المال والتكنولوجيا والطلب. فجاذبيتها بوصفها قطباً صناعياً بديلاً تقوم على تدني كلفة اليد العاملة وعلى الحوافز التي تقدمها الدولة؛ وقاعدتها الصناعية تبقى غير متجانسة، إذ تتمتع بنقاط قوة في قطاعات مثل الصناعة الدوائية والخدمات، مقابل ثغرات في التصنيع المتقدم؛ كما يظل اندماجها في سلاسل القيمة العالمية رهيناً بالمكونات المستوردة والاستثمارات الأجنبية والأسواق الخارجية. أما الجهود المبذولة لاستقطاب إعادة توطين سلاسل التوريد، سواء في الإلكترونيات أو الصناعات الدوائية أو أشباه الموصلات، فتحقق مكاسب جزئية لكنها لا تُحدث تحولاً بنوياً.

تتعايش طموحات السيادة الرقمية مع التبعية لرأس المال والبنى التحتية الخارجية. أتاحَت الشراكات مع الشركات الأمريكية والاصطفاف مع المنظومات التكنولوجية الغربية توسعاً في قطاعات مثل الخدمات الرقمية والاتصالات، لكنها عززت في الوقت ذاته تبعيات غير متكافئة في التصنيع المتقدم وتصميم الرقائق الإلكترونية والتكنولوجيات الحساسة. وليس هذا استقلالية، بل اندماج يجري التفاوض على شروطه. وتتعايش معدلات نمو مطردة تراوح بين 6 و7 في المائة مع لامساواة مستمرة، وضائقة زراعية، ونظام عمل يطبعه الطابع غير المهيكل والهشاشة، حيث ما تزال أكثر من 80 في المائة من العمالة خارج القطاع المهيكل. ولا تزال الميزة النسبية للهند في الإنتاج



دونالد ترامب ونيريندرا مودي في 24 فبراير 2020

خفايا الموقف الباكستاني من إيران

تُقدّم باكستان باعتبارها صانعةً للسلام في الشرق الأوسط. وترتبط تحركات النظام بموقعه الخاص في موازين القوى العالمية... لكن ذلك يشكل عبئاً على سكان البلاد.

مقابلة مع

فاروق سوليريا



فاروق سوليريا

فاروق سوليريا (Farooq Sulehria)

باحث مشارك في
جامعة سودرتورن بشرق ستوكهولم
ومدرس في جامعة لاهور، مناضل
في الأممية الرابعة

أجرت الحوار معه إيشا واتو (Esha Wattoo)
من قناة «ستراجل تي في» (Struggle TV)

هل تستفيد البلاد أو سكانها بأي شكل
من الأشكال من هذه الصورة الإيجابية
الحالية لباكستان؟

إنها تفيد الطبقة الحاكمة الحالية بطريقتين. أولاً، وصلت الحكومة الحالية إلى السلطة عبر انتخابات مزورة في عام 2024. يقول البعض إن الانتخابات تكون دائماً مزورة جزئياً؛ وهو ما لا أتفق معه تماماً. لكن من المؤكد أنه في عام 2018، زوّر الجيش الانتخابات وأوصل عمران خان إلى منصب رئيس الوزراء. وفي عام 2018، بدأنا نطلق على نظام عمران خان وصف «النظام الهجين». ثم أُطيح بعمران خان بسبب صراع داخلي داخل الجيش. وقامت إحدى فصائل الجيش بتزوير الانتخابات لإحلال عائلة شريف محله. وبالتالي، فإن النظام الهجين الحالي هو بالفعل نتاج انتخابات مزورة. ومن هنا يأتي افتقاره إلى المصداقية على المستوى الوطني.

ثانياً، بما أن إيران في صراع مع جميع دول المنطقة الأخرى، بما فيها تركيا، فلم يكن بوسعها أن تثق إلا بباكستان، التي تربطها علاقات دبلوماسية سيئة بإسرائيل. فضلاً عن ذلك، يمارس الشعب الباكستاني ضغطاً هائلاً على الطبقة الحاكمة في البلاد، ما يمنعها من إقامة علاقات مع إسرائيل. وأخيراً، تتمتع باكستان، منذ تأسيسها، بحظوة لدى واشنطن، رغم بعض الاحتكاكات العرضية، كما حدث عندما كانت باكستان تدعم طالبان وتمارس لعبة مزدوجة طوال السنوات العشرين التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر.

لكن في عام 2025، دفعت الحرب مع الهند بالزمرة الحاكمة إلى واجهة المشهد الدولي. وقد استسلم الرئيس ترامب لإطراءات ما يسمى مارشال الجيش الباكستاني. وتضافرت عدة عوامل لتمنح باكستان هذا الموقع، لكنها ليست إطلاقاً صانعةً للسلام. ومن سخرية القدر أنه في الوقت الذي كانت فيه إيران والولايات المتحدة تجريان مباحثات في إسلام آباد، كانت الصين تستضيف محادثات سلام بين باكستان وأفغانستان.

في عام 2024، خاضت باكستان مناقشات مع إيران. وفي عام 2025، مع الهند. وهذا العام، مع أفغانستان. وهكذا، تخوض باكستان حرباً مع ثلاثة من جيرانها الأربعة. ومنذ عام 1947، تقوم سياستها الخارجية على عنصر أساسي هو: سياسة مناهضة للهند. كما أن علاقاتها بأفغانستان سيئة؛ فحتى عندما استقدمت طالبان إلى هذا البلد وفرضت حكمهم فيه مرتين، لم تتمكن باكستان من إقامة علاقات جيدة مع هذا الجار.

إنها ليست دولة تحتاج، من الناحية الاستراتيجية، إلى السلام، ولا تتمسك به من منطلق أيديولوجي. وإنما استطاعت، بحض الصدفة، أن تقدم نفسها على الصعيد العالمي باعتبارها صانعةً للسلام.

الطبقة الوسطى، والطبقة الحاكمة،
ووسائل الإعلام، الجميع يرحب بكون
باكستان في صدارة الاهتمام الدولي. هل
يمكن القول إن البلاد هي فعلاً صانعة
للسلام؟ وما الذي يضعها في قلب
المشهد الدولي؟

هناك عدة عناصر ينبغي التوقف عندها. أولاً، باكستان بلد يعيش ويزدهر بالاعتماد على سياسته الخارجية، أي سياسة طبقته الحاكمة. وقد أدركت هذه الطبقة منذ عام 1947، عندما أصبحت باكستان دولةً قومية وطنية في سياق الحرب الباردة، ما الذي يمكنها أن تجنيه من هذا الوضع.

إنها اقتصاد بلد طرفي لا يملك النفط أو الذهب أو أي مورد آخر يمكن للطبقات الحاكمة أن تبيعه في السوق العالمية من أجل إثراء نفسها. ولا تزال الصناعة ضعيفة التطور للغاية. بل إن البلاد شهدت تراجعاً في التصنيع بعد فترة من التصنيع خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وإلى حد ما خلال سبعينياته أيضاً. أما اليوم، فإن الرأسمالية الباكستانية هي في الأساس رأسمالية عقارية، إلى جانب تجارة دولية ومحلية ضعيفة. فمّم تعيش الطبقة الحاكمة إذن؟ تعيش عموماً على الديون التي تُقدّم في صورة «مساعدات خارجية»، والتي تبرمها خصوصاً لدى الولايات المتحدة أو الصين، ومنذ سبعينيات القرن الماضي من دول الخليج. ولكي تضمن الحصول على هذه القروض، يتعين عليها الحفاظ على علاقات جيدة مع الجميع. وهكذا تعلمت، على مدى نحو ثمانين عاماً، شق طريقها عبر متاهات السلطة العالمية. وقد لعب هذا التاريخ دوراً في المباحثات المتعلقة بإيران.

الحاكمة. فالتطبيقات الحاكمة في بلدان أخرى تفعل الشيء نفسه؛ وليس من النادر السعي إلى تحقيق توازن بين الصين والولايات المتحدة. وما يثير الحيرة والاهتمام في الحالة الباكستانية هو أن باكستان تثير استياءهم من حين إلى آخر، ومع ذلك تتمكن من إعادة بناء علاقات جيدة معهم. فعلى مدى عشرين عامًا، وقّرت باكستان ملاذًا لطالبان، ثم تمكنت من استعادة علاقاتها مع الولايات المتحدة. وبالمثل، تثير باكستان أحيانًا غضب القادة الصينيين، ولا سيما فيما يتعلق بـ«طرق الحرير الجديدة». وبالرغم من تعرض العمال والمهندسين الصينيين العاملين في مشاريع مختلفة في باكستان لاعتداءات تستهدهم، فإن باكستان تحافظ مع ذلك على علاقات جيدة مع الصين.

وترتبط هذه القدرة بطبيعة الدولة، التي تتيح للطبقة الحاكمة تبني أي موقف انتهازي. أما حزب بهاراتيا جانانا، الذي يحكم الهند حاليًا، فلا يتمتع بالقدرة نفسها: فحتى لو رغبت الزمرة الحاكمة في تحسين العلاقات مع باكستان أو الحفاظ على علاقات جيدة مع المسلمين الهنود، فإنها لا تستطيع فعل ذلك، خشية أن تفقد قاعدتها الاجتماعية. أما في باكستان، فلا تواجه الطبقة الحاكمة هذا النوع من القيود الأيديولوجية. وحتى في الهند، قبل حزب بهاراتيا جانانا، لم يكن بوسع نهرو وأتباعه تبني مواقف معينة.

ويرتبط ذلك أيضًا بكون الدولة الباكستانية تُصنّف، في العلوم السياسية، باعتبارها دولة مفصلية؛ أي دولة تستقطب، بطريقة ما، جميع القوى العظمى. وهذه القوى لا تريد تدميرها أو تفكيكها. وتستغل الطبقة الحاكمة الباكستانية هذا الوضع، لأن لكل دولة رئيسية، ولكل قوة عظمى، مصالح في هذا البلد.

وقد أتمكن القادة الباكستانيون مهارة أخرى مهمة: فهم بارعون جدًا في بناء العلاقات الشخصية. كان ذلك واضحًا لدى علي بوتو في ستينيات القرن الماضي، ونرى حاليًا الجنرال عاصم منير يتودد كثيرًا إلى ترامب، كما لو كانا صديقين منذ الطفولة. ويبدو أن هذه القدرة تعود إلى الحقبة الاستعمارية، عندما كان الإقطاعيون المسلمون يحصلون على الامتيازات من خلال التملق. وهكذا نعرف أن هذه العلاقات أتاحَت الحصول على امتيازات دبلوماسية، ولكن أيضًا على مكاسب شخصية. ويأتي بعض الشخصيات والشيوخ العرب إلى باكستان للصيد والزواج ولأسباب أخرى شتى... ■

فاتح مايو 2026

أشرت إلى أن باكستان تعيش وتزدهر بفضل سياستها الخارجية. فهل سياستها الخارجية، إذن، ناجحة حقًا؟

من وجهة نظر الطبقات الحاكمة، نعم، إنها نجاح هائل. في محطتين من تاريخ البلاد، تمكن القادة الباكستانيون، بفضل سياستهم الخارجية، من احتلال موقع مهم على الساحة الدولية. ففي عام 1974، استضافت باكستان في لاهور، في عهد رئيس الوزراء آنذاك ذو الفقار علي بوتو، القمة الإسلامية. وكان القذافي حاضراً، وكذلك ياسر عرفات والملك فيصل، إلى جانب عدد من القادة الآخرين. وكانت تلك أكبر تجمع للقادة المسلمين في ذلك الوقت، وقد أدرجت هذه القمة في الكتب المدرسية. ولا تزال هناك، في مقر جمعية إقليم البنجاب في لاهور، معالم تخلّد هذا الحدث.

وربما كانت القمة التي عُقدت يومي 11 و12 أبريل في إسلام آباد أكثر أهمية، بسبب حضور قوة عظمى هي الولايات المتحدة. فإذا كانت القمة الإسلامية قد أثارت في السابق قدرًا من الاهتمام الدولي، ولا سيما في آسيا والعالم الإسلامي، فإنها لم تكن تحظى بأي اهتمام في أمريكا اللاتينية. لكن، قبيل المفاوضات التي جرت في إسلام آباد بين الولايات المتحدة وإيران، وخلال المؤتمر المناهض للفاشية الأول الذي عُقد في البرازيل، بمشاركة مندوبين من أكثر من 40 بلدًا، جاءني العديد من الأشخاص من بلدان مختلفة، ولا سيما من أمريكا اللاتينية، للحصول على معلومات عن باكستان.

في السابق، وبسبب الحرب الهندية-الباكستانية، كان يُنظر إلى باكستان في أمريكا اللاتينية باعتبارها بلدًا خاضعًا. أما اليوم، فهي تتفاوض على السلام مع إيران، التي يُنظر إليها بوضوح باعتبارها ضحية للعدوان الأمريكي. وقد ساعد ذلك باكستان بوضوح على تكوين صورة إيجابية لها على الساحة الدولية. لكن ذلك لا يعود بأي نفع على السكان.

تحافظ باكستان في الوقت نفسه على علاقات ممتازة مع إيران والسعودية والولايات المتحدة والصين. كيف تتمكن من ذلك؟

هذه إحدى الإمكانات التي تتمتع بها الطبقة

لكنهم يستغلون عنصرين. أولاً، الحرب ضد الهند، التي يزعمون أنهم انتصروا فيها. وثانيًا، صورة صانعي السلام هذه، التي استخدموها لكسب الشرعية على المستوى الوطني وتعزيز القمع. وهذا القمع واسع النطاق، ويمارس أيضًا في أطراف البلاد، في إقليم بلوشستان، حيث يدور نزاع ويجري قمع واسع النطاق، وكذلك في أجزاء من إقليم خيبر بختونخوا، على طول الحدود مع أفغانستان. وبالتالي، تُستخدم الصورة الإيجابية لباكستان لكسب الشرعية وتبرير العنف ضد الأقاليم الطرفية. لذلك، بالنسبة إلى الطبقة الحاكمة، نعم، فإن هذا الأمر يحقق نتائج جيدة جدًا.

ثانيًا، ساعدتها هذه الصورة الإيجابية على الحصول على مزيد من الدعم الاقتصادي للبلاد، في خضم أزمة اقتصادية لا تعرف كيف تتعامل معها. لكن هذا لا يعود بأي نفع على الشعب الباكستاني. فبحجة الحرب ضد إيران، ارتفعت أسعار النفط بشكل حاد. كما ارتفعت أسعار الكهرباء بشكل هائل، في وقت يعاني فيه السكان أصلاً من سخط شديد بسبب فواتير الكهرباء.

إذا كانت السياسة الدولية لباكستان قد أفادت تاريخيًا طبقتها الحاكمة، فإنها كانت كارثية بالنسبة إلى الشعب. ففي ثمانينيات القرن الماضي، أصبحت باكستان قاعدةً لما سُمّي الجهاد في أفغانستان، الذي كان حربًا بالوكالة شنتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفييتي. ونحن، كمواطنين ومواطنات باكستانيين، تحملنا عواقب ذلك. وبعد 11 سبتمبر، خضعت الطبقة الحاكمة أيضًا للولايات المتحدة. وقد دفع الشعب الباكستاني ثمنًا باهظًا: فقد قُتل ما لا يقل عن 70 ألف شخص بين عامي 2001 و2020 في حوادث مختلفة مرتبطة بالإرهاب. وتحولت البلاد بأكملها إلى ساحة معركة للإرهابيين. وفي الوقت الراهن، لم يعد الإرهاب يحظى بالاهتمام نفسه على الصعيد الدولي، لكن هذا الصراع مستمر، لأن طالبان تدعم وتشجع الآن حركة تحريك طالبان باكستان (Tehreek-e-Taliban Pakistan)، التي تسعى حاليًا إلى الاستيلاء على باكستان وإقامة دولة فيها تحكمها الشريعة.

وهكذا، كانت هذه السياسات، بالنسبة إلى السكان، مدمرة بكل بساطة.

من أجل جبهة عالمية مناهضة للفاشية والإمبريالية

ألقى رفيقنا فاروق طارق الكلمة الافتتاحية للمؤتمر الدولي المناهض للإمبريالية الذي عقد في لاهور بباكستان. واقترح توجيهات عامة متميزة عن التيارات الاصطفافية.

بقلم

فاروق طارق



فاروق طارق

فاروق طارق (Farooq Tariq)، عضو قيادة الأُممية الرابعة، هو رئيس «حزب حقوق خلق» في باكستان (Haqooq-e-Khalq Party)، وهو عضو في المجلس العالمي لـ «التحالف ضد نابرابري/اللاتكافؤ» (Alliance Against Inequalities)، وفي اللجنة التنفيذية لـ «الحركة الآسيوية للشعوب حول الديون والتنمية» (APMDD). هذه النسخة محررة من الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه خلال المؤتمر الدولي المناهض للإمبريالية الذي نظمه «حزب حقوق خلق» و«الأكاديمية الشعبية» ترجمة: أنوك الصياد (Anouk Essyad).

السيطرة الكاملة على سوق النفط والغاز. يضاف إلى ذلك إلى الإبادة الجماعية في غزة، وغزو فنزويلا، ومحاولة خنق كوبا، والتهديدات بضم غرينلاند.

يسعى الطاغية إلى تطبيع لغة الإبادة الجماعية والابتزاز والنزعة التدخلية، فضلا عن العنصرية وكراهية النساء وكراهية المهاجرين/ات. وعلى الصعيد الداخلي، يحاول طرد ملايين العمال والعمالات من الولايات المتحدة.

ينعقد المؤتمر الدولي المناهض للإمبريالية في لاهور (باكستان) في لحظة حرجة للغاية، في الوقت الذي كثفت فيه المراكز الرأسمالية الغربية هجومها الإمبريالي لمواجهة تراجع هيمنتها.

”

وقد تطورت الأوضاع الدولية مع ولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الثانية، حيث وضع هذا الأخير برنامجا لليمين المتطرف وسياسة خارجية قائمة على إعادة الاستعمار والحرب.

إلى جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، شريكه في الإبادة الجماعية، أعلن ترامب الحرب على إيران، ساعيا إلى ضمان

تراجع الإمبراطورية الأمريكية

الإمبريالية عنصر أساسي في الرأسمالية، ودعامة أساسية للقوى الأوروبية والأمريكية في فترات الأزمات. وبما أن الإمبراطورية الأمريكية تتخلف عن الركب (خاصة عن الصين) في السباق على السيطرة على مصادر الطاقة المتجددة، فإنها تعزز سيطرتها على إمدادات النفط التقليدية.

ويُعد اختطاف القادة الفنزويليين والحرب على إيران مثالين صارخين على إمبراطورية ترفض الابتكار في مواجهة التغيرات المناخية، بل وتستولي بالقوة على موارد البلدان الخاضعة لسيطرتها.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن اختزال السلوك المافيوزي للولايات المتحدة بمجرد تأمين السيطرة على سلاسل قيمة الوقود الأحفوري. يجب وضع الحرب الشاملة التي يشنها ترامب ضد فنزويلا وإيران وفلسطين ولبنان وكوبا في السياق الأوسع لحرب ضد ما يسمى نفسه «محور المقاومة». وهو «محور» معادٍ للإمبريالية فحسب، وليس معاديا للرأسمالية على الإطلاق.

“

الاستبداد

الدموي هو

الأداة المركزية

للإمبريالية في

عصرنا

الاستبداد الدموي هو الأداة المركزية للإمبريالية في عصرنا لفرض سياساتها بالقوة، وهي سياسات المجاعة، وانتشار التقنيات والممارسات المدمرة للبيئة، والسلطة المفرطة لشركات التكنولوجيا العملاقة، ونهب الموارد الطبيعية والطاقة، وزيادة الإنفاق العسكري.

وإذا لم تهزم، فإن الإمبريالية الأمريكية ستواصل مسيرتها العمياء نحو كارثة بيئية.

مناهضة الإمبريالية ليست كافية

تشكل مناهضة الإمبريالية تهديدا مباشرا للهيمنة الأمريكية، حتى وإن لم تمثل تهديدا للرأسمالية العالمية. ولهذا السبب يجب علينا دعم إيران والبلدان الأخرى الخاضعة للهيمنة التي تقاوم العدوان الإمبريالي، حتى وإن كانت مناهضتها للإمبريالية تفتقر إلى مناهضة الرأسمالية.

لكن هذه الاستراتيجية صالحة فقط على المدى القصير. على المدى الطويل، علينا أن نعمل على بناء حركات وأحزاب تكون في آن واحد مناهضة

”

للإمبريالية ومناهضة للرأسمالية. فمناهضة الإمبريالية التي تخلو من مناهضة الرأسمالية هي انحراف خطير: فقد تتخذ شكل دولة دينية معادية لأمريكا، مثل إيران، أو رأسمالية دولة علمانية، كما هو الحال في الصين. لذلك، بينما نقاوم الإمبريالية الأمريكية، يجب علينا أيضا مقاومة هذه الصور الكاريكاتورية لمناهضة الإمبريالية. وهذا لا

يعني أننا نتوقف عن دعم نضالهم من أجل السيادة، حتى لو كان ذلك مصحوبا بأشكال محلية من الرأسمالية. لكن يجب أن نكون واضحين بأن الأمر لا يتعلق سوى باستراتيجية قصيرة الأمد.

لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بتقليص المشروع الاشتراكي إلى «رأسمالية ذات وجه إنساني»، أو إلى «مناهضة الإمبريالية». يجب ألا نخفض مطالبنا إلى هذا الحد. علينا أن نكافح الإمبريالية والرأسمالية.

في هذه الأثناء في باكستان

في الوقت الذي يشيد فيه العالم بأسره بدور الدولة الباكستانية كوسيط بين إيران والولايات المتحدة وإسرائيل، رأينا هذه الدولة نفسها تنفذ برنامجها النيوليبرالي، مدمرة الأحياء الشعبية في إسلام آباد، في نفس اللحظة التي تجري فيها المفاوضات.

لا يتعلق الأمر بحادثة منعزلة، بل هو مثال من بين أمثلة عديدة على الحماس المتجدد للدولة لسلب الجماهير العمالية الحضرية والريفية مكاسبها الاجتماعية والبيئية، باسم نزعة تنموية. نريد أن نذكر الدولة بأنه لا يمكنها أن تبني سمعة كوسيط دبلوماسي في الخارج بينما تنفذ سياسة قمعية في الداخل.

لقد عانت باكستان من 32 عاما من الحكم

العسكري الديكتاتوري، وقد قدم المناضلون/ات السياسيون تضحيات جسيمة في النضال من أجل ديمقراطية حقيقية والاشتراكية. أنا شخصيا قضيت ثماني سنوات في المنفى، وتم اعتقالي عشرات المرات، وتعرضت عائلي للترهيب. وقد حدث نفس الشيء لآلاف الأشخاص الآخرين بعد استيلاء الجيش على السلطة.

تتمثل إحدى مهامنا الرئيسية في استعادة الفضاء المدني الذي سلبه منا الجيش.

وحدة اليسار

علينا أن نطور مشروعا إيجابيا من أجل مستقبل تقدمي واشتراكي، مشروعا يعارض الرأسمالية بأشكالها المختلفة: الإمبريالية، والفاشية، والليبرالية، والثيوقراطية، والدولية والهجينة، سواء تم تنفيذها من قبل أنظمة ديمقراطية أو ديكتاتوريات.

على الرغم من الخلافات الداخلية، يجب على اليسار تشكيل جبهة موحدة ضد اليمين. وتعد الحركة العالمية لدعم فلسطين مثالا جيدا على نضال تقدمي يوحد قوى ذات قناعات مختلفة من أجل النضال في سبيل قضية مشتركة. وهناك أمثلة عديدة مماثلة لقوى يسارية تتلاقى حول النضالات وتطور الاشتراكية من أسفل في جميع أنحاء العالم الثالث. قد يشكك البعض في نجاح هذه النضالات

“

المشتركة، لكن تجربتي طوال حياتي داخل الحركات الاجتماعية والأحزاب تدفعني إلى الاعتقاد بأنه لا توجد صيغة سحرية في مواجهة الآلة الإمبريالية والإبادة الجماعية التي نواجهها: فليس بإمكاننا أن نكون ذوي تأثير إلا بعد بناء تضافر قوي بين الجماهير العمالية والفلاحية والطبقات المهمشة الأخرى.

ترفض الحكومات الرأسمالية الاعتراف بأن التحركات الشعبية التي تعارضها هي نتيجة لتناقضات اجتماعية عميقة. وعادة ما تنسبها إلى أنشطة «عملاء» داخلين أو خارجيين. لا يمكننا تأييد هذه الرواية التآمرية للتاريخ. لا شك في أن الإمبريالية وعملاءها يحاولون استغلال نضالات مثل نضال الشعب الإيراني ضد النظام. لكن هذا لا يجعل من هذه النضالات عملية إمبريالية. علينا أن نعارض التدخلات العسكرية، مع الاستمرار في دعم النضالات الشعبية.

أهمية متسقة

اليوم أكثر من أي وقت مضى، علينا ممارسة أهمية متسقة: تضامن بلا حدود، يشمل نضالات العمال والعمالات والمضطهدين/ات، وكذلك النضالات من أجل حق الشعوب في تقرير المصير في جميع أنحاء العالم، دون استثناء.

إنها سياسة تعارض جميع أشكال الإمبريالية. وهي لا تُخضع نضال بلد ما لنضال بلد آخر. إنها سياسة تتوافق مع الشعار: «يا عمال جميع البلدان، اتحدوا!» من أجل تضامن بلا حدود! من أجل أهمية بلا استثناء! ■

3 مايو 2026



آية الله علي خامنئي، والأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وقائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي قاسم سليماني. يُعتقد أن هذه الصورة التقطت في طهران عام 2019

لا تزال مشاعر الإحباط والغضب تملأ الشارع السوري

كما كان الحال منذ بداية العام، استمرّت المظاهرات والإضرابات في مختلف أنحاء سوريا (I)، وتنوّعت مطالبها بين تعزيز المشاركة السياسية والحقوق الديمقراطية (2) والتنديد بانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في منطقة القنيطرة (3) والمطالبة بالحق في التعليم في السويداء (4).

بقلم

جوزيف ضاهر

والخدمات المالية. كما قدّمت وعود بشأن البنية التحتية الأساسية، لكنها ظلت محدودة نسبياً.

وبالتوازي مع ذلك، لم تُتخذ أي تدابير لحماية الإنتاج المحلي، ولا سيما الصناعة التحويلية والزراعة، في مواجهة المنافسة الأجنبية. بل على العكس من ذلك، انتهجت الحكومة سياسات لتحرير التجارة تهدد وجود هذه القطاعات ذاته. ففي يناير/كانون الثاني 2025، خفّضت دمشق الرسوم الجمركية على أكثر من 260 منتجاً تركياً، مما أدى إلى بلوغ العجز التجاري السوري تجاه تركيا مستوى قياسياً قدره 3.26 مليارات دولار أمريكي في نهاية العام، أي بزيادة قدرها 87% مقارنة بعام 2024 (8).

كما دفعت السلطات قدماً بتشريعات تفضّل استثمارات الشركات الأجنبية الكبرى والأفراد الأثرياء، في الوقت الذي تشجّع فيه ديناميات استهلاكية داخل الاقتصاد، بدلاً من تعزيز القدرات الإنتاجية للبلاد.

وينص النظام الضريبي الجديد المقترح، الذي يُتوقع أن يدخل حيز التنفيذ في عام 2027، على معدل ضريبة أقصى قدره 15% على الشركات، بصرف النظر عن حجمها. ويُخشى أن يؤدي هذا النظام الجديد إلى إضعاف قدرة الدولة على توسيع وعائها الضريبي، فضلاً عن كونه نظاماً شديداً للامساواة.

وبالمثل، يمنح قانون الاستثمار الجديد، الذي صدر العام الماضي، امتيازات مهمة للمستثمرين، من قبيل الإعفاء الدائم من ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية والتعليمية، وتخفيضات تصل إلى 80% من ضريبة الدخل في القطاعات الصناعية ذات الأولوية والموجهة نحو التصدير، فضلاً عن إعفاءات جمركية واسعة النطاق.

وتّقت الصحافية زينة شهلا نحو 80 احتجاجاً في مختلف أنحاء البلاد بين شهري شباط/فبراير ونيسان/أبريل، كان معظمها مدفوعاً بأسباب اجتماعية واقتصادية (5). كما رصدت صحيفة قاسيون 34 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 21 موقعاً، شملت عدداً من المحافظات والمدن والقرى والجامعات السورية، خلال الفترة الممتدة بين 18 و24 أيار/مايو 2026 (6).

ويعكس هذا الحراك تصاعد مستويات الاستياء من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية خلال عام 2026. فبحسب موقع «سوريا المتجددة»، شهد شهر نيسان/أبريل تحولاً ملحوظاً في المزاج العام تجاه السلطة الحاكمة، تمثل بصورة أساسية في تراجع الثقة بأداء الحكومة الاقتصادي وقدرتها على إدارة الأزمة. وأوضح الموقع أنه «في ظل ارتفاع التكاليف واتساع نطاق الضغوط الاقتصادية، تبقى الثقة باستجابة الحكومة منخفضة؛ إذ يعتقد 13% فقط أنها تبذل ما يكفي لمعالجة ارتفاع الأسعار، فيما يرى 66% أن الجهود الحالية غير كافية» (7).

عزّزت سلطات دمشق توجّهاً اقتصادياً كان قائماً بالفعل في ظل نظام الأسد: فبدل إعطاء الأولوية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، ولا سيما القطاعين الصناعي والزراعي، أعطت الأولوية للأنشطة التجارية وغيرها من الأنشطة منخفضة الإنتاجية، والموجهة نحو تحقيق الأرباح على المدى القصير. وتتعلق غالبية فرص الاستثمار المعروضة على المستثمرين الأجانب منذ ديسمبر/كانون الأول 2024 بالسياحة والعقارات

(1) راجع: «تصاعد الاحتجاجات في سوريا ضد التقشف والنيوليبرالية»، جوزيف ضاهر، 16 شباط/فبراير 2026، إنريكو؛ «في سوريا، تعرفه الكهرباء الجديدة علاجاً بالصدمة نيوليبرالي قاسٍ»، جوزيف ضاهر، إنريكو، 1 شباط/فبراير 2026.

(2) يمكن أن نذكر، على سبيل المثال، الاعتصامات للذين نظّمهما «تجمع 17 نيسان/أبريل» في دمشق في نيسان/أبريل وحزيران/يونيو، تحت شعار «حق وكرامة». والمطالب هي التالية: التزام سلطات المرحلة الانتقالية بواجباتها وصلاحياتها في إدارة العملية الانتقالية؛ العمل على انتقال سياسي حقيقي يقوم على حوار وطني جامع يفضي إلى انتخابات؛ تفعيل مسار العدالة الانتقالية وتقديم مرتكبي الجرائم إلى القضاء؛ رفض إعادة إنتاج نظام الأسد وإعادة تأهيل رموزه؛ توسيع المشاركة السياسية عبر انتخابات حرة للمجالس المحلية وداخل النقابات؛ تعزيز دور الأحزاب ورفض احتكار السلطة من قبل جهة أو فصيلة واحد؛ إرساء حوكمة رشيدة قائمة على الكفاءة والنزاهة والشفافية؛ إنهاء فوضى التعيينات والصلاحيات؛ مكافحة الفساد؛ تجريم الخطاب الطائفي؛ وضمان قضاء مستقل وشفاف ومنصف.

(3) راجع تقارير مركز «سجل» السوري، الذي يرصد عمليات قوات الاحتلال الإسرائيلي في سوريا، ولا سيما في المناطق الجنوبية من البلاد.

(4) انطلقت في أيار/مايو 2026 تعبئة، هي حملة «الحق في التعليم» (Right to Education)، في محافظة السويداء، من أجل انتزاع حق آلاف الطالبات والطلاب في اجتياز امتحانات الشهادة الثانوية داخل المحافظة، في بيئة آمنة ومستقرة. وقد رفضت سلطات دمشق ذلك حتى الآن، مشترطاً أن يتوجّه التلاميذ إلى دمشق لاجتياز امتحاناتهم.

(5) يشير مقال زينة شهلا إلى ما يلي: «خلال الأشهر الثلاثة الماضية، تمكّن من إحصاء نحو 80 وقفة احتجاجية، أي بمعدل وقفة واحدة يومياً، في دمشق وريفها، وحلب، ودير الزور، والرقة، وإدلب، واللاذقية، والحسكة، والقنيطرة، ودرعا، وحماة، وحمص. وقد نظّم هذه الوقفات طلاب وسائقو سيارات أجرة وأشخاص خضعوا لعمليات زرع أعضاء وعائلات المفقودين وباعة متجولون وسكان المناطق المدمّرة المنتظرون إعادة الإعمار ومحامون ومدّرسون وتجار بعض الأسواق. كما جمعت بعض الوقفات شرائح مختلفة من المجتمع حول مطالب مشتركة: إلغاء الزيادة في تعرفه الكهرباء، وتحسين الظروف المعيشية، واحترام القانون، وحل المشكلات الأمنية، ومكافحة الفساد، واستدراك بعض المحطات المفصلية في الثورة والحرب في سوريا. أضف إلى ذلك أن محافظة السويداء بشكل خاص شهدت وفيات متكررة عقب مجازر تموز/يوليو الماضي، برفع مطالب من قبيل الحق في تقرير المصير، وعودة المهجرين، والكشف عن مصير المفقودين». («هل تكون الاحتجاجات في سوريا وسيلة للتغيير؟»، زينة شهلا، الجمهورية، 8 أيار/مايو 2026).

(6) «صوت الشارع السوري في أسبوع»، قاسيون، 24 أيار/مايو 2026.

(7) «Syria in Poll - April 2026» (سوريا في استطلاع - نيسان/أبريل 2026)، Syria in Transition، نيسان/أبريل 2026.

(8) «Chart: Syria's Trade Deficit with Turkey (2010-2025)» (رسم بياني: العجز التجاري السوري مع تركيا، 2010-2025)، The Syria Report، 17، شباط/فبراير 2026.



جوزيف ضاهر
جوزيف ضاهر (Joseph Daher)
 هو مناضل في الأمم المتحدة وفي حركة «تضامن» (solidarités)، وأكاديمي سويسري من أصل سوري وخبير في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط وهو مؤلف العديد من الكتب، منها:
 حزب الله: أصولية دينية في مواجهة النيوليبرالية (Syllepse، 2019)، وسورية: استشهاد ثورة (Syllepse، 2022)، والقضية الفلسطينية والماركسية (La Brèche، 2024)، وغزة: إبادة جماعية قيد الإنجاز، فلسطين والشرق الأوسط والأممية (Syllepse، 2025). درس في عدة جامعات، لا سيما جامعة لوزان في سويسرا (حيث أنهى عقده بسبب نشاطه النضالي) وجامعة خنت في بلجيكا.

إضافة إلى ذلك، أدلى مسؤولون في الدولة بتصريحات متكررة بشأن التزامهم خصخصة الشركات والأصول المملوكة للدولة، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالي التعليم والصحة. وبالتوازي مع هذه السياسات المشجعة على التحرير الاقتصادي وعلى رؤوس الأموال الكبرى، اتخذت السلطات سلسلة من التدابير الرامية إلى تركيز سيطرتها على الاقتصاد السوري، وإلى تشكيل شبكات جديدة من رجال الأعمال المرتبطين بالطبقة الحاكمة الجديدة(9).

إضرابات العمال والاحتجاجات الشعبية

حشدت الاحتجاجات قطاعات واسعة من المجتمع، شملت عمال النقل، والعمال الصناعيين، والفلاحين، والطلاب، والمحامين، وأصحاب المخازن، بما عكس اتساع رقعة السخط الشعبي إزاء التآكل المستمر للقدرة الشرائية وتدهور الخدمات العامة. ولم تقتصر المطالب على الجوانب المعيشية، بل امتدت إلى الاحتجاج على الفساد والمحسوبية، وانعدام الشفافية، واستبعاد المواطنين من عمليات صنع القرار. وفي منتصف أيار/مايو، اندلعت موجة احتجاجات في الرقة ودير الزور ودراعا، قبل أن تمتد إلى مناطق أخرى من البلاد، عقب قرار وزارة الاقتصاد والصناعة تحديد سعر شراء طن القمح لموسم 2026 عند 4,600,000 ليرة سورية (نحو 333.3

دولاراً وفق سعر الصرف غير الرسمي في 27 أيار/مايو 2026 البالغ 13,800 ليرة للدولار). وأثار القرار استياء واسعاً بين المزارعين، إذ قُدرت كلفة إنتاج طن القمح بما يتراوح بين 340 دولاراً كحد أدنى وأكثر من 530 دولاراً، ما يعني أن السعر الرسمي للطن لم يكن يغطي حتى الحد الأدنى من كلفة الإنتاج بالنسبة إلى كثير من المزارعين. وفي محاولة لاحتواء الاحتجاجات، أصدر الرئيس المؤقت أحمد الشرع المرسوم التشريعي رقم 120 لعام 2026، الذي منح مكافأة تحفيزية قدرها 900 ألف ليرة سورية عن كل طن قمح يُسلم إلى المؤسسة السورية للحبوب. ورفع ذلك السعر الفعلي للطن إلى نحو 5.5 ملايين ليرة سورية (نحو 398.6 دولاراً)، إلا أنه بقي دون المستوى الذي طالب به المحتجون، ودون الحد الأعلى لتكاليف الإنتاج التي أعلنتها المزارعون.

وشهدت الفترة نفسها احتجاجات أخرى ذات طابع اجتماعي واقتصادي في مناطق مختلفة من البلاد. ففي محافظة الحسكة، احتج المزارعون على قرار خفض مخصصات وقود الديزل المخصصة للمشاريع الزراعية، فيما نظم أصحاب وعمال الحَرَاقات في منطقة ترحين بريف حلب مظاهرة رفضاً لقرار إغلاق الحَرَاقات بشكل كامل. وطالب المحتجون بتعويضات عادلة

حشدت
 الاحتجاجات
 قطاعات واسعة من
 المجتمع بما عكس
 اتساع رقعة السخط
 الشعبي إزاء التآكل
 المستمر للقدرة
 الشرائية وتدهور
 الخدمات العامة

تضمن الحد الأدنى من الاستقرار المعيشي، مشيرين إلى أن آلاف العائلات تعتمد على هذا القطاع كمصدر رئيسي للدخل.

وفي حزيران/يونيو، اندلعت إضرابات في شركة زينوبيا(10) ومنشآت ومصانع شركة مدار للمنظفات في منطقة الكسوة بريف دمشق، ويعمل فيهما نحو 4,000 و4,500 عامل على التوالي، للمطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل. وبعد إضراب استمر أسبوعاً، نجح عمال شركة زينوبيا في انتزاع عدد

(9) انظر «إستراتيجية هيئة تحرير الشام لتوطيد سلطتها في سورية»، جوزيف ضاهر، إينبريكور (Inprecor)، نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

(10) «زينوبيا» هي شركة خاصة متخصصة في تصنيع الكسوة الخزفية (السيراميك) والجرانيت ومواد البناء. وتملك مجمعين صناعيين: أحدهما في الكسوة، وهي ضاحية جنوبية لدمشق تضم العديد من المصانع، والآخر في المنطقة الصناعية بعدرار، في ضواحي دمشق.



إضراب في زينوبيا، يونيو 2026



من مطالبهم الأساسية، من بينها زيادة قدرها 500 ألف ليرة سورية على الأجور، و200 ألف ليرة سورية على تعويض غلاء المعيشة، إلى جانب توفير تغطية صحية تشمل التأمين الصحي، وتأمين طبيب داخل المصنع، وسيارة إسعاف، ومعدات السلامة المهنية في مكان العمل.

وفي السياق نفسه، نفذ عمال معبر باب الهوى الحدودي مع تركيا، شمالي إدلب، احتجاجات تنديداً بفرض إدارة المعبر نظام دوام متواصل يمتد إلى 24 ساعة، وبشروط عمل وصفوها بالمجحفة. وعلى الرغم من تهديد الإدارة بالفصل الجماعي الفوري واستبدال العمال المضربين، واصل المحتجون، الذين أمضى كثير منهم نحو 14 عاماً في الخدمة، تمسكهم بمطلب تقليص ساعات العمل. وبحسب موقع «الحال نت»، فإن الإدارة استقدمت بالفعل مجموعة من العمال الجدد، إلا أن نحو 90% منهم تركوا العمل سريعاً لعدم قدرتهم على تحمّل ظروف العمل القاسية وساعات الدوام الطويلة (II).

كأداة للإقصاء وإعادة تشكيل القطاع العام على أسس غير مهنية (I4).

وفي موازاة ذلك، اتبعت الحكومة سياسة انتقائية في زيادة الأجور، إذ اقتصرَت الزيادات على فئات محددة، غالباً في المناصب الإدارية العليا أو الوظائف التي تُعد أكثر تخصصاً، بينما لم يستفد معظم موظفي القطاع العام من أي زيادات ماثلة. كما استمرت الفوارق في الأجور داخل المؤسسات الحكومية نفسها، حيث يتقاضى الموظفون الذين عينتهم السلطات الجديدة رواتب أعلى، غالباً بالدولار الأميركي، على الرغم من تشابه المهام الوظيفية.

وعلى صعيد السياسات المعيشية، واصلت الحكومة إجراءاتها التقشفية، إذ خفّضت عدد أرغفة الخبز في الربطة من 10 إلى 8 مع الإبقاء على سعرها عند 4000 ليرة سورية (جديدة)، كما خفّضت وزن الربطة من 1,050 غراماً إلى 1,000 غرام. وللمقارنة، كان سعر ربطة الخبز المدعوم في كانون الأول/ديسمبر 2024 يبلغ 400 ليرة سورية مقابل 1,100 غرام. وأسهمت هذه الإجراءات في تعميق انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما لدى الفئات الأكثر هشاشة.

معارضة مشاريع

العقارات الفاخرة وعمليات التهجير

شهد عام 2026 تصاعداً في الاحتجاجات المرتبطة بمشاريع التطوير العقاري وسياسات إعادة الإعمار، ولا

وتعثر تسوية الأوضاع الوظيفية لآلاف العاملين في المؤسسات الخدمية.

عملية فصل تعسفي وإجراءات التقشف مستمرة

تواصلت خلال عام 2026 عمليات الفصل من الوظائف العامة في عدد من الوزارات والمؤسسات الحكومية، ما أثار موجة جديدة من الاحتجاجات. ففي منتصف حزيران/يونيو، نظم العمال المفضلون من الشركة العامة للخيوط القطنية في إدلب وقفة احتجاجية للمطالبة بإنصافهم وإعادةهم إلى وظائفهم. ولم تقدّم الحكومة السورية حتى الآن معايير قانونية وإجرائية واضحة تنظم عمليات التسريح أو الإيقاف عن العمل، الأمر الذي عزز الاتهامات بوجود حالات فصل تعسفي. وأعربت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» عن مخاوف جدية بشأن مدى التزام هذه الإجراءات بالضمانات المنصوص عليها في القانون الأساسي الموحد للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004، ولا سيما المواد (I32-I39) (I3). كما نشرت المنظمة، في حزيران/يونيو 2026، تقريراً وثّق حالات فصل تعسفي ونقل قسري ارتبطت، بحسب التقرير، بـ«خلفيات طائفية أو سياسية أو جنسية، أو بمعايير تتصل بالموقف من الانتفاضة السورية عام 2011 أو بالانتماء المناطقي والاجتماعي»، معتبرة أن ذلك يثير مخاوف من استخدام إعادة هيكلة مؤسسات الدولة

وشهدت مدينة القامشلي بدورها أياماً عدة من الاحتجاجات في أواخر حزيران/يونيو، على خلفية ارتفاع الأسعار، وتدهور الأوضاع المعيشية، والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي نتيجة نقص الوقود. ونظم المحتجون اعتصاماً رفضاً لرفع سعر المازوت من 55 إلى 88 سنتاً أميركياً، مطالبين بالتراجع عن القرار وتحسين الظروف المعيشية، في وقت تشهد فيه المنطقة ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات وتكاليف النقل والإنتاج. كما نفذ عشرات المتقاعدين اعتصاماً أمام فرع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في المدينة، بدعوة من «تجمع المتقاعدين»، للمطالبة بتسريع صرف رواتبهم الشهرية ووضع حد لحالة التأخير والمماطلة في مستحقاتهم. وأفضت هذه التحركات، في نهاية حزيران/يونيو، إلى الإعلان رسمياً عن تأسيس «تجمع المتقاعدين»، بهدف الدفاع عن حقوق المتقاعدين وضمان حقهم في حياة كريمة، ولا سيما من خلال معالجة مشكلة تأخر صرف الرواتب (I2).

وجاءت هذه الاحتجاجات في ظل موجة غلاء واسعة تشهدها منطقة الجزيرة السورية، ترافقت مع ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج الزراعي وأسعار السلع، واستمرار تراجع الخدمات الأساسية والانقطاع المتكرر للكهرباء. وفي السياق نفسه، شهدت محافظة الرقة في منتصف حزيران/يونيو إضرابات جديدة لعمال قطاع النظافة، احتجاجاً على تأخر صرف الرواتب

أيار/مايو 2026 خفض مساعداته الغذائية الطارئة بنسبة 50%، من 1.3 مليون مستفيد إلى 650 ألفاً، كما أنهى برنامج دعم الخبز الذي كان يوفر المساعدة لملايين السوريين يومياً (16).

ولا يزال سوق العمل يعاني اختلالات عميقة وارتفاعاً في معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب. وبسبب غياب مسوحات دورية للقوى العاملة، لا تتوفر تقديرات دقيقة لحجم البطالة، إلا أن التقديرات لعام 2025 تشير إلى أن بطالة الشباب تتراوح بين 14% و60%. كما يعمل نحو 83% من السوريين في القطاع غير الرسمي، وهو ما يحرمهم من الضمان الاجتماعي والحماية القانونية ويجعلهم أكثر عرضة للاستغلال وفقدان مصادر دخلهم (17).

وفي مواجهة الضغوط المعيشية، رفعت الحكومة السورية رواتب موظفي القطاع العام ومعاشات التقاعد

معالجة أزمة السكن التي تعانيها الغالبية. وبرز ذلك في مشاريع مثل «يعفور 963» الذي تطوره مجموعة الاستثمار لما وراء البحار، المملوكة لرجل الأعمال السوري-الإماراتي موفق القداح، حيث تبدأ أسعار الشقق من 300 ألف دولار، ومشروع «أبيات هيلز» الذي تطوره شركة أبيات السعودية في ضاحيتي قدسيا والبجاء بريف دمشق، باستثمارات تتجاوز ملياري دولار لبناء نحو 22 ألف وحدة سكنية ضمن مجمعات سكنية مغلقة.

وتأتي هذه المشاريع في وقت لا تزال فيه سوريا تواجه نقصاً حاداً في المساكن والبنية التحتية، ما يهدّد عمليات الاستقرار والتعافي، فضلاً عن تطلعات النازحين داخلياً واللاجئين إلى ظروف معيشية آمنة وكرامة وآفاق عودتهم. فبحسب خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، تضرر أو دُمّر نحو ثلث المساكن في البلاد، فيما لا تزال أجزاء واسعة من البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الطرق وشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، خارج الخدمة أو تعمل بقدرات محدودة (15).

استمرار ارتفاع تكلفة المعيشة

يعكس تصاعد الاحتجاجات الشعبية عمق الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها سوريا. إذ تشير التقديرات إلى أن ما بين 80% و90% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، فيما يحتاج نحو 16 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية للبقاء على قيد الحياة، ويعاني أكثر من 7 ملايين شخص من انعدام حاد في الأمن الغذائي. وزادت أزمة التمويل الإنساني من تفاقم الأوضاع، إذ أعلن برنامج الأغذية العالمي في منتصف

سبتمبر تلك التي يخشى السكان أن تؤدي إلى تهجيرهم أو تفويض حقوقهم في الملكية والسكن.

ففي مدينة حمص، نجح سكان حي القراييس في الضغط على شركة العمران للتطوير العقاري، ومقرها الكويت، لإلغاء جزء من مشروع «شارع النصر» الذي كان يهدد بمصادرة ممتلكاتهم وتهجيرهم من منازلهم. وفي مطلع أيار/مايو، تظاهر سكان أحياء المزنة وكفرسوسة وبساتين الرازي في دمشق، المتضررون من المرسوم رقم 66 لعام 2012، في مؤشر على استمرار التوترات الاجتماعية والقانونية المرتبطة بمشاريع إعادة التطوير العمراني، ولا سيما مشروع «ماروتا سيتي». كما نظم أهالي جبل عقيل في ريف حلب احتجاجاً على استيلاء قاعدة عسكرية تركية على أراضٍ يملكونها.

وفي الشهر نفسه، شهدت مدينة الرقة احتجاجات واسعة ضد خطة السلطة المحلية لهدم منازل تقع شمال خط السكك الحديدية بذريعة «إعادة الإعمار والاستثمار»، وسط حديث عن مشاريع استثمارية سعودية وصينية لإقامة مجمعات سكنية في المنطقة. وبينما اعتبرت السلطات أن الأراضي المعنية «أمولاك دولة»، أكد الأهالي امتلاكهم وثائق ومحاضر تسليم رسمية تثبت حقوقهم. وطالب المتظاهرون بإقالة المحافظ بعد رفضه التراجع عن الخطة التي تهدد نحو 3,000 عائلة، معظمها من ذوي الدخل المحدود، مؤكدين تمسكهم بحقوقهم في السكن ورفضهم لعمليات الإخلاء والهدم.

وتعكس هذه الاحتجاجات تصاعد المخاوف من أن تُستخدم مشاريع إعادة الإعمار لتعزيز الاستثمار العقاري الموجه إلى الشرائح الأكثر ثراءً، بدلاً من

© Abd Almajed Alkarh



بنسبة 200% في تموز/يوليو 2025، ثم بنسبة إضافية بلغت 50% في آذار/مارس 2026، ليصل الحد الأدنى للأجور إلى 1,256,000 ليرة سورية شهرياً (حوالي II4 دولار). إلا أن هذه الزيادات ترافقت مع تقليص الدعم وارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية، ما حدّ من أثرها الفعلي على القوة الشرائية. ووفقاً للمركز السوري لبحوث السياسات، بلغ خط الفقر المدقع لأسرة سورية 3.34 ملايين ليرة سورية شهرياً في نيسان/أبريل 2026، بينما بلغ خط الفقر الأدنى 5.26 ملايين ليرة، وخط الفقر الأعلى 7.26 ملايين ليرة، وهو ما يعني أن الحد الأدنى الرسمي للأجور لا يزال بعيداً عن الحد الأدنى اللازم لتأمين مستوى معيشي لائق (18).

لا تتمثل الأزمة في نقص فرص العمل فحسب، بل في ندرة الوظائف التي تؤمن دخلاً كافياً للعيش بكرامة. وفي ظل استمرار تقليص الدعم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، تبدو زيادات الأجور غير قادرة على تعويض التراجع المستمر في القدرة الشرائية. ومن هذا المنظور، وفي ظل استمرار تقليص الدعم وارتفاع أسعار السلع الأساسية، تبدو زيادات الأجور غير قادرة على تعويض التراجع المستمر في القدرة الشرائية أو الحد من تفاقم الأزمة المعيشية.

القيود التي تواجه حركات الاحتجاج

تمثل عودة الاحتجاجات ومحاولات التنظيم الذاتي للعمال تطوراً مهماً بعد سنوات من الحرب والاستبداد، إذ تعكس استعادة تدريجية لمساحات العمل الجماعي والمطالبة بالحقوق. ومن الأمثلة على ذلك تشكيل عمال شركة زينوبيا لجنة إضراب مكونة من 4 أعضاء انتخبهم العمال المضربون للتفاوض باسمهم مع إدارة الشركة.

ومع ذلك، لا تزال قدرة هذه الحركات على إحداث تغيير أوسع محدودة بفعل عدد من القيود البنوية. أولاً، تبقى معظم الاحتجاجات محصورة ضمن نطاقات جغرافية ضيقة، مع ضعف واضح في التنسيق بين المحافظات أو بين العاملين في القطاع نفسه، باستثناء محدود للاحتجاجات المرتبطة بأسعار القمح. فعلى سبيل المثال، لا يوجد تنسيق فعال بين معلمي المدارس الحكومية الذين ينظمون احتجاجات متزامنة في محافظات مختلفة. ويتيح هذا التشتت للسلطات التعامل مع كل تحرك بصورة منفصلة، بما يحدّ من قدرته على التحول إلى حركة اجتماعية أو سياسية واسعة.

ثانياً، تفتقر هذه الاحتجاجات إلى قنوات تمثيل سياسية وتنظيمية قادرة على تحويل المطالب

المطلبية إلى برنامج إصلاحي أوسع. ويعود ذلك إلى غياب الأحزاب السياسية الجماهيرية والمنظمات النقابية الديمقراطية والمستقلة القادرة على تنظيم هذه التحركات وربطها ببعضها البعض. وحتى الآن، يقتصر حضور معظم القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني على متابعة الاحتجاجات أو التضامن معها، من دون تادية دور مؤثر في تنظيمها أو توسيع نطاقها، باستثناء بعض القوى اليسارية التي تواكب هذه التحركات وإن بقي تأثيرها محدوداً.

ومن هنا، تبدو إعادة بناء منظمات شعبية، مستقلة، من النقابات العمالية إلى المنظمات النسوية والمجتمعية والأحزاب التقدمية، شرطاً أساسياً لتعزيز قدرة الفئات الشعبية على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية. فمن شأن هذه الأطر أن توفر أدوات للتنسيق بين مختلف القطاعات والمناطق، وأن تمنح الاحتجاجات استمرارية وقدرة أكبر على التأثير في السياسات العامة.

ولا تقتصر أهمية هذا التنظيم الجماعي على تحسين ظروف العمل والمعيشة، بل تمتد أيضاً إلى الحد من الانقسامات الطائفية والإثنية التي لا تزال تتكرر في البلاد، والتي كثيراً ما تُستغل أو تُغذّى

لصرف الانتباه عن الأزمات الاجتماعية والاقتصادية. ففي الفترة الممتدة بين I3 وI7 حزيران/يونيو 2026 (I9)، تزامنت مظاهرات طالبت بحاسبة المسؤولين عن جرائم عهد الأسد مع تصاعد هجمات وتحرير قائم على الهوية. ويعكس ذلك استمرار غياب مسار شامل للعدالة الانتقالية يضمن محاسبة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب، وهو غياب يسهم في تغذية أعمال الانتقام وتعميق التوترات المجتمعية، ويؤكد الحاجة إلى أطر ديمقراطية مستقلة قادرة على الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والمدنية في آن واحد.

إعادة بناء الاقتصاد

لا تنفصل عن إعادة بناء العقد الاجتماعي نفسه

أيّاً تكن القوة السياسية التي تولت السلطة بعد سقوط نظام الأسد، فقد ورثت بلداً يواجه تحديات هائلة على المستويات السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. إلا أن السياسات التي انتهجتها السلطة الجديدة أسهمت، في كثير من الأحيان، في تعميق هذه الأزمات بدلاً من معالجتها. فعلى الصعيد الاقتصادي، لم تنجح في تحسين الظروف المعيشية لغالبية السكان أو في توفير بيئة تساعد على تعافي القطاعات الإنتاجية، فيما أدت سياسات التقشف ورفع الأسعار وإعادة هيكلة القطاع العام إلى زيادة الضغوط على الفئات الأكثر هشاشة.

ويعكس اتساع رقعة الاحتجاجات منذ مطلع عام 2026، على خلفية تدهور الأوضاع المعيشية والعمل، إلى جانب النزاعات المرتبطة بالسكن، حدود المقاربة الاقتصادية الحالية، ويشكّل مؤشراً على اتساع الفجوة بين أولويات السلطة واحتياجات قطاعات واسعة من المجتمع.

ولا يمكن لأي عملية مستدامة للتعافي الاقتصادي أو إعادة الإعمار أن تنجح من دون انتقال سياسي شامل وديمقراطي يضمن مشاركة مختلف فئات المجتمع في صنع القرار، بما في ذلك الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والجمعيات المهنية، واتحادات الفلاحين، ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية، والجمعيات المحلية. فإشراك هذه القوى لا

يعزز فقط شرعية السياسات العامة، بل يساهم أيضاً في جعلها أكثر استجابة للاحتياجات الاجتماعية وأكثر قدرة على الاستمرار.

وفي هذا السياق، يُعدّ ضمان حرية التنظيم وإجراء انتخابات ديمقراطية داخل النقابات المهنية والعمالية واتحادات الفلاحين خطوة أساسية لتمكين العاملين من اختيار ممثليهم والدفاع عن مصالحهم بصورة مستقلة.

وأخيراً، يجب أن تكون عمليات تراكم رأس المال وتوزيعه، وكذا السياسات الاقتصادية، موضوعاً لنقاش جماعي داخل المجتمع، وألا تكون حكراً على نخبة صغيرة في السلطة. ■

29 يونيو/حزيران 2026

(I8) «النشرة الشهرية لشهر أبريل»، المركز السوري لبحوث السياسات، أبريل/نيسان 2026.
(I9) «سورية: هجمات حشود استهدفت مجموعات مرتبطة بعهد الأسد»، هيومن رايتس ووتش، 22 يونيو/حزيران 2026.

حول مفهوم الإمبريالية وتاريخها

في عهد ترامب، وفي مواجهة المنافسة من جانب الصين التي تشهد صعودًا متسارعًا، وحرب الغزو التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا، من المفيد العودة إلى مفهوم الإمبريالية - الذي تصرّ حتى بعض الشخصيات التقدمية على ازدرائه، ولا سيما في البلدان الإمبريالية.



آنا كريستينا كارفالهايس
آنا كريستينا كارفالهايس مناضلة
في البرازيل وعضو في قيادة
الأممية الرابعة
هذا المقال هو نسخة محررة
من التقرير الذي قدمته الكاتبة
خلال اجتماع اللجنة الدولية
للأممية الرابعة المنعقد
في فبراير / شباط 2026.

(1) تسييج الأراضي. تشمل حركة «التسييج» التغييرات التي أحدثت، منذ القرن الثاني عشر، وبشكل خاص من أواخر القرن السادس عشر وحتى القرن السابع عشر، تحولاً في الزراعة التقليدية في بعض مناطق إنجلترا، والتي كانت تتم حتى ذلك الحين في إطار نظام تعاوني ومجتمعي لإدارة الأراضي المملوكة لإقطاعي محلي (دون حدود مادية). أدت عمليات التسييج إلى حصر استخدام هذه الأراضي الإقطاعية في عدد قليل من الأشخاص الذين يختارهم المالك، حيث أصبح كل حقل مفصلاً عن الحقل المجاور بحاجز، أو حتى بسياج شجري كما هو الحال في الغابات المتشابكة. يعتبر كارل ماركس أن هذا التحول الاقتصادي والقانوني يمثل نقطة انطلاقاً للرأسمالية.

في التطور الرأسمالي، في الظهور في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وأصبحت تغييرات جوهرية واضحة آنذاك. ففي عام 1880، خلال مؤتمر برلين، اتفقت القوى الأوروبية على تقاسم أفريقيا فيما بينها. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر اندلعت أزمة اقتصادية أوروبية كبرى، وابتداءً من أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر، بينما كان إنجلز لا يزال على قيد الحياة، انطلق داخل الأممية الثانية نقاش واسع حول الوضع الجديد للرأسمالية، ولا سيما بسبب توسعها الدولي الواضح، وصعود الرأسمالية الألمانية في أوروبا، والاستعمار وأساليبه الجديدة - الأكثر عنفاً - في مصادر ثروات الشعوب المستعمرة، بينما بدأت طبول الحرب تدق في البلدان الإمبريالية.

النقاش الأوروبي

من المستحيل هنا نقل اتساع وعمق الأفكار والنقاشات والمساهمات التي قدمها هذا الجيل من الاشتراكيين الأوروبيين. ومن بين الذين ساهموا خصوصاً في صياغة المفهوم الماركسي للإمبريالية، الإنجليزي جون أ. هوبسون، والاقتصادي السياسي النمساوي رودولف هيلفردينغ - وكلاهما صاحب أعمال أساسية لفهم هيمنة القطاع المالي على الاقتصاد الرأسمالي -، والقائدان الألمانيان كارل كاوتسكي وروزا لوكسمبورغ - اللذان كانا على طرفي نقيض في السجل الملموس حول موقف الاشتراكية الديمقراطية من الحرب -؛ والروس بوخارين ولينين وبارفوس، وحتى تروتسكي، بفكرته عن «التطور اللامتكافئ والمركب».

أدى اندلاع الحرب عام 1914 إلى تأجيل النقاش الدائر بشكل كبير. فقد اتبع كاوتسكي، الذي كان

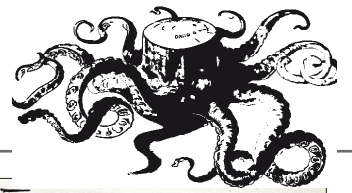
بقلم

آنا كريستينا كارفالهايس

إن التذكير بأصل هذا المفهوم وبعض النقاشات والجدالات التاريخية يتيح بناء رؤية مشتركة لهذه الظاهرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ويساعد على التعامل مع فترة الاضطرابات الكبرى التي يمر بها العالم حالياً: المنعطف الحربي والاستعماري الجديد للولايات المتحدة؛ والتغيرات الجذرية داخل الإمبريالية المهيمنة، التي استولى اليمين المتطرف فيها على البيت الأبيض؛ ودور الصين وروسيا وكيفية توصيفهما في الوضع الراهن.

لقد وُصفت الطبيعة الدولية والعالمية للتوسع الرأسمالي منذ صدور «البيان الشيوعي» عام 1848. وفي كتاب «رأس المال»، واستناداً إلى تحليل النموذج الرأسمالي الإنجليزي لفهم آلية عمل النظام وقواعده العامة ككل، يستشهد ماركس كثيراً بالتجارة الخارجية. لكننا نجد الخيط الرئيسي في الفصل الرابع والعشرين الشهير من المجلد الأول: فعندما يتناول التراكم البدائي، أو الأصلي، أو بالأحرى، باللغة الإنجليزية، التراكم السابق (previous accumulation)، يذكر بأن «التسييجات» التي حدثت في أوروبا، مع مصادر أراضي الفلاحين، و«الاكتشافات» المزعومة للقارتين الأمريكيتين وأراضي آسيا - أي غزو الأوروبيين لأراضي ما يُعرف اليوم بالجنوب العالمي - كانت أساسية للتراكم والتصنيع في المراكز الأوروبية، ولاحقاً في الولايات المتحدة. لم يكن ماركس قد تحدث بعد عن الإمبريالية؛ فلم يعيش طويلاً بما يكفي ليراه في طور نضجها، بكل عناصرها (1).

بدأت الإمبريالية، باعتبارها عنصراً جديداً وأساسياً



Thomas Nast 1885

• فترة الحروب، أي الفترة الممتدة بين عامي 1914 و1946، التي دُمِّر خلالها جزء كبير من القوى المنتجة للبشرية.

• «الثلاثون عامًا المجيدة»، بعد الحرب العالمية الثانية، التي فرضت خلالها الولايات المتحدة نفسها باعتبارها الإمبريالية المهيمنة، متفوّقةً على الإمبراطورية البريطانية، رغم أن هذه الأخيرة كانت رائدة في هذا المجال. واتفقت القوى الكبرى في ذلك الوقت على قواعد عمل النظام الدولي، وعلى قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وإنشاء صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة وجميع مؤسساتها. وكانت هذه أيضًا فترة تطور اقتصادي قوي للاتحاد السوفيتي وكتلته، وشهدت الثورة الصينية وحركة إنهاء الاستعمار في آسيا وأفريقيا.

• أولاً، الهيمنة المطلقة والمنهجية للتحالف بين الرأسمال المصرفي

في أمريكا اللاتينية والشرق، استندت القوميات البرجوازية إلى قواعد شعبية، مع ناصر والقذافي وحزب البعث في العراق وسوريا؛ وبيرون في أمريكا اللاتينية، وفارغاس في البرازيل، وفيلاسكو ألفارادو في بيرو. وكانت تلك أيضًا حقبة الثورة الكوبية وانتفاضات عام 1968 التي انطلقت من فرنسا وانتشرت في أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، والحركة المناهضة للحرب والثورة المضادة في فيتنام، وما ترتب عليها من تداعيات في ما كان يُسمّى آنذاك «العالم الثالث».

• فترة الانتقال المضطربة في سبعينيات القرن العشرين. كانت أزمات السبعينيات مظاهر - مباشرة أو غير مباشرة - لعدم كفاية معدلات الربح ولميل معدل التراكم نحو الانخفاض. ففي عام 1971 شهدنا تخلي الولايات المتحدة الأحادي الجانب عن معيار الذهب؛ وفي عام 1973 أزمة النفط؛ ثم بداية استعادة الرأسمالية في الصين مع الاتفاقات المبرمة بين الصين والولايات المتحدة.

مساهمات الأطراف

طوال الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى سبعينيات القرن العشرين، دارت نقاشات عديدة حول الإمبريالية، إذ شهد العالم تصاعداً كبيراً في النضالات المناهضة للاستعمار، ومنها الثورة الكوبية، وإنهاء الاستعمار في أفريقيا، والثورة والحرب المناهضتان للإمبريالية في فيتنام، والثورتان النيكاراغوية والسلفادورية في أمريكا الوسطى. ومن هذه النضالات نشأت العديد من المساهمات السياسية القادمة من الجنوب العالمي. ولندكر اثنتين أساسيتين منها.

تشير الفكرة اللينينية إلى حقبة وإلى نمط جديد من عمل الرأسمالية، لا يقتصر على ظاهرة محددة تتمثل في الغزو والسلب، رغم أن هذين العاملين يشكلان جزءاً أساسياً من الظاهرة. وتتميّز هذه الحقبة بما يلي:

• أولاً، الهيمنة المطلقة والمنهجية للتحالف بين الرأسمال المصرفي

والرأسمال الصناعي، أي عصر الرأسمال المالي. • ثانياً، الاتجاه المتزايد نحو الاحتكارات الرأسمالية، أي نهاية المنافسة الحرة. وتطور المنافسة بين مجموعات كبرى تهيمن على قطاعات بأكملها، وأحياناً على اقتصاد وطني برمّته.

• ثالثاً، الفجوة المتزايدة بين، من جهة، تطور البلدان الصناعية الإمبريالية في أوروبا والولايات المتحدة، التي كانت قد بدأت ثورتها الصناعية الثانية، ومن جهة أخرى، تطور المناطق ذات الإنتاج الأولي أو التي كانت في بدايات التصنيع.

• رابعاً، اتجاه الدول الصناعية، بحكم حاجات رؤوس أموالها، إلى توسيع سلطتها السياسية والعسكرية والاقتصادية على الدول الأخرى، ولا سيما تلك الأكثر تأخرًا في تطورها الصناعي والأكثر فقرًا.

• خامساً، التنافس المتزايد بين الإمبرياليات والاتجاه نحو

الحروب بين الإمبرياليات.

الإمبريالية في طور التحول

تتخذ هذه المرحلة المتقدمة من الرأسمالية أشكالاً عديدة على مرّ التاريخ:

يُعتبر آنذاك الزعيم الرئيسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني، أكبر أحزاب الأممية الثانية، سياسة قومية كارثية تمثلت في دعم فعلي للإمبريالية الألمانية، إذ وافقت المجموعة الاشتراكية الديمقراطية في البرلمان على اعتمادات الحرب. وفي العام نفسه، 1914، نشر كاوتسكي نصّاً راهن فيه على إمكانية

أن يتجنب النظام الرأسمالي الحرب إذا اتحدت جميع القوى الإمبريالية على غرار كارل بين الشركات. ولم يطلق اسمًا على هذا التصور الخاطئ المعروف باسم «الإمبريالية الفائقة» أو «الإمبريالية العليا».

عارض لينين كاوتسكي على الصعيدين النظري والسياسي، وأكد خصوصاً أن اتجاه التشكل الرأسمالي الجديد يقود إلى حروب بين القوى العظمى. وكان كتاب «الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية»، الذي نُشر عام 1916 بينما كانت المعارك قد اشتدت

بالفعل، ثمرة نقاش جماعي؛ فقد لخصه لينين ببراعة وأضاف إليه مساهماته الخاصة. وتفاعل مع نصوص سابقة وأدمج عناصر منها، مثل «الإمبريالية: دراسة» لهوبسون الصادر عام 1902، و«الرأسمال المالي» لهيلفريدنغ الصادر عام 1910، و«الإمبريالية والاقتصاد العالمي» لبوخارين

2008؛ فثمة بالفعل صلة بين أزمة النيوليبرالية وصعود اليمين المتطرف (النيوفاشي أو ما بعد الفاشي). وتتبنى قطاعات متزايدة من البرجوازيات الإمبريالية وبرجوازيات الأطراف استراتيجية سياسية جديدة تتخلى عن الديمقراطية البرجوازية باعتبارها نموذجاً سياسياً، وتتجه نحو السلطوية. وترتبط قدرتها على جذب قطاعات من الجماهير أيضاً بفشل التجارب اليسارية التي شاركت في إدارة اللعبة الديمقراطية النيوليبرالية، مثل الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية والتيارات التقدمية في أمريكا اللاتينية. وعلى أي حال، فإن المشروع الفاشي الجديد - أو ما بعد الفاشي - هو محاولة للخروج من الأزمة عن طريق العنف والقمع والإقصاء ومصادرة الممتلكات والقضاء على البشر.

هل تمثل الفترة 2024-2025

منعطفًا جديدًا في العصر الإمبريالي؟

تبدو لي الإجابة بالإيجاب. ففي القوة الأمريكية المهيمنة، يصل اليمين المتطرف إلى السلطة للمرة الثانية، وهو أقوى بكثير مما كان عليه عام 2016. ولذلك يتمتع بتقدم انتخابي أكبر على خصومه، وسيطر على الكونغرس، ويعتمد على أغلبية محافظة في المحكمة العليا. وهذا تغيير بالغ الأهمية بالنسبة

(2) وهو مفهوم يفرط باتريك بوند في استخدامه إلى حد ما، حيث يصف روسيا، على سبيل المثال، بأنها «شبه إمبريالية» ويولي أهمية جيوسياسية مفرطة للدول «شبه الإمبريالية» في مجموعة بريكس (BRICS)، وهي مجموعة غير متجانسة تضم، إلى جانب الإمبريالية الإقليمية الروسية، الصين التي لم تعد اليوم، بوضوح، دولة «ذات دخل متوسط». ويؤكد ماريني في عام 1992 في كتابه «أمريكا اللاتينية: التبعية والتكامل: «إن شبه الإمبريالية تمثل التعبير المشوه للتمايز الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي، وهو نتيجة لتدويل التراكم الرأسمالي، الذي واجه النمط البسيط لتقسيم العمل - الذي تبلور في العلاقة بين المركز والأطراف، والذي كان تشغل بال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CEPAL) - بنظام علاقات أكثر تعقيداً بكثير. وفي هذا النظام، يؤدي انتشار الصناعة التحولية، من خلال زيادة التركيب العضوي المتوسط الوطني لرأس المال - أي العلاقة القائمة بين وسائل الإنتاج والقوى العاملة - يؤدي إلى ظهور مراكز اقتصادية (وسياسية) فرعية، تتمتع باستقلالية نسبية، على الرغم من أنها تظل خاضعة للديناميكية الشاملة التي تفرضها المراكز الكبرى. وعلى غرار البرازيل، فإن دولاً مثل الأرجنتين، وإسرائيل، وإيران، والعراق، وجنوب أفريقيا - تنقسم، أو كانت تنقسم في مرحلة ما من تطورها الحديث، بطابع شبه إمبريالي، إلى جانب مراكز فرعية أخرى لم يتجلى فيها هذا الاتجاه بشكل كامل أو لم يبدأ في الظهور إلا بشكل طفيف، مثل المكسيك وفنزويلا في أمريكا اللاتينية».

(3) المدن الإيطالية في القرن الخامس عشر، وهولندا في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وإنجلترا ابتداءً من القرن الثامن عشر، والولايات المتحدة ابتداءً من القرن العشرين.

(4) آدم سميث في بكين - وعود المسار الصيني، دار نشر ماكس ميلو.

أمين، الذي كان ماوياً وناشطاً من أنصار العالم الثالث، وكان له تأثير فكري ونضالي على قطاعات من اليسار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ولا يزال أمين يُستشهد به حتى اليوم من قبل «التريكونتيننتال» واليسار الاصطفاقي عمومًا، بسبب سياسته المناهضة للاستعمار وسياسة الجبهة الشعبية الهادفة إلى إحياء حركة دول عدم الانحياز التي ولدت خلال مؤتمر باندونغ التاريخي في إندونيسيا عام 1956.

الفترة النيوليبرالية

لنعد إلى تقسيم الفترات: مع انتصارات تاتشر عام 1979 وريغان عام 1980، بدأت فترة التنفيذ الكامل للنظام النيوليبرالي في جميع أنحاء العالم. ويتميز هذا النمط الجديد من عمل النظام الرأسمالي-الإمبريالي، استنادًا إلى القفزة التكنولوجية المتمثلة في الرقمنة، بعولمة القطاع المالي، أي تحرير المالية الوطنية من القيود لصالح نظام مالي دولي حقيقي؛ وإنشاء سلاسل إنتاج عالمية؛ وإعادة هيكلة الإنتاج مصحوبة بتقليص الحقوق الاجتماعية؛ وانهيار دولة الرفاه؛ والهجمات على النقابات؛ ونقل الصناعة إلى آسيا.

هذا هو النظام الذي كاد أن ينهار عام 2008، مع أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر في الولايات المتحدة والركود الذي أعقبها. وإلى جانب تعمق التفاوتات العالمية، والفقر حتى داخل ما يسمى بالدول الغنية، وبين بلدان المركز والبلدان غير المركزية، وتسارع الأزمة البيئية، تفاقمت الأزمة الاقتصادية البنيوية. ويمثل عام 2008 بداية فترة طويلة من ركود النظام، تمكنت الصين من تجنبها. وقد نجحت خطط الإنقاذ التي بلغت قيمتها آلاف مليارات الدولارات، والتي وضعتها الدول لصالح البنوك والشركات، في احتواء الأزمة، لكنها لم تنجح في إعادة إرساء نماذج الربح والتراكم النيوليبرالية. كما جعلت الجائحة الانتعاش أكثر صعوبة.

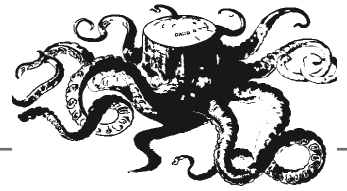
صعود التيارات الفاشية الجديدة

خلال الفترة الممتدة بين عامي 2007-2008 و2016، لوحظت أولى بوادر تعزيز وتقدم الجماعات والحركات اليمينية المتطرفة في الغرب والشرق. وقد تسارعت وتيرة هذه الظاهرة في العالم ابتداءً من عام

في أعقاب الفترة السابقة، شهدنا تطور بلدان لم تعد تقع على هامش النظام، من دون أن تصل مع ذلك إلى مركزه. ويصفها إرنست ماندل بأنها «بلدان التصنيع المتأخر». أما والرستين، المنتمي إلى تيار يستند إلى ماركس وويبر وبروديل، فيصفها بأنها «شبه طرفية». وينبثق مفهوم «الإمبريالية الفرعية» من النظرية الماركسية اللاتينية الأمريكية للتبعية - التي تشكل الجناح اليساري للنيويين الترمويين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابعة للأمم المتحدة - وبشكل أكثر تحديدًا من أعمال روي ماورو ماريني. وفي سياق التطورات التي طرأت على التقسيم الدولي للعمل بعد الحرب العالمية الثانية، يدرس ماريني ظاهرة البلدان التابعة «المتوسطة» التي تجمع بين: (أ) الاستغلال المفرط لليد العاملة والتفاوتات التي تحد من تحقق القيمة داخل الحدود الوطنية؛ (ب) الميل، نتيجة لذلك، إلى توجيه جزء كبير من إنتاجها الصناعي نحو التصدير؛ (ج) تحقيق الأرباح وممارسة نفوذ جيوسياسي على البلدان الأكثر هشاشة في منطقتها؛ (د) من دون أن تتوقف، في الوقت نفسه، عن تحويل الثروات إلى الإمبريالية المهيمنة والخضوع لها سياسيًا. إنها بلدان تتصرف كإمبرياليات في مناطقها، لكنها خاضعة لإمبريالية أقوى(2).

أما المساهمة الثانية فهي التي قدمها التيار المعروف باسم «الانتقال الهيميني»، لجيوفاني أريغي. ويستند هذا التيار إلى أعمال وتصور والرستين، الموروثة عن بروديل، حول الدوريات الهيمينية للتطور الرأسمالي(3)، لوصف ظهور دورة رأسمالية صينية بطريقة غير مسبقة. ويعود كتابه «آدم سميث في بكين» إلى عام 2007(4).

وهناك تيار فكري ثالث مهم يستند إلى الماركسية، لكنه لم ينشأ في «أطراف النظام»: وهو التيار الذي ظهر في خمسينيات القرن الماضي حول الأمريكي ذي الأصول الروسية-البولندية بول أ. باران، والاقتصادي بول سوزي، والمؤرخ ليو هوبرمان، ومجلة «مونثلي ريفيو» (Monthly Review). وقد جذب مفهوم هذه المجموعة، أي «الرأسمال الاحتكاري» أو «مرحلة الرأسمال الاحتكاري»، منذ ستينيات القرن الماضي، الباحث والناشط المصري الشاب سمير



الشعب والعمال والعمال في الولايات المتحدة. ومن المفارقات أن الهدف الذي يسعى إليه بوتين وترامب للاستيلاء على ثروات أوكرانيا هو بالضبط الهدف نفسه الذي يسعى كل من ترامب وإسرائيل والإمارات النفطية إلى تحقيقه في فلسطين. لكن هذا لا يعني أنه ينبغي وصف الولايات المتحدة في عهد ترامب بـ«الإمبريالية الفاشية» وفقًا لتصنيف كاوتسكي، كما تفعل بعض قطاعات اليسار المعسكراتي، غير القادرة على الاعتراف بالصين بوصفها قوة رأسمالية صاعدة وبروسيا بوصفها إمبريالية إقليمية.

إن سياسة ترامب، وفقًا للمفهوم اللينيني، تسهم في تفاقم التنافسات بين القوى الإمبريالية، ولا سيما مع الصين، ولكن أيضًا مع روسيا. ورغم أن الخطاب والأفعال، كما هو الحال في منطقة البحر الكاريبي وفنزويلا وإيران، ذات طابع سياسي-عسكري، ورغم أننا نلاحظ علامات مهمة تشير إلى سباق تسلح جديد وتسليح نووي، فإنه من السابق لأوانه وصف الوضع الدولي بأنه حرب عالمية. وسيؤدي التغيير المفاجئ والعنيف في الشكل السياسي-الاقتصادي للإمبريالية المهيمنة إلى تناقضات كبيرة داخل البرجوازية، ومشكلات داخل الولايات المتحدة وبين الدول، فضلًا عن ردود فعل شعبية لن تتمكن من السيطرة عليها.

السيناريو الذي يواجهنا جديد للغاية وغير واضح. وهو يترك أسئلة أكثر من الإجابات النهائية. هل نعيش في ظل ثنائية قطبية (الولايات المتحدة ضد الصين)، كما يؤكد رفاق الحركة الاشتراكية البرازيلية (APS)، أم في عالم مفكك/غير منظم كما يقول ماتيفيف؟ ما مدى استقلالية روسيا عن

الصين على أنها الخصم الاستراتيجي في المجالات التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية؛ بينما تُستبعد روسيا عمدًا؛ ويُقطع التحالف الذي دام قرابة قرن مع أوروبا، في حين تُدمج كندا وأمريكا اللاتينية علنًا في «أراضي» الولايات المتحدة.

وتأتي هذه الهجمة الأمريكية نتيجة لتراجع هيمنتها على مدى العقود الثلاثة الماضية. وهي تعتبر عن يأس الرأسمال الأمريكي في سعيه إلى إيجاد حل لوقف هذا التدهور. وفي مواجهة صعود الصين، وقدرات روسيا على التدخل واستقلاليتها التي لا يمكن السيطرة عليها، والوضع غير المسبوق في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، حيث فرضت الصين نفسها اقتصاديًا، حصل ترامب على دعم الرأسمال للقيام بمنعطف استعماري جديد وعدواني.

لقد حدث تغيير نوعي في الطابع الحربي والعنف والطبيعة الاستعمارية الصريحة للإمبريالية. لقد سقط القناع عن هذه القوة المهيمنة التي تحتاج بشدة إلى استعادة معدلات التراكم والربح التي كانت سائدة قبل عام 2008. وكما يقول إيليا ماتيفيف، «إن راديكالية ترامب هي، في التحليل النهائي، ردّ أيضًا، مهما كان متقلّبًا وغير عقلاني، على التغيرات العالمية التي تقودها الصين إلى حد كبير، وروسيا بدرجة أقل» (5). سوف تتضاعف عمليات الاستغلال والمصادرة والغزو والنهب والسلب عشر مرات إذا لم يوقفها

إلى موازين القوى والوضع الجيوسياسي العالمي. كما تسعى الكتلة التي تتولى السلطة حاليًا في الولايات المتحدة - ائتلاف عمالقة التكنولوجيا، والتمويل القائم على العملات المشفرة، والصناعات المتقدمة، مثل قطاع النفط، والصناعات الزراعية، والقوميات المسيحية التقليدية - إلى تدمير النظام الديمقراطي في بلدها وتحويل الولايات المتحدة إلى دولة فاشية.

حتى في أبريل 2026، وفي الوقت الذي تثير فيه إدارته معارضة شديدة، سواء في الشوارع أو من جانب العديد من منظمات المجتمع المدني، وفي الوقت الذي تبلغ فيه مستويات الاستياء تجاهه ذروتها مع الحرب التي أشعلها ضد إيران،

لا يزال أكثر من 30% من السكان يؤيدون ترامب. وأمام احتمال فقدان السيطرة، في نوفمبر، على الأقل على مجلس النواب، يراهن الترابيون على التلاعب بالعملية الانتخابية، ولايةً بعد ولاية. فهل سينجحون في ذلك؟

على الساحة الدولية، جعل ترامب الولايات المتحدة شريكًا في ارتكاب الإبادة الجماعية

للفلسطينيين في غزة، وأعلن أن الانتصار على إيران سيكون «سهلاً». لكن هجماته الحربية تتعارض مع وعده الانتخابية. ولهذا السبب، تسلط شرائح متزايدة من المجتمع الأمريكي، من بينها أنصار سابقون للرئيس داخل حركة «لنجعل أمريكا عظيمة مجددًا» (MAGA)، الضوء على «الخطأ» الذي ارتكبه ترامب

بدعمه التوسع الجامح لنتنياهو في إيران ولبنان.

وكانت الولايات المتحدة قد قدمت بالفعل أمثلة جديدة على مدى تأثير استراتيجيتها للأمن القومي في 3 يناير، من خلال اختطاف الزوجين الرئاسيين الفنزويليين، وهو ما يشكل في الواقع «السيطرة» على الحكومة الفنزويلية وتحويلها إلى مستعمرة. وهي تواصل ابتزازها الجمركي للاتحاد الأوروبي، ومحاولتها «شراء» غرينلاند، وزيادة نفقاتها العسكرية، مع تكثيف التهديدات الموجهة إلى كندا، وتشكيل ما يسمى «مجلس السلام» من جانب واحد، برئاسة ترامب مدى الحياة، من أجل إعادة إعمار غزة المزعومة. يُحدث التقرير قطيعة مع النهج الإمبريالي الذي ساد خلال الأعوام الثمانين الماضية؛ فالهدف هو إعادة بناء الهيمنة التي أعقبت الحرب بالقوة. وتُصوّر

الهجمة الأمريكية ناتجة عن تراجع هيمنتها على مدى العقود الثلاثة الماضية

“



في 30 أبريل/نيسان 1970، أوضح الرئيس الأمريكي نيكسون، خلال مؤتمر صحفي، توسيع نطاق الصراع ليشمل كمبوديا



Le 26 juin 2026. © Joyce N. Boghosian / The White House

الصين؟ هل ستنجح الولايات المتحدة فعلاً في فرض فك ارتباط اقتصادي للصين عن السوق العالمية؟ هل ستصل إلى حد ضم أراضٍ في «نصف الكرة الغربي»، مثل غرينلاند؟ هل ستلحق مبادراتها الحربية ضرراً جسيماً بدور الدولار بوصفه عملة احتياطية؟ كيف سيتطور وجودها العسكري

في مناطق رئيسية

من العالم، مثل

أفريقيا ومنطقة

المحيطين الهندي

والهادئ والقطب

الشمالي؟ في الوقت

الحالي، لا يسعنا

سوى التكهن.

والمهم هو أن

النتيجة لن تتحدد

بقرارات ترامب

وسيؤدي التغيير

المفاجئ والعنيف

في الشكل

السياسي-

الاقتصادي

للإمبريالية

المهيمنة إلى

تناقضات كبيرة

وحدها، بل أيضاً بالردود الوطنية والعالمية

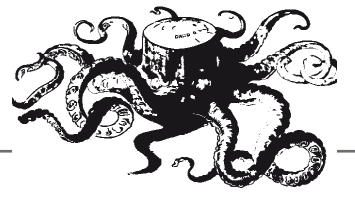
عليها. ■

(5) إيليا ماتفييف. عالم متفكك: الصين وروسيا والعصر القادم من التنافس بين الإمبرياليات، مجلة سبيكتر، خريف 2025، الصفحات 39-25
/https://spectrejournal.com/a-world-disjointed

أبريل 2026

مراجع

- أمين، سمير. الإمبريالية والتنمية غير المتكافئة. سلسلة «1976»، Arguments، دار (leseditionsdeminuit.fr). (Les Éditions de Minuit)
- أريغي، جيوفاني. آدم سميث في بكين. وعود المسار الصيني. سلسلة «Essais et documents, 2009» (الطبعة الأصلية 2007)، دار ماكس ميلو للنشر (maxmilo.com).
- بوخارين، نيكولاس. الاقتصاد العالمي والإمبريالية: مخطط اقتصادي. سلسلة «Anthropos 1967» (كُتب عام 1915)، دار أنثروبوس / إيكونوميكا (economica.fr).
- فرانسوا شيسني، فرانسوا. عولمة رأس المال. سلسلة «البدائل الاقتصادية»، 1994 (طبعة موسعة 1997)، دار سيروس (syros.fr).
- هيلفردينغ، رودولف. رأس المال المالي. دراسة حول التطور الحديث للرأسمالية. سلسلة «1970»، Le Sens commun (الطبعة الأصلية 1910)، دار النشر «Les Éditions de Minuit» (leseditionsdeminuit.fr).
- هويسون، جون أتكينسون. الإمبريالية. دراسة. سلسلة «Économie classique» (الطبعة الأصلية 1902)، دار النشر (economica.fr) (Economica).
- كاوتسكي، كارل. الإمبريالية. مجلة دي نيو زيت، المجلد 2، العدد 21، 1914، دار (J.H.W. Dietz Nachfolger (dietz-verlag.de).
- لينين، فلاديمير إيليتش. الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية: مقال تعريفي. سلسلة «المكتبة الماركسية»، 1917 (كُتب في عام 1916)، دار النشر «إديسيون سوسيايل (editionssociales.fr).
- روزا لوكسمبورغ. تراكم رأس المال. مساهمة في التفسير الاقتصادي للإمبريالية. سلسلة «نصوص داعمّة»، 1969 (الطبعة الأصلية 1913)، دار نشر فرانسوا ماسبيرو / لا ديكوفرت (editionsladecouverte.fr).
- ماريني، روي ماورو. التراكم الرأسمالي العالمي والإمبريالية الفرعية. مجلة Crítica Marxista، المجلد 1، العدد 2، 1977. متاح على marxists.org.
- ماريني، روي ماورو. أمريكا اللاتينية: التبعية والتكامل 1992، دار النشر «نويفا سوسييداد» / دار النشر برازيل أورجنت (nuevasoc.org).
- ماركس، كارل. رأس المال: نقد الاقتصاد السياسي. الكتاب الأول، القسم الثامن، الفصل الرابع والعشرون («ما يُسمى بالتراكم البدائي»)، 1875-1872، الناشر موريس لاشارتر / دار النشر إديسيون سوسيايل (editionssociales.fr).
- والرستين، إيمانويل. النظام العالمي الحديث (المجلدان الأول والثاني). سلسلة «مكتبة التاريخ»، 1980 و1984 (الطبعة الأصلية 1974 و1980)، دار فلاماريون (flammarion.com).



ما بعد العولمة المفترطة: إعادة تشكّل الرأسمالية

تتصافر أزمات تراكم الرأسمال، من سبعينات القرن الماضي إلى الأزمة المالية لعام 2008، مع بروز قوى جديدة، لترسم ملامح السياسات الرأسمالية والإمبريالية.



ديوغو ماشادو

وألكسندر أبرو

ديوغو ماشادو وألكسندر أبرو
اقتصاديان برتغاليان وعضوان في
«الكتلة اليسارية» (Bloco de
Esquerda)
نُشر في مجلة Viento Sur،
العدد 200.

وإن كانت لها خصائص مميزة تمنحها نظاماً تاريخيتها الخاص(3). فقد انطلقت في سياق الثورة المضادة النيولبرالية في مطلع ثمانينات القرن الماضي، رداً على أزمة معدل الربح في العقد السابق، وتزوّد بإطار مؤسسي محدّد: اتفاقات التبادل الحرّ، وخفض الرسوم الجمركية، وتحرير أسعار الصرف، وتركيز الدولار عملة عالمية، وحرية تنقّل الرساميل، ورفع الضوابط عن القطاع المالي، وتراجع تدخّل الدولة. وصيغ هذا الإطار وفق توافق إيديولوجي حملته بدوره الأجنحة المهيمنة داخل الاحتكارات الرأسمالية.

شكّل هذا الإطار حجر الزاوية فيما يُسمّى النظام الدولي الليبرالي لما بعد الحرب، الذي جرت عولمته بعد نهاية الحرب الباردة، جامعاً بين تحرير التجارة، والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي، وتعدد الأطراف، والهيمنة الإيديولوجية الليبرالية، و«السلام الأمريكي». ويمكن أن نرى فيه تمفصلاً ملموساً بين البنية التحتية (الاقتصادية) والبنية الفوقية

الباحثين والباحثات وطوّروه بأشكال متنوّعة، ولا سيّما المنتسبون منهم إلى تقليدي نظرية التبعية(1) وتحليل النظام-العالم.

ومن هذه الزاوية، تلتقي القراءات النقدية لـ«العولمة» مع القراءات الليبرالية في نقطة واحدة: ضرورتها التاريخية، غير أنها تفتقر عنها افتراضاً حاسماً في تقدير آثارها سياسياً. فالعولمة، في هذا المنظور، ليست سوى اسم آخر للإمبريالية؛ وما التبادل الحرّ إلا حمائية الأقوياء - وهي فكرة نجدها أيضاً لدى منظري الاقتصاد السياسي من غير الماركسيين. وتجمع الأشكال الملموسة لتوسّع الرأسمال الطارد نحو الخارج، بدرجات متفاوتة، بين التراكم والاستغلال الاقتصاديين العاديين من جهة، والتراكم العنيف بنزع الملكية خارج المجال الاقتصادي من جهة أخرى، وهذا الأخير سمّة السياقات الطرفية. أما نتائجها من حيث تحسين أحوال البشر فشديدة التباين وغير متكافئة إلى حدّ بعيد بين المركز والأطراف. ومن وجهة نظر ماركسية، تشكّل العولمة - بمعناها الواسع، أي إدماج مناطق جغرافية جديدة في دورة تراكم الرأسمال - حركةً تنبثق من محاولة حل التناقضات الداخلية للرأسمالية. فهي جواب الرأسمال على تراجع مردوديته وعلى استنفاد إمكانات الاستثمار في فضاءٍ بعينه، وهو ما يحدّد توسّعه نحو أقاليم أخرى، غالباً ما يكون التركيب العضوي للرأسمال فيها أضعف ومعدل فائض القيمة أعلى(2).

وهذه الظاهرة قديمة قَدَم الرأسمالية ذاتها، أما الموجة الراهنة - التي يمكن نعتها بـ«العولمة المفترطة» أو العولمة النيولبرالية - فتندرج في مدى زمني طويل،

تقوم الرؤية الليبرالية للعلاقات الاقتصادية الدولية على فكرة مفادها أنّ تعميق الترابط الاقتصادي بين الأمم أمرٌ حتميٌّ ومرغوبٌ فيه في آنٍ واحد. وتشترك القراءات النقدية لهذه الظاهرة، من جهتها، في مجموعة من المفاهيم والنظريات الأساسية. والفكرة المركزية فيها هي أن الدينامية التوسعية للرأسمال بوصفه علاقةً اجتماعية تسعى إلى استيعاب مزيدٍ من الفضاءات ومن مجالات الحياة الاجتماعية.

وهي فكرة تعود في أصلها إلى كارل ماركس، ثم طوّرتها روزا لوكسمبورغ ولينين، وأعاد تطويرها في وقت أقرب جيوفاني أريغي وديفيد هارفي. وسواء تعلّق الأمر بالوصول إلى مواد أولية جديدة، أو إلى احتياطات جديدة من قوة العمل، أو إلى فرص جديدة لتحقيق فائض القيمة، أو إلى فضاءات جديدة - أو إلى ذلك كلّ مجتمعةً - فإنّ هذا التوسّع يؤدّي

دوراً جوهرياً: فهو يضمن استقرار النظام الرأسمالي، ولو مؤقتاً، ويتيح تفسير الديناميات الإمبريالية والإمبريالية الفرعية، في الحقبة الرأسمالية على الأقل.

ويقوم عمود آخر من أعمدة هذه النظريات على آثار هذا التوسّع في مسار الفضاءات والتشكيلات الاجتماعية، وفي الروابط القائمة بينها والعلاقات الهرمية التي تنشأ فيما بينها. وفي هذا الإطار يندرج مفهوم التطور المتفاوت والمركّب، وهو مفهوم أساسي لدى تروتسكي، أخذه عنه عددٌ كبير من

**تشكّل العولمة
جواباً للرأسمال
على تراجع
مردوديته وعلى
استنفاد إمكانات
الاستثمار**

المطلقة. وهو يشكّل في كل الأحوال قطيعة لا تُنكر مع عقود العولمة المفرطة التي سبقته.

من الأوج إلى الاستنفاد:

العوامل المحددة لنهاية حقبة

كانت «العولمة المفرطة»، كما رأينا، محاولة من الرأسمال لاستعادة معدل الربح. وقد أتاحها سياق الهيمنة الأمريكية، وكانت ترمي إلى الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة وحلفائها. أما شبكة المؤسسات والمعايير التي شُيّدت في تلك الفترة تحت لواء النظام الدولي الليبرالي، فقد خدمت مؤسسة التفاوتات بين المركز والأطراف وتعميقها، وبسّرت في الوقت نفسه تصدير فائض الرساميل الغربية.

وإذا كانت العولمة المفرطة قد سمحت في البداية بانتعاش طفيف لمعدل الربح، وإذا كانت التجارة الدولية قد حفّزت النمو الاقتصادي العالمي، فإنها لم تُفلح على المدى الطويل لا في كبح ميل معدل الربح إلى الانخفاض (II) ولا في إخراج الرأسمالية من

(reshoring) والتوطين القريب (near-shoring) والتوطين لدى الحلفاء (friend-shoring)، وهي تعني عملياً انقلاب مسار العولمة في الحالة الخاصة بتفتيت سلاسل الإنتاج الدولية (5).

وإذا نظرنا إلى العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، فلا شك في أنّ أمراً جوهرياً قد تغيّر في أعقاب الأزمة المالية الدولية والركود في 2007-2008. مثلاً، فنسبة إلى الناتج الداخلي الخام العالمي، تقدّمت أهمية التجارة الدولية تقدّماً شبه خطّي، من نحو 25% سنة 1970 إلى 61% سنة 2008 - وهو ما يشهد على ترابط تجاري متنامٍ لا يُنكر - قبل أن تستقرّ (57% سنة 2024) (6). أما التدفقات السنوية للاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهتها، فلم تعرف مجرّد ركود بعد 2007، بل انقلاباً حقيقياً في المنحى: فبعدما كانت تتراوح بين 0,5% و1% من الناتج العالمي في السبعينات والثمانينات، نمت نمواً أُسيّاً في التسعينات، وبلغت ذرى تاريخية سنة 2000 (4,6%) وسنة 2007 (5,3%)، ثم تراجعت تراجعاً شبه متواصل حتى انحصرت في 0,9% سنة 2023 و1,3% سنة 2024 (7). وإذا اتخذنا مرجعاً مجموع التدفقات المالية الدولية بقيمتها الخام الإجمالية - شاملة، إلى جانب الاستثمارات المباشرة، استثمارات الحافظة (8) والقروض البنكية وتدفقات أخرى - سجّلنا انخفاضاً كبيراً منذ 2007، بالقيمة المطلقة أيضاً: إذ انتقلت هذه التدفقات من نحو 12400 مليار دولار سنة 2007 إلى نحو 4200 مليار دولار سنوياً في 2022-2023 (9). وأخيراً، فإنّ حصة القيمة المضافة المصدّرة من مجموع الصادرات - وهو مؤشر شائع لقياس درجة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية - استقرّت هي الأخرى ابتداءً من 2007 في مجموع منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بعد تقدّم مقترّد طيلة التسعينات والعقد الأول من الألفية.

تخضع معطيات من هذا القبيل لعوامل ظرفية كثيرة، ناهيك عن أخطاء القياس والانحيازات بمختلف أصنافها؛ فهي ليست دقيقة ولا مضبوطة، بل هي حصيلة تقديرات عديدة. ولهذا تميل المقاربات الماركسية إلى عدم إيلاء أهمية كبيرة لمعطيات ذات طابع وضعاني (IO). غير أنّ هذه العناصر ترسم مع ذلك صورة واضحة نسبياً: فتعميق الترابط الاقتصادي الدولي عرف انعطافاً ملحوظاً ابتداءً من أواخر العقد الأول من الألفية. وقد ترجم هذا الانعطاف نفسه، تبعاً للأبعاد المدروسة، تارةً في ركود وتارةً في انقلاب فعلي للمنحى، تارةً بالقيم النسبية وتارةً بالقيم

(السياسية والقانونية والإيديولوجية) الخاصتين بهذا التوسع العالمي لحدود الرأسمال، مستنداً إلى القوة الإمبريالية الأمريكية وإلى الإمبرياليات الفرعية التي تلتحق بها.

وحتى وقت قريب، كان من الصعب العثور على كاتب أو كاتبة - ذو توجه ماركسي أو ليبرالي - استشرّف تباطؤ العولمة أو انحسارها أو نظّر لهما. غير أنّ أحداثاً عدة وقعت خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة تطرح تحدياً تحليلياً جسيماً، يكون في نفس الوقت تجريبياً - أي تحديد المسارات الجارية بدقة - ونظرياً - أي استخلاص محدّداتها. وحول بعض عناصر هذا التحدي ينظم ما تبقى من هذا المقال: إلى أي حدّ حصل تباطؤ للعولمة المفرطة أو انحسار لها؟ وما التفسيرات التي تتيحها رؤية ماركسية؟ وأي نوع من النظام الجديد يتشكّل على أنقاض العولمة النيوليبرالية؟

نهاية العولمة المفرطة

بدأ الوعي بأنّ الاندماج الدولي - الإنتاجي والتجاري والمالي - كان في تراجع أو على الأقل في حالة ركود في الفترة التي أعقبت أزمة 2007-2008، وكان يعبر عن نفسه علناً في النقاش العمومي خلال العقد الموالي. فمجلة «الإيكونوميست» الليبرالية مثلاً شاعت مصطلح «العولمة المتباطئة» (slowbalisation)، مستعيرة إياه من الكاتب الهولندي أدبيدج باكاس، في مقال نُشر في كانون الثاني/يناير 2019 (4). وكانت الإشارات إلى «نزاع العولمة» قد بدأت تظهر في مطلع الألفية، لكنها تكاثرت تكاثراً ملحوظاً خلال العقد الأخير. وبالمثل، انتشرت ابتداءً من سنة 2010. تعابير من قبيل إعادة التوطين



(1) نظرية التبعية هي نظرية نابعة من حقل العلوم الاجتماعية. ترى أنّ الفقر وعدم الاستقرار السياسي والتخلف في بلدان الجنوب هي نتيجة مسارات تاريخية أرسنها بلدان الشمال وأفضت إلى التبعية الاقتصادية لبلدان الجنوب.

(2) إرنست ماندل، «رسالة في الاقتصاد الماركسي»، 1962.

(3) «نظام التاريخ» مفهوم مستعمل في حقل التاريخ، ويصف العلاقة بين الماضي والحاضر والمستقبل من وجهة نظر جماعة محددة في الزمان والمكان.

(4) «التباطؤ في العولمة: مستقبل التجارة العالمية» (Slowbalisation: The Future of Global Commerce), The Economist, يناير/كانون الثاني 2019.

(5) إعادة التوطين (reshoring) هي إعادة إنتاج السلع أو الخدمات إلى بلد منشأ الشركة، وهي عكس الترحيل إلى الخارج (offshoring). أما التوطين القريب (nearshoring)، فهو نقل الإنتاج إلى بلد قريب جغرافياً، وغالباً ما يكون عضواً في فضاء اقتصادي إقليمي مماثل. أما التوطين لدى الحلفاء (friendshoring)، ويُسمّى أحياناً توطين الإنتاج لدى الحلفاء (allies-shoring)، فهو استراتيجية ذات طابع سياسي أكبر، تقوم على حصر التموين والإنتاج في بلدان تجمعها روابط اقتصادية أو سياسية.

(6) البنك الدولي، «التجارة (% من الناتج المحلي الإجمالي)».

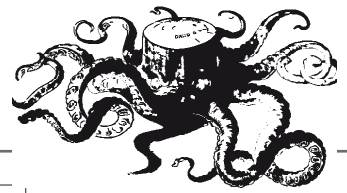
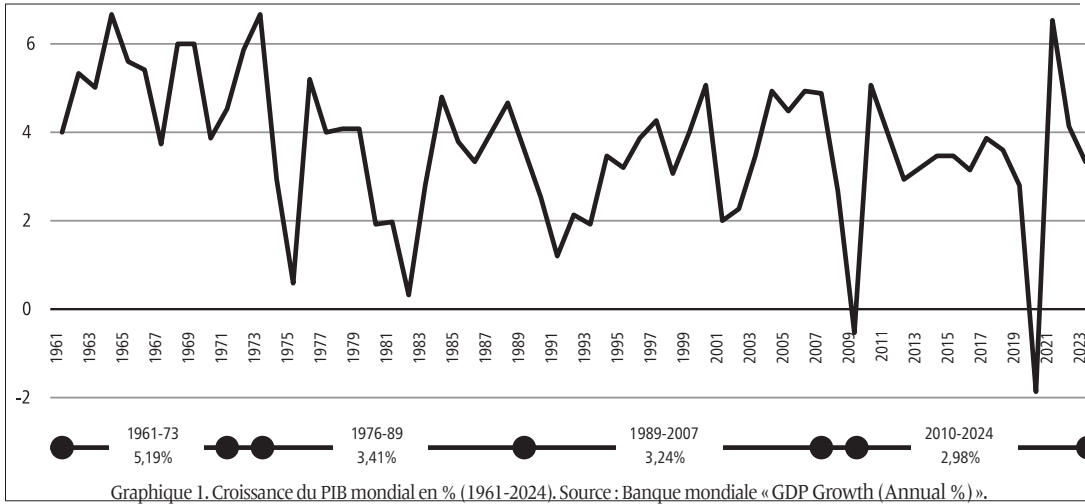
(7) البنك الدولي، «الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات (% من الناتج المحلي الإجمالي)».

(8) استثمار الحافظة هو اقتناء سندات أو أسهم بدافع مالي. وخلافاً للاستثمار المباشر، لا يهدف استثمار الحافظة في الأسهم إلى مراقبة الشركة، بل يتعلق الأمر بمساهمة أقلية في رأسمال شركة.

(9) «الديناميات الجديدة للعولمة المالية» (The New Dynamics of Financial Globalization)، معهد ماكينزي العالمي، 2017.

(10) الوضعانية العلمية تقتصر على دراسة العلاقات بين الظواهر ولا تسعى إلى معرفة طبيعتها الجوهرية؛ فهي تركز على القوانين العلمية وترفض البحث عن الأسباب الأولى.

(11) ديبيانكار باسو، «معدلات الربح الماركسية» (Marxian Rates of Profit).



الركود المزمن الملازم لموجتها الطويلة الرابعة - وهي موجة تتسم بمستويات ضعيفة من النمو والاستثمار، وبثقل كبير للرأس المال الوهمي، وذلك في سياق من الابتكار التكنولوجي وتركيز متزايد للثروات (I2). وبعد إخفاق محاولات التنشيط الميزانياتي والنقدي التي تلت أزمة 2008، ازدادت أزمة تراكم الرأسمالية المتأخرة حدة مرة بعد أخرى.

وعلي بابا وبايدو وتنسنت. وبحسب بلومبرغ (I5)، فهي تتصدر العالم في صناعات كإنتاج الألواح الشمسية والسيارات الكهربائية وبطاريات الليثيوم والقطارات فائقة السرعة والطائرات المسيّرة، وفرضت نفسها فاعلاً شديداً التنافسية في فروع أكثر تقليدية كالأدوية والمواد الكيميائية والروبوتيك وآلات التصنيع. وتشكّل هذه الظاهرة عنصراً تفسيرياً رئيسياً للتخلي التدريجي عن التبادل الحرّ الدولي من طرف الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ انتخاب ترامب سنة 2016 - ويكفي أن نتذكّر الرسوم الجمركية التي أبقي عليها بايدن، أو منع تصدير التكنولوجيات المرتبطة بأشياء الموصلات إلى شركات صينية. وكما يذهب سيدريك دوران (I6)، ترمي هذه التدابير إلى:

تنتج الصين من براءات الاختراع العالية الجودة ما يكاد يعادل ما تنتجه الولايات المتحدة ومنطقة اليورو

«منع الصين من تولي موقع الصدارة على المدى الطويل في مجال القدرة الإنتاجية، مع إيلاء عناية خاصة للتكنولوجيات

المتقدمة وللمتانة القاعدة المادية الأوسع للاقتصاد، بما فيها الصناعات الثقيلة والولوج إلى الموارد الطبيعية. فقد ظلّ البلدان طيلة عقود متكاملين إلى حدّ بعيد، بما أفاد عموماً رأسمالييهما، غير أنّ تقليص الاقتصاد الصيني للفارق وضعهما على دربٍ خطير من المواجهة».

ومن هذه الزاوية، يظلّ التفسير الذي تقدّمه «الإيكونوميست» وتحليلات ليبرالية أخرى لنهاية العولمة المفرطة تفسيراً سطحيّاً، إذ يكتفي باستحضار استنفاد المكاسب المرتبطة بانخفاض تكاليف النقل والاتصال، ونضوب الفرص المرتبطة بالتفتت المتزايد لسلاسل الإنتاج الدولية. أما ما

في ذلك نجاحاً لافتاً في بعض الحالات: كما هو شأن قطاعي السيارات والإلكترونيات في اليابان وفيما سُمّي «النمور الآسيوية»، أو شأن مجموعة من القطاعات الإنتاجية المتزايدة الاتساع والتنوع في الصين.

تتوفّر كثيرٌ من هذه البلدان اليوم على شركات كبرى برأسمال وطني تنافس الشركات الغربية منافسةً مباشرةً في أقسام تكنولوجية متقدمة - وهو ما يشكّل تهديداً مباشراً للقطاعات المهمة داخل برجوازيته. وتوثّق دراسةً حديثة لبنك الاحتياطي الفدرالي في سانت لويس (I4) اقتراب البنية الإنتاجية الصينية من بنية الولايات المتحدة وبعض اقتصادات منطقة اليورو: فالصين تنتج اليوم من براءات الاختراع العالية الجودة (IP5) ما يكاد يعادل ما تنتجه هاتان المجموعتان، وقد تعاضم تشابه بنية الصادرات تعاضماً

كبيراً في السنوات الأخيرة - وهو ما يشهد على منافسة مباشرة في قطاعات كالآلات والتجهيزات ومعدات النقل، بل وأشياء الموصلات. وهكذا انتقل مؤشر تشابه الصادرات مع ألمانيا بين 2013 و2021 من 65% إلى 80%، مترجماً تقارباً قوياً في التخصص التكنولوجي. ومن جهتها، تُبدي الولايات المتحدة انزعاجها من المنافسة الصينية في مجالات البرمجيات والعتاد المعلوماتي والذكاء الاصطناعي وأشياء الموصلات، وهي مجالات تعدّها حيوية للأمن القومي. وبذلت الصين جهوداً كبيرة لتطوير هذه القطاعات وحققت فيها تقدماً ملموساً، بشركات مرجعية مثل هواوي

ويبدو أنّ قدرات العولمة والهيمنة المالية قد نفذ نفْسُها: فنحن أمام رأسمالية تتباطأ تباطؤاً بيتناً. ومن هنا تنشأ توترات وردود فعل جديدة للرأسمال. فقد قامت العولمة النيوليبرالية على لامبالاة إزاء منشأ الرساميل، مفضّلةً ترحيل الإنتاج وتكثير سلاسل القيمة الطويلة على الصعيد الدولي باسم النجاح في تخصيص الموارد - ترشيداً للتكاليف وتعظيماً للأرباح. وإذا كانت قد فاقمت التفاوتات بين البلدان ودخل كل بلد، فإنها أفضت كذلك إلى تحويل ثروات من الشمال نحو الجنوب العالمي - وإن يكن محدوداً جداً - ولا سيّما نحو الصين وبلدان آسيوية أخرى.

وهكذا صار الناتج الداخلي الخام للهند اليوم يفوق ناتج فرنسا وألمانيا مجتمعين؛ وتجاوزت الصين الولايات المتحدة بتعادل القدرة الشرائية (بقيّم مصحّحة تراعي مستويات الأسعار في كل سياق)؛ أما أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، اللتان كانتا تمثلان قرابة 60% من الناتج العالمي بتعادل القدرة الشرائية سنة 1980، فلم يعد نصيبهما يزيد قليلاً على 30% سنة 2025، متجاوزتين ببضع نقاط مئوية من جنوب شرق آسيا (I3).

لم يكن ذلك يطرح إشكالاً يُذكر ما دامت العلاقة بين الاقتصادات المسماة «متقدمة» و«صاعدة» علاقةً تكامل: فالأولى تصدر فائض رساميلها مستفيدةً من تكاليف إنتاج أدنى في الخارج، وتصدر كذلك سلعاً وخدماتٍ بالغة التطور وعالية القيمة المضافة، بينما تصدر الثانية موادّ أولية ومنتجاتٍ صناعية رخيصة ضعيفة الكثافة التكنولوجية. غير أنّ بلداناً معيّنة لم تكتفِ بهذا التخصص، فباشرت برامج سياسات عمومية ترمي إلى تطوير قطاعات صناعية أكثر تقدماً، ونجحت

النقد الدولي المشار إليها أنفاً: فالصناعة العسكرية هي القطاع الذي حظي بأكثر عدد من تدابير السياسات الصناعية منذ الأزمة. وهكذا تحتل النزاعات بين الدول، جنباً إلى جنب مع حلقات الاحتلال والتدخلية - كما في أوكرانيا وفلسطين. وتهدد أزمة فنزويلا بتوجيه الضربة القاضية لنظام دولي ليبرالي مفلس، وتكشف بوضوح لا يرحم طبيعة العالم الذي هو في طور الولادة. لم تُفلح العولمة المفرطة في انتزاع الرأسمالية المتأخرة من موجتها الطويلة من الركود. صحيح أن العالم يظل متربطاً وأن التجارة الدولية أبعد ما تكون عن الاختفاء. والنظام الجديد الجاري تشكيله يرث هذه الخصائص، كما يرث نزوعات الركود والتحول الأوليغارشي والتفاوتات - بين الأمم وداخلها. غير أنه سيتميز بدول أقل تبعية وأكثر تدخلية، عازمة على النهوض بقطاعاتها الاستراتيجية الوطنية وعلى ممارسة مبادلات دولية أكثر حذراً مع شركاء أقرب، وبتصاعد الصراعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ■

شباط/فبراير 2026

(12) جون هينلي (2025)، «0.001% فقط يملكون ثلاثة أضعاف ثروة أفقر نصف البشرية، بحسب تقرير»، The Guardian، 10 ديسمبر/كانون الأول 2025.

(13) «الناتج المحلي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية، حصة من الناتج العالمي»، صندوق النقد الدولي.

(14) Airaudo وآخرون (2025)، «التطورات الأخيرة في نظام التجارة العالمي: من الاندماج إلى إعادة الاصطفاف الاستراتيجي» (Recent Evolutions in the Global Trade System: From Integration to Strategic Realignment)، أوراق عمل، بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس، 1 ديسمبر/كانون الأول 2025، رقم 2025-027.

(15) Bloomberg News (2024)، «الجهود الأمريكية لاحتواء مساعي شي جين بينغ لتحقيق التفوق التكنولوجي تتعثر»، Bloomberg.com.

(16) سيدريك دوران، «الرأسمالية المتأخرة أكثر مما ينبغي. إنرست ماندل في عصر ترامب» (Le capitalisme beaucoup trop tardif. Ernest Mandel à l'ère Trump)، New Left Review، 2025.

(17) إيتالو كولانتوني، «إلغاء العولمة والتجزؤ» (De-globalization and Fragmentation)، IEP@BU، 2025. المرجع نفسه.

(19) سايمون إيفريت وآخرون (2025)، «السياسة الصناعية منذ الأزمة المالية الكبرى» (Industrial Policy Since the Great Financial Crisis)، صندوق النقد الدولي.

(20) العلمي، إلياس؛ تاغارت، جاك؛ وايتسايد، هيندر؛ غونزاليس-بيسنتي، روبن؛ ليو، إيمونج ت. وآخرون؛ ورولف، ستيف (2024)، «إلى أين يتجه النيوليبرالية في عصر عودة رأسمالية الدولة؟» (Quo vadis neoliberalism in an age of resurgent state)، Finance and Space، المجلد 1.

(21) سيدريك دوران (2023)، «الدول الجوفاء» (Hollow States)، NLR/Sidecar.

(22) ديغو مانشادو وفرانيسيسكو لوشا، «الأوليغارشيات الجديدة والقديمة. تحولات نظام تراكم رأس المال» (Nouvelles et anciennes oligarchies. Les transformations du régime d'accumulation du c

أهمية متزايدة منذ الجائحة. واستعمال هذه الأدوات شديد التفاوت: فالاقتصادات المتقدمة هي التي تلجأ إليها بشكل غير متناسب. وتتباين التدابير المفضلة بحسب الفضاءات، لكنها تشمل خصوصاً الإعانات المباشرة أو قروض الدولة للشركات، والإعفاءات الضريبية، ومساعدات التصدير أو الاستيراد، والطلبات العمومية، وبالطبع الرسوم الجمركية وتدابير مكافحة الإغراق. وليس مستغرباً أن يكون أكثر من 50% من هذه التدابير من فعل الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي - وهو ما يوضح السهولة التي يقوِّض بها الضامنون المفترضون للنظام الدولي قواعده ما إن تكف عن إفادتهم.

هذه الحركة، وإن كانت تطرح تحديات على بنية التجارة الدولية - وتُنعت أحياناً بالمركنيتالية الجديدة أو الدولتية الجديدة أو رأسمالية الدولة الجديدة (20) - لا تشكل قطيعة تامة مع النموذج النيوليبرالي. إنها بالأحرى تكثف تقوده النخب مع الآثار التوزيعية السلبية للعولمة المفرطة: أي، عملياً، تحالف الدولة مع البرجوازية الوطنية لحماية الأجنحة المهيمنة في الرأسمال، وضمان معدلات ربح أعلى لها، مع مواصلة المشروع النيوليبرالي على الصعيد الوطني.

ومن هذه الزاوية، فهي جواباً عن أزمة التراكم. فحين يعجز الاشتغال التلقائي للسوق عن ضمان معدلات الربح المرتقبة، تتدخل الدولة بقوة لتدارك الأمر - ولو تنكرت بين عشية وضحاها لولائها للأرثوذكسية الاقتصادية النيوليبرالية. ونتيجة ذلك هي التحول الأوليغارشي (21). وبعبارة أخرى: «إن غياب فرص الاستثمار المنتج يجعل الاستيلاء على السلطة السياسية أنجع وسيلة لضمان مردودية الرأسمال» (22).

وأخيراً، هناك النزعة العسكرية. فأزمة التراكم تفاقم النزاعات بين القوى على الصعيد العالمي. والرسوم الجمركية التي فرضها ترامب، وتلتها ردود سريعة، تعبير عن ذلك. فكل قوة تسعى إلى تطوير قطاعاتها الاستراتيجية وحماية برجوازياتها الوطنية، وهو ما يؤجج النزاعات الاقتصادية القابلة للانزلاق سريعاً إلى مواجهات سياسية وعسكرية.

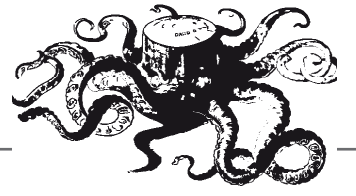
وصناعة الحرب يُنظر إليها أكثر فأكثر بوصفها حلاً لاستعادة القدرات الإنتاجية في المركز الرأسمالي - وهي رؤية يتقاسمها حلف الناتو والمفوضية الأوروبية والولايات المتحدة والقوى الرئيسية في القارة العجوز، وقد أعلن كل منها بدوره برامج ضخمة للاستثمار العمومي في التسليح. وتؤكد ذلك دراسة صندوق

هو على المحك، في العمق، فهو من جهة الاستنفاد التدريجي لإمكانات المراجعة في مجال قانون الشغل على الصعيد الدولي، ومن جهة أخرى تحول عميق في العلاقة بين القطاع المتقدم والقطاع الصاعد في الرأسمالية العالمية - وقد انتقلا تدريجياً من منطق التكامل إلى منطق التنافس.

النظام الجديد الآخذ في التشكل

ماذا سيحدث بعد العولمة المفرطة؟ لعلّه من السابق لأوانه استخلاص خلاصات نهائية، لكن بعض التحولات الدالة والاتجاهات العميقة باتت ملموسة. أولاً، إن سلسلة من الصدمات والأحداث الكبرى - من انتخاب ترامب و«البريكست» إلى جائحة كوفيد-19، مروراً بالحرب في أوكرانيا - سلطت الضوء على هشاشة سلاسل القيمة الطويلة: فاختلال حلقة استراتيجية واحدة قد تكون له تداعيات عالمية، بحيث ينقطع تموين سلع أساسية بعينها. وهكذا استقرّ مناخ سياسي من الارتياح المتنامي إزاء التجارة الدولية وإزاء التبعية التجارية لبلدان أخرى، دافعاً دولاً عدة إلى البحث عن استقلال استراتيجي في القطاعات التي تعدّها حيوية. باتت اعتبارات الأمن القومي تتخلل السياسة التجارية، مغذية ما يسميه كولانتوني «المنعطف الحمائي» (17). ويبين الباحث نفسه أن اللجوء إلى أدوات من هذا القبيل - تدابير مكافحة الإغراق، والرسوم الجمركية، والرسوم التعويضية - عرف ارتفاعاً بالغ الدلالة منذ أزمة 2008، وخصوصاً في حقبة ما بعد كوفيد (18). ونتيجة لذلك، صارت سلاسل القيمة أقصر وأقل كثافة في المبادلات التجارية، وأخذت تعيد توجيهها وفق خطوط جيوسياسية. وتحضر مفاهيم إعادة التوطين والتوطين القريب والتوطين لدى الحلفاء حضوراً متزايداً في تبرير السياسات الاقتصادية. ومنذ الحرب في أوكرانيا على وجه الخصوص، تشير معطيات عدة إلى نزوح البلدان إلى تقليص مبادلاتها مع الدول الأبعد عنها سياسياً، لفائدة تلك الأكثر اصطفاً معها.

وفي الوقت نفسه، تكشف معطيات صندوق النقد الدولي (19) عن ارتفاع كبير في اللجوء إلى تدابير السياسات الصناعية منذ الأزمة المالية. ووفق معدي هذه الدراسة، تمثل نهاية سنة 2019 نقطة انعطافٍ تتكشف منها هذه الظاهرة بوضوح. والأسباب الرئيسية المُعلنة هي الانتقال المناخي وتنافسية القطاعات الاستراتيجية، غير أن المبررات المرتبطة بالأمن القومي وبمناخ سلاسل التموين اكتسبت



الإمبريالية في عصرنا

يتواصل النقاش حول طبيعة الإمبرياليات ووظائفها في العلاقات الدولية.

حوار مع

بنجامين بورباومر

كيف تُعرّف الإمبريالية؟

عادةً ما يُنظر إلى تعريف الإمبريالية بوصفها مرحلة محددة من تطور الرأسمالية، كما عرضه لينين في كرامه الشهير «الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية»، باعتباره التعريف الأكثر انتشارًا. غير أن هذا التعريف يعاني اليوم من كونه بالغ الدقة والتحديد، وشديد التأثير بخصائص رأسمالية قبل قرن من الزمن. لقد كانت تلك الدقة مصدر قوته في التحليل السياسي آنذاك، لكنها تجعل من الصعب إسقاطه على المرحلة المعاصرة. فمع أن السمات الأساسية للرأسمالية لا تزال هي نفسها، فإن نمط الإنتاج شهد سلسلة من التحولات،

من أبرزها تطور سلاسل القيمة العالمية، وتشكّل سوق عالمية تحت الإشراف الأمريكي، وظهور شريحة من البرجوازية الموالية للولايات المتحدة في أوروبا الغربية، إضافة إلى نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية الرسمية. وكل ذلك يجعل نص لينين عسير الاستعمال في التحليل المعاصر.

لهذا السبب، أرى أن من

الأفضل اعتماد تعريف أكثر تجريدًا وعمومية للإمبريالية. ويمكن العثور على مثل هذا التعريف في كتاب «تراكم رأس المال» لروزا لوكسمبورغ، وهو نص كلاسيكي آخر حول الإمبريالية. ففيه تُعرّف لوكسمبورغ الإمبريالية بأنها «التعبير السياسي عن عملية التراكم الرأسمالي كما تتجلى في التنافس بين الرأسماليات القومية».

بهذا التعريف تكشف لوكسمبورغ عن الدينامية الجوهرية للإمبريالية: ففي أي بلد كان، يفرض السير العادي للرأسمالية توترات متكررة. وحين لا تعمل

حكومة ذلك البلد على تجاوز هذه التناقضات داخل الحدود الوطنية، بل تُسقطها على الساحة الدولية عبر إجراءات قسرية، فإننا نكون أمام دينامية إمبريالية.

إن الكشف عن هذه الآلية التي تربط بين تراكم رأس المال والصراع الدولي يشكل الإسهام الحاسم للمنظرين الكلاسيكيين للإمبريالية. ولا يقتصر ذلك على لوكسمبورغ؛ فلينين وهيلفردينغ وبوخارين انطلقوا من المنهج نفسه، غير أن لوكسمبورغ نجحت في تلخيصه ضمن تعريف موجز، ومجرّد بما يكفي ليظل صالحًا وذا راهنية كاملة حتى اليوم.

إن فهم هذه الآلية التي يطلقها تراكم رأس المال أمر بالغ الأهمية، لأنه يمنح بوصلة واضحة للتحليل. فعند اندلاع نزاع دولي، ينبغي أولاً البحث في التوترات التي تظهر داخل رأسمالية البلد المعتدي. ومن خلال هذا المنهج الذي يأخذ العلاقات الاجتماعية بعين الاعتبار في نشأة التوترات الدولية، تتميز نظرية الإمبريالية عن المقاربات السائدة، ذات المركزية الدولية، في العلاقات الدولية؛ فهذه الأخيرة تختزل الحركات الاجتماعية في العجز أمام حرب تُعتبر شأنًا خالصًا للدول.

أما نظرية الإمبريالية، فتنتطلق من تناقضات الرأسمالية في البلد المعتدي، وتؤكد بذلك أن كل إجراء قسري تسبقه موازين قوى محددة. وهذه الموازين قابلة للتغيير. ومن هنا يتبين أن الحرب ليست مجرد شأن آلات حربية ضخمة وهيئات أركان، بل إن الحركة العمالية، ومعها المجتمع المدني على نطاق أوسع، تمتلك قدرة على التأثير في هذه الظاهرة.

هل توجد تصورات مختلفة للإمبريالية؟

منذ الموجة الأولى للنقاشات حول الإمبريالية في مطلع القرن العشرين، تعايشت عدة تصورات لها.



بنجامين بورباومر

بنجامين بورباومر اقتصادي، وأستاذ

محاضر في معهد العلوم

السياسية ببوردو

(Sciences Po Bordeaux)

وهو متخصص في العولمة

والاقتصاد السياسي الدولي،

ومؤلف كتابي «السيادي والسوق»

(Éditions Amsterdam، 2020)

و«الصين/الولايات المتحدة:

الرأسمالية في مواجهة العولمة،

(La Découverte، 2024)

أُجريت هذه المقابلة لصالح

solidaritéS و Viento Sur

Inprecor و

أُجريت المقابلة خوان توروسا.

فالتصور القائم على التنافس بين الإمبرياليات، الذي دافع عنه لينين ولوكسمبورغ وبوخارين، ينطوي على نقد قوي للمقاربة ما بعد الإمبريالية التي بلورها كاوتسكي. فقد كان هذا الأخير يرى أن الرأسماليين في كل قوة كبرى قد يتمكنون من تجاوز صراعاتهم



تكاثر الحروب الإمبريالية مصداقية المقاربة ما بعد الإمبريالية بصورة نهائية.

ولذلك يتركز النقاش المعاصر قبل كل شيء على استمرار تفرد الإمبريالية الأمريكية — وهو ما يؤكد به خاصة باحثون مثل ليو بانيتش وسام غيندين — وعلى أهمية التوترات بين الولايات المتحدة وقوى أخرى مثل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، وهو ما نجده في إسهامات كلود سيرفاتي وأليكس كالينيكوس.

وأخيرًا، أشير إلى وجود فرق كثيرًا ما يُغفل بين نظرية الإمبريالية ونظرية التبعية. فالأولى تركز على الكيفية التي يقود بها اشتغال الرأسمالية القوى الكبرى إلى اللجوء إلى الإكراه تجاه بلدان أخرى، بينما تضيء الثانية كيف تظل المستعمرات السابقة، رغم استقلالها الشكلي، متخلفة بسبب اندماجها ذاته في الرأسمالية العالمية.

وبعبارة أخرى، تتبع نظرية الإمبريالية الصراع بين القوى الكبرى، فيما تبرز نظرية التبعية الآليات الاقتصادية التي تؤدي إلى تخلف بلدان الأطراف، ومن ثم إلى استمرار اللامساواة بين البلدان. والنظريتان متكاملتان، والظواهر التي تدرسانها قد تتعاقب وتتكامل، لكن لكل منهما موضوعًا مختلفًا: الأولى تبحث في آثار تراكم رأس المال على بلدان المركز، والثانية في نتائج العملية نفسها على بلدان الأطراف.

العالميتين قوة عظمى لا نظير لها. فهي فريدة من حيث الأداء الاقتصادي والقوة العسكرية، وكذلك لأن الرأسمالية الأمريكية نجحت في إعادة إنتاج نفسها وفي الإثراء داخل تشكيلات اجتماعية رأسمالية أخرى، ولا سيما في أوروبا الغربية، مع تفكيك البرجوازيات الوطنية في البلدان المعنية.

وبذلك أصبحت أوروبا الغربية أكثر فائزًا اندماجًا في الرأسمالية الأمريكية، وفقدت قدرتها على الفعل المستقل. وهكذا تراجع بشكل حاد احتمال المواجهة العنيفة بين الولايات المتحدة وبلدان أوروبا الغربية. غير أن ذلك لا يعني اختفاء الحروب الإمبريالية، بل

إنها باتت تُخاض أساسًا في أطراف الرأسمالية العالمية. أما الموجة الأخيرة من النقاشات، فقد جرت في العقد الأول من الألفية الثالثة عقب غزو العراق، وعادت خلالها المواقف الثلاثة إلى الواجهة: التنافس بين الإمبرياليات، والإمبريالية الفائقة، وما بعد الإمبريالية. وقد اكتسب التيار ما بعد الإمبريالي شهرة مذهشة بفضل كتاب «الإمبراطورية» لتوني نيغري ومايكل هاردت. ومرت الدهشة أن قولهما بانتهاء الإمبريالية اصطدم بواقع الغزو نفسه. ومنذ ذلك الحين، قوّض

لتشكيل تحالف عالمي كبير بين البرجوازيات، يسمح باستغلال العمال بصورة أفضل.

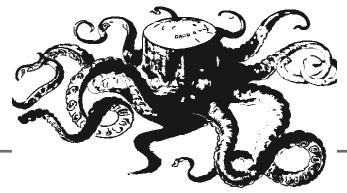
في المقابل، بيّنت أعمال لينين، وخصوصًا أعمال لوكسمبورغ وبوخارين، أن الرأسماليين في كل بلد يتشابهون - فهم يركضون خلف الربح - وأن هذا التشابه بالذات هو ما يدفعهم إلى الاصطدام بنظرائهم عبر الحدود.

وخلال الموجة الثانية من النقاشات، في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، برزت خطوط انقسام مماثلة: فمن جهة ورثة كاوتسكي، مثل ريتشارد سكلار، الذين شددوا على الجوانب العابرة للحدود في

الرأسمالية؛ ومن جهة أخرى ورثة مقاربة التنافس بين الإمبرياليات، مثل جاك فالويه وإرنست ماندل، الذين أبرزوا التوترات بين القوى الكبرى.

غير أن تلك المرحلة شهدت أيضًا بروز مقاربة جديدة يمكن وصفها بالإمبريالية الفائقة (سوبر-إمبريالية)، على يد نيكوس بولانتزاس الذي كان قد اطلع آنذاك كثيرًا على نظرية التبعية بصيغتها الماركسية والبنوية. وتقوم حجته المركزية على إبراز تفرد الدولة الأمريكية التي خرجت من الحربين

قوّض تكاثر الحروب الإمبريالية مصداقية المقاربة ما بعد الإمبريالية بصورة نهائية



ما هي خصائص الإمبريالية في المرحلة الراهنة؟

أرى أن مقارنة الإمبريالية الفائقة تتنوع بدقة خصوصية الولايات المتحدة في التشكيلة العالمية منذ عام 1945، وبصورة أوضح منذ سبعينيات القرن الماضي. كما تبين أن تشكّل العولمة كان عملية جرت تحت الإشراف الأمريكي.

ومن الحجج المقنعة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات الأمريكية في أوروبا الغربية فككت إلى حد بعيد البرجوازيات الوطنية وشجعت على

نشوء برجوازية داخلية موالية

للولايات المتحدة. وهذا

يساعد على فهم أسباب

خضوع البلدان الأوروبية

لسياسات واشنطن، حتى

حين يفرض ترامب اتفاقاً

تجارياً شديداً اللاتكافؤ -

كما حدث في يوليو/تموز

2025 - يُضعف مباشرة

أنظمة التراكم المعتمدة على

الخارج في عدد من بلدان

أوروبا. كما يتيح فهم لماذا

تقف البلدان الأوروبية بحزم

إلى جانب الولايات المتحدة

في تنافسها مع الصين.

في المقابل، لم تتمكن برجوازية داخلية موالية

للولايات المتحدة من الظهور في الصين قط. فمنذ العودة

الكاملة إلى الرأسمالية، التي جرت بقيادة الجناح الليبرالي داخل الحزب الشيوعي الصيني في أواخر سبعينيات القرن الماضي، بقيت الرساميل الأجنبية خاضعة لرقابة صارمة، وظلت الروابط بين الرأسماليين الصينيين والحزب الشيوعي قوية. وهكذا نشأ داخل العولمة نفسها منافس للولايات المتحدة.

ويمثل هذا خير تجسيد للطابع اللامتكافئ والمركب للتطور الرأسمالي، وهو واقع يعزز وجهة

مقارنة التنافس بين الإمبرياليات. فالصين، شأنها شأن

أي بلد رأسمالي، تواجه تناقضات. لكنها، بخلاف

معظم البلدان، تملك وسائل لمحاولة تصدير هذه

التناقضات عبر التصدير الهائل

للسلع ورؤوس الأموال، وهو ما

يضعها على سكة المواجهة

مع الولايات المتحدة. وهكذا

نجد في التنافس الإمبريالي

بين الصين والولايات

المتحدة الدينامية التي سبق

أن حددها لوكسمبورغ.

غير أن التناقض بين

واشنطن وبكين لا يقتصر

على التدفقات — تدفقات

الرساميل والسلع — بل يشمل

على نطاق أوسع البنى التحتية

المادية والرقمية والنقدية

والتقنية والعسكرية للسوق العالمية. ففي كل هذه

المجالات يمكن ملاحظة هذا التناقض وقياس عمقه.

ومن ثم نرى أن الرهان المركزي لهذا التناقض

ما هي التحت-إمبرياليات أو الإمبرياليات الإقليمية؟

أود أولاً أن أوضح أن الفكرة الكاوتسكية القائلة

بوجود ميثاق بين بوتين وترامب، أو تواطؤ مافوي

بين ترامب وشي وبوتين لاستغلال العملات والعمال

والطبقة على الصعيد العالمي، تتجاهل الاشتغال

الفعلي للرأسمالية العالمية. وتعود هذه القراءة فوق-

الإمبريالية (أولترا-إمبريالية) بانتظام إلى النقاش عند

كل لقاء بين رؤساء هذه الدول، مستندة إلى ما يصدر

عن تلك القمم من إعلانات. وبإيلاء أهمية حاسمة

لتصريحات صناع القرار، بدل قراءة مواقفهم من

خلال تناقضات تشكيلاتهم الاجتماعية، تمنح هذه

التحليلات الأولوية للشكل على حساب الجوهر. إنها

محاولة لفهم العلاقات الدولية من خلال واجهة التمثل

الذاتي اللحظي لقادة القوى الكبرى.

وهذا طريق مسدود، لأن هذه القراءة تتجاهل أن

تراكم رأس المال يقودهم، في العمق، إلى المواجهة.

وحتى من دون معرفة دقيقة بديناميات الاقتصاد

السياسي الفاعلة، يمكن لكل واحد أن يلاحظ أن

الصين تزود إيران بمعلومات استخباراتية تمكنها

من استهداف الأجهزة العسكرية للولايات المتحدة

وحلفائها، وأن الولايات المتحدة تفرض على الصين

عقوبات تكنولوجية واسعة النطاق وتقطع روسيا عن

البنية التحتية النقدية للدولار. وهكذا، حتى من دون

الإلمام بتناقضات الرأسمالية التي تفسر هذه الأفعال

العنصرية، يسهل أن نلاحظ أن المتواطئين لا يتعاملون

فيما بينهم على هذا النحو. فلا وجود إذن لأي تواطؤ.

ويسمح هذا التوضيح بالانتقال إلى مسألة

الإمبرياليات الثانوية — وهي ثانوية بمعنى أن الولايات

المتحدة تظل اليوم، من حيث القوة، إمبريالية لا نظير

لها. وهذه الحقيقة ينبغي أن تكون نقطة انطلاق أي

تحليل للوضع العالمي. ثم إنه، بما أن الإمبريالية — إلى

جانب كونها دينامية مجردة وعامة — تشكل ممارسة

تهدف إلى تصدير تناقضات رأسمالية بلد بعينه، فإن

تحت-إمبريالية هي استراتيجية شريحة من برجوازية بلد متخلف، تقوم على وضع اقتصاد ذلك البلد في خدمة الاحتكارات الأجنبية الكبرى

“



معسكر فوجي، اليابان، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2025

إنتاج حرب ذات تداعيات عالمية، تُترجم إلى هجوم على القدرة الشرائية للعمال في العالم بأسره (1).

هل تعتقد أن الإمبريالية الأمريكية في حالة تراجع؟

إن ضعف الولايات المتحدة بين. وفي كتابي «الصين/الولايات المتحدة»، كنت قد رسمت فكرة فخ الهيمنة، وهي وضع تعتمد فيه القوة المهيمنة، بعد أن أصابها الوهن، إلى تعديل الجرعة التي كانت موزونة بعناية بين الرضا والإكراه، لصالح الإكراه. فعسكرة الممارسات الدولية تطعن القوة المهيمنة لأنها تنتج آثارًا فورية (فهي تُبهر الآخرين)، وهي فوق ذلك رهن تقديرها الكامل. في المقابل، فإن إعادة استثمار العلاقات مع الحكومات والشعوب الأجنبية عبر هجوم ناعم قد يكون عملاً شاقاً، ويستغرق حتمًا وقتًا أطول بكثير، دون ضمان للنجاح. والمزايدة العسكرية الأمريكية هي بالضبط انعكاس لهذا الفخ. فبينما تجد الولايات المتحدة صعوبة متزايدة في انتزاع قبول تلقائي من بقية العالم لإشرافها الشامل، فإنها تمارس هروبًا حقيقيًا إلى الأمام.

ومع ترامب، تسارع تراجع شعبية الولايات المتحدة في العالم. كما أن نهجه القائم على الافتراض المكشوف (التحديات، والاتفاقيات التجارية غير المتكافئة، والاستثمارات القسرية...) يشير إلى أنه لا يكتسب كثيرًا كثيرًا بسمعة بلده. ومن الصعب في هذه الظروف ادعاء تجسيد نظام عالمي مرغوب فيه تملك داخله البلدان التابعة آفاق استقرار وتنمية. وفي عام 2025، قاد هذا النهج إلى سلسلة من عمليات القصف في إيران واليمن والصومال وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان والمكسيك ونيجيريا، لكن عتبة جديدة جرى تجاوزها مع اختطاف نيكولاس مادورو. لقد تحولت الهيمنة الأمريكية إلى سيطرة أمريكية.

ولماذا نميز، على خطى غرامشي، بين السيطرة والهيمنة؟ من الناحية العملية، يمثل نهج السيطرة علامة ضعف، لكنه لا يشير إلى تراجع وشيك للولايات المتحدة. إنه يبين أن القوة العظمى الأمريكية تزاد هشاشة. فقد تدوم سيطرة أمريكية عالمية ما دامت غير

أزمة القدرة الشرائية في صدارة النقاش السياسي، وهي أزمة كانت مطروحة أصلاً في عهد بايدن وتسببت في نهاية المطاف في هزيمة كامالا هاريس في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. واليوم يزداد المشكل حدة بالنسبة للعلامات والعمال في الولايات المتحدة، إذ لا تزال أجورهم الحقيقية دون مستواها في يناير/كانون الثاني 2021. وتُسرع أزمة غلاء المعيشة تراجع شعبية ترامب، فيما يشكل انتخاب زوران ممداني رئيساً لبلدية نيويورك أول مؤشر على الطابع الانفجاري سياسياً لهذا التناقض.

أما التناقض الثاني الذي تواجهه إدارة ترامب فيتعلق بالعولمة. فقد سمح الدفع الأمريكي بالعولمة بعكس اتجاه انخفاض معدل ربح الشركات الأمريكية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي. غير أن العولمة اليوم أقل فاعل ربحية بالنسبة للرأسمال الأمريكي، ولا سيما بسبب ارتقاء الرأسمال الصيني في سلم التكنولوجيا. ومن وجهة نظر الولايات المتحدة، تبدو العولمة إذن أقل فاعل وظيفية.

ولتجاوز هذا التناقض المزدوج، يراهن ترامب على العدوان الإمبريالي. فقصف كاراكاس واختطاف نيكولاس مادورو، وما تلاهما من إعادة تنظيم عميقة للسياسة الاقتصادية الفنزويلية حول ديلسي رودريغيز لصالح الرأسمال الأجنبي، كان من المفترض أن تسمح بتجاوز هذا التناقض المزدوج. تلك كانت الاستراتيجية الترامبية.

فبالوصول إلى الموارد النفطية الغنية للبلد، كان يُنتظر أن ترتفع إمدادات النفط ارتفاعاً ملحوظاً في المدى القصير. وبالنسبة للمستهلكين الأمريكيين، كان من المفترض أن تُترجم هذه الآلية بصورة مرئية فوراً في انخفاض أسعار الوقود. وفي غياب أي زيادة في الأجور، كان انخفاض نفقة إجبارية بالنسبة لعشرات الملايين من الأمريكيين الأمريكيين كفيلاً بتبديد مسألة غلاء المعيشة — على الأقل حتى انتخابات التجديد النصفي في الخريف.

أما بالنسبة للرأسمال الأمريكي، فلم يكن العدوان على فنزويلا يعد بأقل من الوصول إلى أكبر احتياطات نفطية في العالم وإضعاف الصين. ومدفوعة بالنجاح الكامل في فنزويلا، أعادت الولايات المتحدة إنتاج المقاربة نفسها تجاه إيران. غير أن الاستقرار السياسي والعسكري لهذه الأخيرة قد جرى الاستهانة به، إلى حد

كل بلد رأسمالي هو بلد إمبريالي بالقوة. غير أن حفنة من البلدان فقط تملك فعلياً الوسائل التي تمكنها من تحميل بلدان أخرى كلفة توترات رأسماليتها. وهكذا يمكن تحديد القوى الإمبريالية: يمكن أن نفكر مثلاً في فرنسا والمملكة المتحدة والصين وروسيا، فيما تعود ألمانيا، مع إعادة تسليحها الواسعة، للانضمام من جديد إلى هذا النادي الضيق.

أما مفهوم التحت-إمبريالية، فهو صعب التداول. فقد يُفهم بوصفه مرادفاً للإمبريالية الثانوية، لكن ليس هذا هو المعنى الذي أعطاه له روي ماورو ماريني في دراسته الممتازة عن البرازيل في ستينيات القرن الماضي. فما يسميه تحت-إمبريالية هو استراتيجية شريحة من برجوازية بلد متخلف، تقوم على وضع اقتصاد ذلك البلد في خدمة الاحتكارات الأجنبية الكبرى، عبر مساعدتها على تصريف إنتاجها في السوق العالمية. وبالتدقيق، ينتمي هذا المفهوم إلى نظرية التبعية أكثر مما ينتمي إلى نظرية الإمبريالية.

هل تعيد عودة ترامب إلى السلطة، سياساته العدوانية والتدخلية، تعريف مفهوم الإمبريالية الأمريكية وطبيعتها؟

ينبغي أولاً وضع ترامب في التاريخ الطويل للإمبريالية الأمريكية. فهو يواجه التناقضات نفسها التي واجهها أسلافه، ويواصل إلى حد بعيد السياسات ذاتها. صحيح أن الولايات المتحدة، خلال الولاية الثانية لترامب، أُلقت على بلدان أخرى قنابل أكثر مما أُلقت خلال ولاية جو بايدن، لكن هذا الأخير قصف أكثر مما فعل ترامب في ولايته الأولى. فما نشهده إذن استمرارية تتخذ طابعاً أكثر تطرفاً.

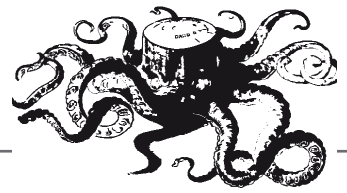
ومع ذلك، لا بد من الاعتراف لترامب بنصيبه من الخصوصية. فهو أكثر عدوانية من أسلافه، لكن الأمر ليس مسألة شخص، أو حتى مرض نفسي — على غرار فكرة أن «ترامب مجنون» — بقدر ما هو نتيجة لتفاقم تناقضات تراكم رأس المال في الولايات المتحدة.

ويتجسد هذا التفاقم في تناقض مزدوج كان قائماً بالفعل في عهد بايدن. لكن كلما بقي دون حل، تطلّب إجراءات أكثر تطرفاً.

أولاً، أدت السياسات الاقتصادية التي دفع بها دونالد ترامب إلى تفاقم اللامساواة بقوة، ووضعت

يبلغ الإنفاق العسكري للبلدان الأوروبية ثلاثة أضعاف الإنفاق الروسي

(1) لتحليل أكثر تفصيلاً لراهنية الإمبريالية الأمريكية، انظر: «كيف نتعرف على حرب إمبريالية: حالة إيران»، بنجامين بورباوم، 19 مايو/أيار 2026، Contretemps.eu، <https://www.contretemps.eu/reconnaitre-une-guerre-imperialiste-le-cas-de-liran>



منازعة، لكنها تنهار سريعاً يوم تُنازَع. في المقابل، فإن هيمنة عالمية، لأنها راسخة بقوة في حكومات العالم ومجتمعاته المدنية، محصنة ضد خطر الانهيار المفاجئ. وقبل هذا الانهيار، يُخشى أن ينزل العالم إلى تصعيد للصراعات العنيفة، والولايات المتحدة تستعد لذلك بوضوح.

(توضيح المترجم: الهيمنة عند غرامشي تجمع بين القيادة الفكرية والسياسية والقدرة على الإكراه، بحيث تنتزع الدولة المهيمنة قدرًا من القبول الطوعي؛ أما السيطرة فتقوم أساسًا على الإكراه.)

ففي الوقت الراهن، تستأثر الولايات المتحدة وحدها بنسبة 37% من الإنفاق العسكري العالمي. وقد أعلن ترامب عن زيادة ضخمة بنسبة 50% ويمكنه نشر هذه القدرات سريعاً في العالم بأسره بفضل شبكة كثيفة من القواعد العسكرية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحرب ضد إيران تعبئ من القوات الأمريكية قدرًا أقل بكثير مما عبّأتها عمليات أخرى في المنطقة. فما زال لدى الولايات المتحدة إذن هامش تصعيد كبير.

”

وإلى جانب ذلك، حصل ترامب على انفجار في الإنفاق العسكري لحلفائه في أوروبا. وهؤلاء، بوصفهم مضاعفات للقوة الأمريكية، إذ يسارعون إلى تحميل إيران المسؤولية الأولى عن الحرب، يمنحون مصداقية للخطاب الترامبي القائل إن الأوروبيين مستفيدين بالمجان من الحماية العسكرية الأمريكية. وهذا يضيف مصداقية على مغامرات إمبريالية أوروبية مقبلة دعمًا للولايات المتحدة. وهكذا، ورغم إخفاق الحرب ضد إيران، تبدو الاعتداءات الإمبريالية جذابة أكثر فأكثر.

تري فئة من اليسار العالمي أن الإمبريالية الوحيدة هي الإمبريالية الأمريكية. ما رأيك؟

بما أن الإمبريالية تنوء من الرأسمالية، فلا يمكن اعتبار أي بلد رأسمالي مناهضًا للإمبريالية بطبيعته. وفي حالتي الصين وروسيا، يسهل فضلًا عن ذلك تتبع الكيفية التي تسعى بها حكومتاهما إلى تصدير تناقضات رأسماليتيهما الداخلية عبر الانخراط في

هذه الإجراءات القسرية الدولية. وهكذا يمكن رصد إمبريالية وإدانته.

أما بخصوص بلدان الأطراف المشار إليها، فأكتفي بالقول إن معاداة الولايات المتحدة ليست مؤشّرًا على التقدمية، لكن ينبغي أيضًا الانتباه إلى أن هذه المعاداة كثيرًا ما تساعد على تفسير سبب عجز تلك البلدان عن إرساء تقدمية حقيقية على المدى الطويل. وهذه في هذه الحالة، إحدى أهم خلاصات نظرية التبعية.

وإلى جانب ذلك، تبدو لي مسألة رتب الحجم حاسمة. فقدرة الولايات المتحدة على الإيذاء لا تُقارن بقدرة سائر الإمبرياليات. وتتقاطع هذه الملاحظة مع فكرة طرحتها روزا لوكسمبورغ في نقدها لكتاب «الجيش الجديد» لجان جوريس (2)، حيث تؤكد أن المهمة الأولى لمناهضة الإمبريالية هي التصدي للقوة المادية لتوسع الرأسمالية العالمية. وبما أن الولايات المتحدة تشرف على العولمة، فإن نقدًا خاصًا ينبغي أن يوجه إلى هذه الإمبريالية.

وفي اللحظة الراهنة، حيث ينتج العدوان الإمبريالي على إيران أزمة تضخم في العالم بأسره ويمهد لازمة زراعية، يبدو لي الوضع مواتيًا بشكل خاص للتأكيد على أن الإمبريالية باهظة الكلفة على العملات والعمال. فغلاء المعيشة الذي تتسبب فيه الولايات المتحدة ويدعمه حلفاؤها في أوروبا وغيرها يمكن أن يشكل رافعة لتوسيع حركة مناهضة للحرب تخاطب السكان مباشرة. وبما أن للإمبريالية عواقب سلبية مباشرة على جيوب الناس في العالم بأسره، فثمة هنا فرصة فريدة وملموسة للتعبئة.

“

وأخيرًا، أشير إلى أن لوكسمبورغ تنتقد أيضًا التقابل بين الحرب الهجومية والحرب الدفاعية الذي دافع عنه جوريس. فبدل الاكتفاء بالسؤال عن البلد المعتدي، تدعو - انسجامًا تامًا مع المنهج الأساسي للنظرية الماركسية في الإمبريالية - إلى تحليل الدينامية الصراعية في مجملها انطلاقًا من التوترات الكامنة في التراكم.

فهذه الدينامية لا تتبع دائمًا مخططًا ثنائيًا مانويًا. ويكفي التفكير في ما قبل تاريخ الحرب في أوكرانيا؛ فكل من روسيا والاتحاد الأوروبي كان يحاول الخروج من الأزمة عبر التوجه نحو الخارج. ولذلك أطلق الطرفان مشروعًا اتفاقيًا للتبادل الحر متنافيين، كانا يستهدفان،

ضمن ما يستهدفان، استغلال العملات والعمال والموارد في أوكرانيا. وهذا لا يلغي إطلاقًا ضرورة إدانة العدوان الروسي إدانة خاصة - فمسألة العدوان مهمة بالطبع - لكنه يتيح فهم أن الاتحاد الأوروبي يتحمل بدوره مسؤولية في الصراع.

وخلف هذه الملاحظات لدى لوكسمبورغ يكمن، في الواقع، ما صاغه لاحقًا هنري لوفيفر، استنادًا إلى نظرية لينين السياسية، بوصفه تمييزًا بين السبب والداعي. فالأسباب موضوعية وعمياء، بينما تندرج الدواعي في نطاق الفعل الواعي. وبعبارة أخرى، تدعونا لوكسمبورغ إلى الخروج من التركيز الحصري على دواعي الصراع الدولي - وهو التركيز الذي يقع في صلب التمثل الليبرالي للحروب - لنأخذ في الحسبان كذلك ديناميات الاقتصاد السياسي التي تقع خارج التمثل الذاتي لصناع القرار أو وعيهم الصريح.

ومن التبعات العملية لهذه الاعتبارات إدراك أن إعادة التسليح الهائلة في البلدان الأوروبية ليست دفاعية في شيء. ويمكن ملاحظة ذلك بصورة سطحية بالإشارة إلى أنه، وفق أحدث المعطيات (2024)، لا يفوق الإنفاق العسكري للبلدان الأوروبية في حلف شمال الأطلسي سوى إنفاق الولايات المتحدة. فالإنفاق العسكري لهذه البلدان الأوروبية يبلغ ثلاثة أضعاف الإنفاق الروسي، وذلك حتى مع العسكرة القوية التي تعرفها روسيا منذ غزو أوكرانيا. وعلى العكس، كان الإنفاق العسكري الروسي قبل هذا الغزو يعادل عشرة أضعاف الإنفاق العسكري الأوكراني، ومع ذلك تجد روسيا صعوبة في التقدم.

لكن نظرية الإمبريالية تقدم تحليلًا أعمق: فالبلدان الأوروبية، الغارقة في تباطؤ اقتصادي عميق يقوم على التقشف الدائم المكثّر في المعاهدات وعلى النفاد العام لدينامية الرأسمالية، تريد أن تمنح نفسها وسائل الاستيلاء بالقوة على ما تبقى من فئات الأرباح القابلة للتحقق على الصعيد العالمي. فالعسكرة لا تُعدّ للسلام بل للحرب. أما نزاع السلاح فيمكن أن يمنع الحرب، ويفتح في الوقت نفسه آفاقًا أوسع للتحول الاجتماعي. ■

24 مايو/أيار 2026

(2) «الجيش الجديد»، المنظمة الاشتراكية لفرنسا، لوماني، الطبعة الشعبية، 1915. و«الجيش الجديد لجان جوريس»، روزا لوكسمبورغ، يونيو/حزيران 1911، ترجمة منشورة ضمن «روزا لوكسمبورغ والعنف الثوري» (دانيل غيران، 1971).
https://www.marxists.org/francais/luxembur-armee.htm/o6/works/1911

الصراع الطبقي اليوم: التشرذم وأزمة الشكل السياسي

أصبح من الشائع القول إن الصراع الطبقي أصبح من الماضي، وإنه قد تلاشى بفعل تراجع الصناعة، وتششت بفعل تجزئة سوق العمل، وطغت عليه الحركات الهوياتية، واستنفد في نفس السياق الذي استنفدت فيه المؤسسات التي كانت تمنحه في السابق شكلاً سياسياً. من هذا المنظور، يبدو أن الطبقة قد فقدت مركزيتها السياسية، ولم تبق قائمة، في أحسن الأحوال، سوى كمفهوم تحليلي متبقي. لكن هذا التشخيص يستند إلى خلط جوهري بين مظهر الصراع الطبقي وضرورته الهيكلية.

بقلم

سوشوفان دهار

لم تتجاوز الرأسمالية الصراع الطبقي، بل أعادت تنظيم الميدان الذي يدور فيه، ما ضَعُفَ ليس العلاقة التناقضية بين رأس المال والعمل، بل بالأحرى الأشكال السياسية والتنظيمية التي كان من خلالها هذا الصراع في الماضي واضحاً ومتواصلاً وملموشاً. لذا، فإن الأزمة الحالية لسياسة الطبقات ليست غيباً، بل إعادة تشكيل في شروط غير مواتية. لفهم الصراع الطبقي اليوم، يجب الانطلاق من عملية إعادة التنظيم هذه، بدلاً من الحنين إلى الأشكال المفقودة أو الانكفاء نحو تفسيرات ثقافية.

النيوليبرالية

وإعادة تنظيم العلاقات الطبقة

أدت النيوليبرالية، التي غالباً ما تُصوّر خطأً على أنها انسحاب للدولة لصالح الأسواق، إلى إعادة تنظيم عميقة لسلطة الدولة بهدف إعادة تشكيل العلاقات الطبقة. وقد تجلى ذلك في مرونة التشغيل، وإضعاف أنظمة الحماية الاجتماعية، وتشديد سياسات الهجرة، وتسليح الخدمات العمومية، وبعيداً عن الانسحاب، انخرطت الدولة بعمق في تنظيم شروط التراكم والانضباط في العمل. وقد غيّرت إعادة الهيكلة هذه شكل الصراع الطبقي، الذي تشتت وانتقل من مكان الإنتاج إلى مجال اجتماعي أوسع: السكن، والمديونية، والرعاية، والصحة، والتعليم، والحدود، وحفظ النظام. إن التأكيد على هذه النقطة لا يعني إنكار الأهمية

المستمرة للنضالات في مكان العمل، بل الاعتراف بأن الاستغلال والسيطرة يُنظمان الآن عبر مجمل الحياة الاجتماعية. والمسألة ليست ما إذا كان الصراع الطبقي موجوداً، بل لماذا يفشل في كثير من الأحيان في التبلور كقوة سياسية مستمرة.

العمل غير المُرسَّم

كاستراتيجية للهيمنة

الطبقة

غالباً ما يُنظر إلى العمل غير المُرسَّم على أنه مجرد وصف: فغياب العقود أو التشريعات أو السلامة في سوق العمل يبدو إما كمخلفات لتأخر بلدان الجنوب، أو كتآكل ظرفي لوظائف كانت مستقرة في السابق في بلدان الشمال. لكن الأمر لا يقتصر على مجرد إعادة هيكلة سوق العمل؛ بل

هو استراتيجية للسيطرة الطبقة (1). في جزء كبير من بلدان الجنوب، لا يُعتبر العمل غير المُرسَّم هامشياً أو مؤقتاً، بل هو الشكل السائد لوجود البروليتاريين.

تاريخياً، لم تكن الوظائف المُرسَّمة أبداً المعيار العام لإعادة الإنتاج الاجتماعي (2). لطالما كان العمل مؤقتاً، وغير مستقر على الصعيد الجغرافي، ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيات بقاء الأسر، والإنتاج البضاعي الصغير، والهجرة، والمديونية. لم تُحدث

نُشر هذا المقال في الأصل

في مجلة Viento Sur العدد

رقم 200. وقد قام المؤلف بترجمته

ومراجعته وتحديثه

إعادة الهيكلة النيوليبرالية هذه الحالة، بل فاقمتها. يتم اليوم تنظيم الاقتصاد غير المهيكل من خلال سياسات الدولة، حيث تُجرّم السياسات الحضرية الباعة الجائلين، في الوقت الذي تتسامح معهم بشكل انتقائي. ففي المدن الهندية نرى أن حملات الهدم وحملات مكافحة احتلال الفضاءات وقمع الشرطة التمييزي تعمل في الوقت نفسه على تجريم وتنظيم الاقتصاد غير المهيكل الواسع النطاق الذي يعتمد عليه التراكم الحضري نفسه.

تأطر أنظمة الحماية الاجتماعية السكان دون ضمان حقوقهم، ويتم ممارسة الرقابة من خلال حفظ النظام والتنظيم الإداري، بدلاً من قانون العمل. وتخلق سياسات الهجرة

(1) جان بريمان، في مكان العمل في الاقتصاد غير المهيكل بالهند (At Work in the Informal Economy of India) (مطبعة جامعة أكسفورد).

(2) جايروس باناجي النظرية كناريخ: طروحات حول أنظمة الإنتاج والاستغلال، Theory as History: Essays on Modes of Production and Exploitation (هايمارك).

فيديو لتبسيط وشرح الإضراب لدى شركات «سويجي» و«زوماتو» و«بلينكيت» ونشر الوعي بشأنه



المؤسسية التي كانت في الماضي تضمن استقرار علاقات العمل - مثل المفاوضة الجماعية والحقوق قصيرة من التعبئة، مما يجعل تراكم الخبرات أمراً صعباً بشكل بنوي، وليس نتيجة لتوجيه سياسي خاطئ.

الصراع الطبقي في غياب

معيار الأجر

على الرغم من أن الصراع الطبقي امتد دائماً إلى ما وراء مكان العمل، إلا أن العلاقة الأجرية شكلت، خلال الجزء الأكبر من القرن العشرين، المحور التنظيمي الرئيسي له. فقد وفر العمل المستقر، وأرباب عمل مُحَدَدِي الهوية،

والمفاوضة الجماعية، والنقابات المعترف بها قانونياً، الأساس المادي والمؤسسي الذي يمكن أن يتعمق عليه الصراع بين العمل ورأس المال. في الوقت الحالي، لم تعد العلاقات الأجرية قادرة على أن تكون نقطة التجميع السياسي الرئيسية. فلم يعد العمال والعمالات يواجهون صاحب عمل واحداً، بل مجموعة متفرقة من الوسطاء، والخوارزميات، والسلطات البلدية، والخدمات الاجتماعية. الإضراب التقليدي، على الرغم من استمراره، يفقد قدرته على العمل كسلاح شامل. وتُظهر الإضرابات الأخيرة التي قام بها العمال والعمالات في المنصات الإلكترونية ووقف الخدمة عبر التطبيقات في آن واحد استمرار التناحر الطبقي وصعوبة الحفاظ على التنظيم عندما تكون الأيدي العاملة مجزأة بفعل

الخوارزميات ومشتتة جغرافياً. تكشف الإضرابات المتكررة ووقف العمل عبر التطبيقات من قبل عمال وعاملات «سويجي» و«زوماتو» و«أولا» و«أوبر» في المدن الهندية في آن واحد عن النفس الكفاحي الجديد الذي يظهر داخل المنصات، وعن الصعوبات الشديدة في التنظيم الناجمة عن السيطرة الخوارزمية.

وتعزى هذه الصعوبات بشكل خاص إلى التعاقد من الباطن والغموض القانوني. هذا التحول لا ينزع تسييس العمال والعمالات؛ بل ينقل أماكن النضال. ويؤدي هذا الانتقال إلى تضاعف

يمثل القطاع غير المهيكّل تنظيمياً بدون حماية وليس نقصاً في التنظيم

“



إضراب في «سويجي»

تكاليف إعادة الانتاج الاجتماعي على كاهل المجتمعات المحلية، مما يضعف بدوره القوة الجماعية للعمال والعمالات. وعلى الرغم من الاحتجاجات المحلية والتحركات الشعبية، فإنها تفتقر إلى التماسك

التنظيمي. ويؤدي العمل غير الرسمي إلى تفتيت علاقات العمل، وكذلك الزمان والمكان القانوني. يصبح العمل متقطعاً، ومشتتاً على عدة مواقع، وغالباً ما يُجزم أو يكون شبه قانوني، مما يزيد من تكاليف ومخاطر أي تنظيم دائم. في ظل هذه الشروط، يُجبر النضال الجماعي باستمرار على الدخول في دورات

يُجبر النضال الجماعي باستمرار على الدخول في دورات قصيرة من التعبئة، مما يجعل تراكم الخبرات أمراً صعباً بشكل بنوي، وليس نتيجة لتوجيه سياسي خاطئ

“

مناطق الصراع دون توفير نقطة ارتكاز مؤسسية أو

الطبقات الاجتماعية

هويات أخرى، لم تعد قادرة على توفير وحدة مركزية للعمل السياسي. هذه المواقف تحدد المسألة بشكل خاطئ بتحويلها شرط بنوي إلى اختلاف ثقافي.

وبالطبع، تلعب الهوية دوراً حاسماً في تراتبية العمل وتنظيم التفاوتات في المجتمعات الرأسمالية، فهي ليست مجرد بناء أيديولوجي. فهي تساهم في التمييز بين العمال-ات وفقاً للجنس والعرق والطائفة والجنسية والانتماء الوطني والوضع القانوني، مما يؤدي إلى وضع هرمي يساهم في تراكم رأس المال وترسيخ سيطرته. على سبيل المثال، قد يتعرض العمال-ات المهاجرون-ات للترحيل؛ وغالباً ما يُحصر عمل النساء في أدوار الرعاية أو وظائف مرنة، بينما يشغل الأشخاص المُعرضون للتمييز العنصري أو الخاضعون لنظام الطوائف في كثير من الأحيان الوظائف الأكثر خطورة والأكثر تهميشاً. إن أنظمة العمالة في دول الخليج، وأنظمة الحدود المعادية للمهاجرين/ات في أوروبا، وأسواق العمل المقسمة حسب الطائفة في جنوب آسيا، كلها أمثلة توضح كيف أن التمييز القانوني والاجتماعي يدخل بشكل فعال في بنية استغلال العمل. وبالتالي، فإن الهويات ليست خارج نطاق العلاقات الطبقة: بل هي جزء لا يتجزأ من آلية اشتغال السيطرة

الرأسمالية نفسها(5). وفي الهند، أدى التضافر بين سياسات التحقق من الجنسية، والاستقطاب الطائفي، وتحويل العمل إلى القطاع غير الرسمي إلى زيادة حدة الهشاشة المتفاوتة داخل الطبقة العاملة، لا سيما بين السكان المسلمين والمهاجرين.

الطابع السياسي على الرعاية ليس تحولاً ثقافياً، بل هو نتيجة مادية للتغلغل المتزايد للتراكم في شروط إعادة الانتاج الاجتماعي.

وتشمل العمليات المماثلة مجالات التعليم، واللوجستيك، وخدمات المنصات، والعمل في القطاع العام، حيث إنها تُخضع مهارات العلاقة بالزبائن وإيقاعات العمل بشكل متزايد للقياس والرقابة. ولا يشير توسع هذا النوع من العمل إلى ابتعاد عن الصراع الطبقي. بل يتعلق الأمر بتوسع رأس المال إلى مجالات كانت في السابق مستثناة جزئياً من التقييم المباشر. كما تكشف النضالات المتكررة لعمال «أشا» (ASHA) و«أنغانوادي» (4) (Anganwadi) في الهند عن كيفية خضوع العمل الضروري لإعادة الانتاج الاجتماعي بشكل منهجي للأجور المتدنية، وكيف يضاف عليه الطابع المؤنث، ويُحرَم من الاعتراف به كعمل «حقيقي»، على الرغم من طابعه المركزي في سير عمل الدولة نفسها.

”

تعمل تقنيات الإدارة والأنظمة الرقمية على قياس ممارسات الرعاية وترميزها وإعادة تنظيمها بشكل منهجي، كما على قياس الالتزام العاطفي والروابط الإنسانية

“

الهوية والاختلاف وإعادة تشكيل الطبقة

غالباً ما يُعزى تجزؤ الصراع الطبقي المعاصر إلى صعود سياسات الهوية. فغالباً ما يُنظر إلى النضالات حول العرق، والجنس، والطائفة، والهجرة،

والجنسانية، أو الجنسية على أنها قوى تصرف الانتباه عن الاستغلال وتقوض وحدة الطبقة. ينظر أنصار سياسات الهوية إلى الطبقة باعتبارها هوية من بين

تنظيمية مشتركة. تظهر النضالات في آن واحد في مجالات الإسكان، والحماية الاجتماعية، والرعاية، والتوظيف، لكن لا توجد آلية قادرة على ربط هذه الجبهات لتشكيل مقاومة موحدة. والنتيجة ليست نزاع الطابع السياسي، بل تشتت الطاقات السياسية على جبهات منفصلة.

كما ينعكس الدور المركزي المتزايد الذي تحتله النضالات حول إعادة الانتاج الاجتماعي في توسع العمل المسمى «العمل المتصل» في قطاعات الرعاية والتعليم والصحة والخدمات(3). وبعيداً عن أن يمثل هذا العمل مجالاً في مأمن من السيطرة الرأسمالية، فإنه يخضع بشكل متزايد لنفس متطلبات الرقابة، وإزالة التأهيل، والترشيد التي غيرت تاريخياً طبيعة العمل الصناعي. واليوم، تعمل تقنيات الإدارة والأنظمة الرقمية على قياس ممارسات الرعاية وترميزها وإعادة تنظيمها بشكل منهجي، كما على قياس الالتزام العاطفي والروابط الإنسانية - التي طالما اعتُبرت مهارات غير رسمية أو أثنوية أو طبيعية. ولا يؤدي هذا التغيير إلى فصل إعادة الانتاج عن الصراعات الطبقة؛ بل إنه يزيدها حدة. يسعى رأس المال إلى استخراج القيمة من عمل غير منفصل عن التفاعل البشري. وفي هذا السياق، تصبح النضالات حول عبء العمل، وعدد طاقم العمل، وساعات العمل، والاستقلالية في العمل جوانب مركزية في الصراع الطبقي.

تكشف التعبئات النضالية الأخيرة للممرضات والعمال والعاملات في مجال الرعاية الصحية في بريطانيا والولايات المتحدة وأماكن أخرى عن الكيفية التي تربط بها النزاعات حول الرعاية بشكل متزايد المطالب في أماكن العمل بالنضالات الأوسع نطاقاً ضد أزمة إعادة الانتاج الاجتماعي ذاتها. لذا، فإن إضفاء

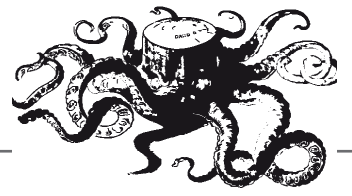


وجباتُ الغداء خلال يوم خاص في مركز أنغانوادي في كارونارام

(3) الماركسية وقمع النساء. نحو نظرية موحدة، ليز فوجل، دار النشر الاجتماعية (2022)؛ نانسي فريزر، التناقضات الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة، لافا Lava، حول إعادة الانتاج باعتباره مجالاً للأزمة الهيكلية (2016).

(4) آشا «الأمل» باللغة الهندية، في إشارة إلى «جمعية النهوض الاجتماعي والصحي»، هي نساء يعملن في المجتمعات الأكثر معاناة اجتماعياً في مجال تقديم الرعاية. ويبلغ عددهن حوالي مليون امرأة. أما «أنغانوادي» فهي مراكز رعاية للأطفال في المناطق الريفية. أطلقتها الحكومة في ولاية ماهاراشترا عام 1975.

(5) ستيوارت هول، العرق، والترابط، والمجتمعات المنظمة «ذات الهيمنة»، الهويات والثقافة 2، 2013، دار أمستردام، ونيكوس بولانتزاس، الدولة، السلطة، والاشتراكية، 1978، دار أمستردام (2024).



و بالتالي ،

فإن المشكلة لا تكمن في الهوية باعتبارها تجربة معاشة أو أساساً للمقاومة، بل في فصلها عن ديناميات التعميم السياسي. فعندما تظل الهويات محصورة في مطالب خاصة، تصبح قابلة للدمج من قبل السلطات، وذلك تحديداً لأنها لا تهدد تنظيم التراكيم برتمته.

تشكل النضالات الهوياتية جزءاً لا يتجزأ من النضالات الطبقيّة، لأنها تمثل ردود فعل على أشكال خاصة من السيطرة، مثل العنف الجنساني، والسياسات العنصرية، والاضطهاد الطائفي، والممارسات الاقصائية للمواطنين والمواطنات. ومع ذلك، لا بد من دراسة الأشكال السياسية التي تتجلى من خلالها هذه النضالات الهوياتية. ففي سياق نيوليبرالي، تميل هذه النضالات إلى أن تكون فردية وأن يتم توجيهها عبر المنظمات غير الحكومية والأطر القانونية، مما يحول محور التركيز من المعارضة الجماعية إلى قضايا الاعتراف والإدماج. وعلى الرغم من الاعتراف بالاختلافات، تظل الهياكل الكامنة التي تكرر أوجه

عدم المساواة دون تغيير إلى حد كبير. ويمثل هذا الشكل من الوساطة استراتيجية حوكمة واعية تُدبر النزاعات الاجتماعية مع الحفاظ في الوقت نفسه على التراكيم الرأسمالي القائم. يتواصل الاعتماد على «المنظمات غير الحكومية» ليس فقط بسبب نوع من السذاجة السياسية، بل أيضاً لأنها

تتماشى مع منطق الحوكمة النيوليبرالية، القائم على منطق المشاريع ونزع الطابع السياسي. وبعملها في إطار برامج مؤسسات التمويل والتوجيهات الإدارية، تسمح هذه الأشكال بالحفاظ على بقاء الطبقات المضطهدة مع تحييدها من الصراع ، واستبدال المواجهة بالإدارة، والسلطة الجماعية بالتمثيل.

ومن خلال تفسير السيطرة البنيوية على أنها مظالم شخصية أو جماعية، فإنها تحد من إمكانية نشوب نضالات أوسع نطاقاً، وتجعل من الهوية علامة على الضعف بدلاً من أن تكون أساساً للقوة الجماعية. ويؤدي ذلك إلى مفارقة تتمثل في أن ديناميات الطبقة تظل ثابتة، على الرغم من انتشار النضالات الهوياتية وزيادة ظهورها. تبدو الطبقة العاملة منقسمة، ليس بسبب تمايزات جديدة، بل

بسبب الافتقار إلى التنظيم السياسي. علينا أن نعترف بالدور الحاسم الذي تلعبه الصراعات الهوياتية في تشكيل الطبقات، بدلاً من تجاهلها باعتبارها مجرد إلهاءات عن قضايا الطبقة. ولكن بدون عملية إعادة تشكيل، فإن التمايز يعزز التسلسل الهرمي، محولاً الهوية إلى أداة لإعادة تنظيم للسلطة الطبقيّة بدلاً من أن يكون وسيلة لتحديها. إن المكانة البارزة التي تحتلها اليوم هوية «الطبقة الوسطى» - التي يُحتفى بها في بلدان الجنوب ويُستنكر وجودها في بلدان الشمال - لا ينبغي تفسيرها على أنها دليل على تجاوز للطبقات، بل كتشكيل سياسي مُستحث يُحوّل القلق من الوضع الاجتماعي والتفاوتات الرأسمالية نحو أشكال مجزأة، وغالباً ما تكون رجعية، من الهوية الاجتماعية.

إعادة التشكيل كاستراتيجية

لا يمكن لسياسة طبقية متجددة أن تحل هذا المأزق باللجوء إلى وحدة مجردة أو بالمطالبة بأن تخضع النضالات ذات الطبيعة الخاصة لبرنامج طبقي مُحدّد سلفاً. إن الوحدة الطبقيّة لا تتمخض من الواقع اجتماعي؛ بل هي مكسب سياسي. ويجب بناؤها انطلاقاً من المواقع المتميزة التي تنتجها الرأسمالية نفسها. وهذا يتطلب الاعتراف بالنضالات الهوياتية باعتبارها

تشخيصات - تكشف عن الأماكن التي يتركز فيها الاستغلال والحرمان والإكراه بشكل أكبر - مع التأكيد في الوقت نفسه على أن أفقها السياسي لا يمكن أن يظل محصوراً في الاعتراف أو التمثيل.

إعادة التشكيل، بهذا المعنى، لا تعني محو التمايز، بل تعني التنظيم بما يتجاوز التمايز. تهدف النضالات النسوية إلى إزالة الطابع السلبي عن الرعاية وإضفاء الطابع الاجتماعي على إعادة الإنتاج. أما نضالات المهاجرين والمهاجرات فتطرح إعادة نظر في الحدود، وتنظيم العمل، والهيمنة الإمبريالية. وتندد الحركات المناهضة للعنصرية وللطائفية بآليات القهر التي تدير الفائض والعمل غير القار. وعندما تتعمم النضالات الهوياتية بهذه الطريقة، فإنها تعمق السياسة الطبقيّة بدلاً من تجزئتها.

التراكيم السياسي والشكل السياسي

يُبرز التحليل أعلاه مفارقة تُحدد الوضع الراهن. فصراع الطبقات واسع الانتشار وغالباً ما يكون حاداً. ويؤدي العمل غير القار، ونزع الملكية، والحكم القسري إلى موجات متكررة من النضال عبر أسواق العمل والمجتمعات المحلية والأقاليم. ومع ذلك، فنادرًا ما تتراكم هذه النضالات لتشكيل تحدياً مستداماً للسلطة الرأسمالية. التعبئة متكررة؛ أما التحول فهو نادر. من الشيلي إلى لبنان، مروراً بحركة المزارعين-ات بالهند والإضرابات الأخيرة في قطاع الخدمات اللوجستية في أوروبا، أظهرت التعبئة الجماهيرية مراراً إمكاناتاً هائلة للتسبب في الاضطراب، وأجبرت الدولة أحياناً على التراجع جزئياً، دون أن تؤدي إلى إعادة تشكيل تنظيمي دائم. وبالتالي، فإن المشكلة المركزية التي يواجهها اليسار اليوم ليست غياب النضال، بل غياب الأشكال السياسية القادرة على إضفاء الاستمرارية السياسية عليها.

يشير التراكيم السياسي إلى القدرة على إدامة النضالات إلى ما بعد لحظة اندلاعها، وتعميم المطالب على جميع القطاعات، والحفاظ على الضغط على المدى الطويل. وهو يختلف عن التعبئة بحد ذاتها. فبدون التراكيم، حتى النضالات الأكثر حدة وتكراراً لا تنجح في تغيير ميزان القوى بين الطبقات. ولا يمكن تفسير هذه المشكلة بنقص النفس النضالي أو الوعي أو الالتزام الأخلاقي. كما لا يمكن اختزالها في القمع وحده. فهي تضرب بجذورها في الشروط الهيكلية، أي تجزئة العمل، وانتقال النضال من مكان العمل إلى أماكن متعددة من إعادة الإنتاج، وتمايز الطبقة العاملة وفقاً لخطوط الهوية، والشرعية، والوصول إلى الموارد. تولد هذه الشروط الصراع بينما تقوض في الوقت نفسه الآليات التي يمكن من خلالها تعميم هذا الصراع.

يتطلب التراكيم السياسي وساطة (6)

يتطلب التراكيم السياسي منظمات ومؤسسات قادرة على توحيد النضالات بين القطاعات، وترجمة النزاعات المحلية إلى مطالب عامة، ودعم المواجهة مع الرأسمال والدولة على المدى الطويل. في ظل الشروط الراهنة، تكون أشكال الوساطة هذه ضعيفة أو غائبة أو غير متسقة سياسياً. وينتج عن ذلك تكاثر النضالات التي تظل عرضية أو قطاعية أو رمزية.

شكلت النزعة الانتخابية جواباً على هذه الوضعية. في مواجهة الحركات المجزأة وتراجع القدرات التنظيمية، اعتبر العديد من الفاعلين اليساريين النجاح

الطبقات الاجتماعية

مفيد إلى البنى التحتية المادية التي يتم من خلالها تنظيم التراكم في الرأسمالية المعاصرة. ومع ذلك، فإن المحدودية الاستراتيجية لهذه المقاربات لا تكمن في تشخيصها لنقاط القطيعة المحتملة، بل في عجزها عن حل مشكلة التراكم السياسي. فالقدرة على إحداث الاضطراب، حتى عندما تكون موجهة بدقة، لا تولد في حد ذاتها تنظيمًا دائمًا ولا سلطة طبقية قابلة للتعميم. وبدون أشكال من الوساطة قادرة على ربط الاضطرابات المحدودة باستراتيجية جماعية مستدامة، فإن العامل الدافع اللوجستي قد يهدد بإعادة إنتاج نفس الأسلوب الذي يضر كثيرا بالتعبئات المعاصرة: كثافة دون تراكم، وتصادم دون إعادة تشكيل.

وهناك شكل ثالث من أشكال الوساطة وهو «التحول إلى منظمات غير حكومية»، وهو أمر منتشر بشكل خاص في سياقات العمل غير القار وفشل الدولة. تتيح

هذا النقاش بحد ذاتها مؤشراً على فراغ تنظيمي أعمق: فحيثما تكون أشكال التنظيم الطبقي الدائمة ضعيفة أو غائبة، يصبح التوجه الانتخابي بديلاً تُفسر من خلاله أزمة التراكم السياسي.

وكان الرد الثاني هو «الحركية»، أي الترويج للعفوية، والأفقية، والتعبئة المستمرة. ويقر هذا التوجه، عن حق، بحدود السياسات المؤسسية وأهمية النضالات خارج نطاق مكان العمل. لكن دون أشكال دائمة من التنسيق والاستراتيجية، فإنه يميل إلى الخلط بين الحماس والسلطة. تندلع الحركات الاحتجاجية، وتولد ظهوراً بارزاً، ثم تتلاشى، تاركة القدرات التنظيمية ضعيفة كما كانت من قبل.

تعكس المناقشات الأخيرة داخل الحركة العمالية نفسها هذا المأزق. فالأقترحات التي تركز على نقاط الاختناق اللوجستية في سلاسل التوريد - الموانئ والمستودعات وعقد النقل - تعترف ضمناً بأن السلطة الرأسمالية لم تعد مركزة في مكان عمل واحد أو علاقة عمل واحدة، بل أصبحت موزعة عبر شبكات التداول وإعادة الإنتاج. يلفت هذا التغيير الانتباه بشكل

الانتخابي طريقاً مختصراً نحو السلطة، مستبدلين التنظيم بالتمثيل والقوى الاجتماعية بالبرامج السياسية. ومع ذلك، فإن الاستراتيجيات الانتخابية المنفصلة عن التنظيم الطبقي تصطدم بجهاز دولة معادٍ ورأسمال منظم، دون أن تكون لديها القدرة على تعديل ميزان القوى. وعندما تغلق الأبواب الانتخابية، كما هو الحال غالباً، تنكشف بوضوح الضعف الكامن في عملية التراكم السياسي.

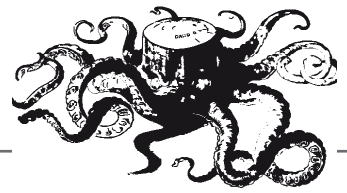
ويظهر هذا الانزياح بوضوح حتى في النقاشات حول انخفاض المشاركة الانتخابية للطبقات الشعبية، لا سيما في الولايات المتحدة، حيث توثق العديد من الدراسات تراجع الدعم الانتخابي للأحزاب الديمقراطية-الاجتماعية في أوساط الطبقة العاملة، بغض النظر عن الأصول العرقية. ورغم أن هذه التحليلات ترفض، عن حق، التفسيرات الثقافية وتركز على التطلعات المادية، فإنها لا تزال تتعامل مع التوجه الانتخابي باعتباره الأفق الرئيسي للسياسة الطبقيّة - مما يختزل إعادة التشكيل في مشاكل تتعلق بالتواصل، أو اختيار المرشحين، أو تنفيذ السياسات. وتعد حدة

(6) دانيال بنسعيد، ماركس غير المناسب - عظمة ويؤس مغامرة نقدية (القرن التاسع عشر والعشرون)، فايلارد، 1995.



ينبغي الاعتراف
بالنضالات الهوياتية
باعتبارها تشخيصات
مع التأكيد في الوقت
نفسه على أن أفقها
السياسي لا يمكن أن
يظل محصوراً في
الاعتراف أو التمثيل

أحد عمّال التوصيل التابعين لـ Deliveroo في مانشستر



يتطلب التراكم السياسي اليوم إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية المجزأة. وهو يستلزم أشكالاً تنظيمية قادرة على العمل على مستويات متعددة، وعلى الاستمرار إلى ما بعد لحظات التعبئة، وعلى توحيد صراع عام دون محو الاختلافات. إنها مهمة شاقة، ولا توجد طرق مختصرة لها. ولكن دون مواجهة مشكلة الشكل السياسي بشكل مباشر، سيتواصل اندلاع الصراع الطبقي دون أن يتوحد، وستستمر التعبئة النضالية دون أن تتحول إلى سلطة.

يجب النظر إلى إعادة التشكيل على أنها عملية تاريخية وليس مجرد مشروع تنظيمي. تاريخياً، ظهرت أشكال التنظيم الدائمة للطبقة العاملة بشكل متفاوت عبر دورات طويلة من الصراعات والهزائم والتجارب وعمليات إعادة التشكيل، وليس من خلال تطور مؤسسي خطي. وهي تجري بشكل متفاوت عبر الصراعات والإخفاقات والتقدم الجزئي، وتتأثر بتطور العلاقات بين الإنتاج وإعادة الإنتاج وسلطة الدولة. وينتج عن ذلك، أن أي إعادة تشكيل دائمة للسياسة الطبقيّة ستنبثق من هذه التناقضات، وليس من حلول مبسطة. ولا توجد صيغة جاهزة يمكنها حل هذا التناقض. إذ لا يمكن تصور الأشكال السياسية بمعزل عن النضالات الفعلية، كما لا يمكن ارتجالها دون مراعاة للشروط التاريخية التي يجب أن تستجيب لها. ما يبدو واضحاً، في المقابل، هو أن المشكلة المركزية لليسار اليوم لا تتمثل في غياب الصراع الطبقي، بل في غياب القوى القادرة على تنظيمه بشكل دائم وعلى نطاق واسع. ■

13 مايو 2026

النضال، لكنها تشكل مساره أيضاً. والتحدي اليوم لا يكمن في إعادة إنتاج المؤسسات الموروثة - نقابات، أو أحزاب، أو جبهات - كما كانت في الماضي، بل في تطوير أشكال تنظيمية قادرة على ربط الإنتاج بإعادة الإنتاج، والعمل القار بالعمل غير القار، والمواطنين-ات بغير المواطنين-ات، دون اختزال هذه الاختلافات إلى مجرد مفاهيم مجردة.

في الأساس، لا يمكن التعامل مع الدولة كأداة محايدة تنتظر من يستولي عليها. فهي موقع مركزي لسلطة الطبقة. لذا، فإن التراكم السياسي يتطلب استراتيجيات تعتبر الدولة ساحة نضال، وليس مجرد منبر للتمثيل. ولا تقتصر المسألة على معرفة من يشغل مؤسسات الدولة فحسب، بل يتعدى ذلك إلى ما إذا كانت القوى الاجتماعية المنظمة تمتلك القدرة على إعادة تعريف علاقات القوة بين الطبقات التي تستند إليها

هذه المؤسسات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على هدف الإطاحة بها. فمهما كانت النتائج الانتخابية، فإن سلطة الدولة تعيد إنتاج العلاقات الطبقيّة القائمة. وقد أدى استمرار النضال المجزأ، المقترن بضعف التراكم، إلى إحباط عام في أوساط اليسار. وغالباً ما يتجلى هذا الإحباط إما في شكل سخرية من السياسة، أو في شكل نفاد صبر تجاه التنظيم نفسه.

للمنظمات غير الحكومية العيش في كفاف، وتقديم الخدمات، وترجم المطالب إلى لغة الحقوق والاندماج. ولكن، ولأنها تعمل في إطار توجهات مؤسسية ضيقة، فإنها تميل إلى نزع الطابع السياسي عن النزاعات. فهي تدبر الهشاشة عوض النضال ضد التراكم، وتحول التناقضات الهيكلية إلى مشاكل تقنية أو مسائل فردية.

تختلف هذه الاجابات على الصعيد السياسي، لكنها تشترك في محدوديتها في نقطة مشتركة: فهي تستبدل العمل الشاق المتمثل في إعادة تشكيل الطبقة بأشكال جزئية من الوساطة. ولا تحل أي منها مشكلة التراكم، لأن أياً منها لا يعيد بناء القدرات التنظيمية اللازمة لمواجهة الرأسمال والدولة باعتبارهما فاعلين طبيقيين.

لذا، فإن ضعف الشكل السياسي ليس مصادفة. إنه يعكس التفكك التاريخي للحركة العمالية، وتآكل الأحزاب المتجذرة في تنظيم الطبقة، وغياب أشكال جديدة فعالة في إطار أنظمة العمل الجديدة. وعندما توجد مثل هذه الأشكال، غالباً ما تقتصر على قطاعات أو لحظات محددة، دون القدرة على أن تكون مُعمّمة. وهذا لا يعني أن الشكل السياسي يمكن إعادة ابتكاره ببساطة حسب الرغبة. فالأشكال تنبثق من

لا تتمثل المشكلة المركزية لليسار اليوم في غياب النضالات، بل في غياب الأشكال السياسية القادرة على منحها ديمومة سياسية



إضراب نسوي من أجل إضفاء الطابع الاجتماعي على عمل إعادة الإنتاج!



غارا ونومي

غارا ونومي مناضلتان في **solidarité** وفي صفوف الإضراب النسوي، وتنشطان في تيار نسوي ماركسي داخل اليسار السياسي والنقابي السويسري. أجرت المقابلة أنوك الصياد. أُجريت المقابلة في 31 مايو/أيار 2026، وحُيِّت في 18 يونيو/حزيران 2026 لإدراج حصيلة التعبئة الاحتجاجية المناهضة لمجموعة السبع (G7) يومي 13 و14 يونيو/حزيران

على المنصات، وإدماجه في الاقتصاد الرقمي. وينطبق ذلك على التنظيف، وكذلك على رعاية الأطفال وبعض الفضاءات التعليمية. وينتج عن ذلك أيضًا تفتيت العاملين والعاملات، بما يجعل تنظيمهم أكثر صعوبة. وأخيرًا، تؤدي عملية تفكيك الخدمات العمومية أيضًا إلى إعادة توجيه العمل الرعائي نحو الأسرة النووية، حيث يكون إما غير مأجور، أو ضعيف الأجر جدًا عندما تؤديه عاملات في الاقتصاد المنزلي. وتصبح كل هذه الآليات ممكنة بفضل إضفاء صبغة الأمر الطبيعي على عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي وإسناده إلى النساء والأقليات الجندرية.

نومي: تستند زيادة الأرباح إلى أقصى حد في قطاع إعادة الإنتاج الاجتماعي إلى تقسيم عرقي ودولي لعمل إعادة الإنتاج. وبعبارة أخرى، تقوم على استقدام عاملات أجنبيات يعانين من الهشاشة، ويرتبط

(I) فاني غالو وهوغو هاراي-كيرميك، قلب رأس المال: عاملات الظل اللواتي يُدرن العالم، باريس، جامعة باريس سيتي، 2026.

في مختلف أنحاء العالم، تتوالى برامج التقشف، بما يترتب عنها من خصخصة مجال إعادة الإنتاج الاجتماعي. وهذه المرحلة النيولبرالية من الرأسمالية تطرح، بالضرورة، أسئلة إستراتيجية على الحركة النسوية.

حوار مع

غارا ونومي

تنظيم إعادة الإنتاج الاجتماعي هذا، وهو ما يتجلى في الهجمات على الخدمات العمومية: فمن جهة، يعتمد الاقتصاد الرأسمالي على عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي لضمان استمراره؛ ومن جهة أخرى، يُنظر إلى هذا القطاع باعتباره غير منتج، وغالبًا ما تحاول الرأسمالية تعظيم أرباحها فيه إلى أقصى حد من خلال خفض تكاليفه.

غارا: لدى البرجوازية عدة وسائل لزيادة ربحية عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي عمومًا، أولها، وهو ما ناضلنا ضده في الخريف، يتمثل ببساطة في خفض الموارد المخصصة للخدمات العمومية: ويترتب على ذلك خفض الأجور، وتقليص الخدمات أو إمكانية الولوج إلى البنى التحتية، أو تقليص عدد العاملين.

ويمكن أن يتم ذلك أيضًا عبر آليات أكثر دقة، مثل خفض مستوى التأهيل المطلوب في أعمال إعادة الإنتاج الاجتماعي. وهكذا، تُسند وظائف تتطلب مؤهلات معينة، وبالتالي يفترض أن تحظى بثمنين أجري مناسب، إلى أشخاص لا يمتلكون تلك المؤهلات. ويسمح ذلك، مقابل العمل نفسه، بخفض الأجور وبالتالي زيادة استغلال العاملين والعاملات في قطاع الخدمات العمومية.

ومن الوسائل الأخرى لزيادة الأرباح من عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي خصخصته وإسناده إلى جهات خارجية. ففي هذه البنى المخصصة، يكون قانون الشغل أقل حماية بكثير، وتكون الأجور أدنى، وتكرر فيها عمليات خفض مستوى التأهيل. وقد تكون الخصخصة جزئية أيضًا، فتتجسد في إسناد بعض المهام تحديدًا إلى جهات خارجية، مثل التنظيف. وفي هذا القطاع الخاص، نلاحظ انتشار نموذج العمل القائم

لقد كنتمنا ناشطتين جدًا في التحركات التي شهدناها كانتون فو في أكتوبر ضد التقشف في الميزانية، وكنتمنا تفسران آنذاك أن هذا الهجوم على الخدمات العمومية يعكس، على نحو أوسع، أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي.

نومي: تُظهر الهجمات على الخدمات العمومية أن الموارد المخصصة لإعادة الإنتاج الاجتماعي (التعليم، والرعاية، والصحة، والتكوين) يُعامل معها باعتبارها متغيرات قابلة للتعديل. فعندما تُقدّم الحسابات العمومية على أنها سيئة أو تعاني من عجز، يجري تقليص الإنفاق في هذه القطاعات، انطلاقًا من فكرة

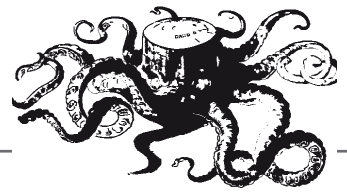
أن ذلك لن تكون له عواقب كبيرة. ويعكس هذا تصورًا معينًا للعمل المتعلق بإعادة الإنتاج، باعتباره تكلفة وليس استثمارًا في مجتمعاتنا. وعلى العكس من ذلك، تُظهر التحليلات النسوية أن هذه الأنشطة أساسية لاستمرار المجتمع والحياة، ولإعادة إنتاج قوة العمل يوميًا وعبر الأجيال. ومن الناحية التاريخية، أتاح إضفاء

الطابع الجماعي على هذه الأنشطة من خلال القطاع العمومي تحرير الوقت، بما سمح لعدد متزايد من العمال والعاملات بالمشاركة في القطاع الإنتاجي للاقتصاد.

وقد جرى توثيق، بل وقياس، مكانة قطاع إعادة الإنتاج الاجتماعي (ولا سيما الخدمات العمومية) في سيرورة اشتغال الرأسمالية، من قبل فاني غالو وهوغو هاراي-كيرميك (I). وينشأ تناقض في صميم

”
إنَّ تَوَلَّى النِقَابَاتِ
تَنْظِيمَ الْأَوَّلِ مِنْ
مَآيُو/أَيَارِ بِاعْتِبَارِهِ
يَوْمًا لِلْإِحْتِجَاجِ
الْإِسْطَاسِي ظَاهِرَةً
حَدِيثَةً نَسْبِيًّا

“



١ ستغلا لهم بسياسات هجرة شديدة القسوة ودقيقة الاستهداف في آن واحد، بما يتيح، من وجهة نظر الرأسماليين، استغلال قوة العمل بصورة «مثلى». وكانت إحدى الرفيقات تشرح أن هناك، في قطاع الرعاية المنزلية، منصات تستقدم نساء، ولا سيما من رومانيا، للعمل في مهام محددة لمدة ثلاثة أشهر. وتعيش هؤلاء النساء لدى الشخص المستفيد من الخدمة، ويتقاضين أجورًا زهيدة للغاية.

إنه نظام العامل الموسمي إذن! (2)

نومي: نعم، تمامًا. وخلاصة القول إن الهجمات على الخدمات العمومية هي أحد أعراض أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي هذه. والمقصود بذلك هو نقطة الانفصال التي يبلغها هذا الوضع المستحيل: فمن جهة، هناك ضرورة حيوية بالنسبة إلى الرأسمالية لضمان إعادة إنتاج قوة العمل، ومن جهة أخرى، هناك التدمير المتواصل لهذا القطاع الذي يُنظر إليه باعتباره غير منتج، عبر الآليات التي تحدث عنها غارا. وبعبارة أخرى، ترك هذه الاقطاعات آثارًا مباشرة جدًا على قدرة هذه الخدمات نفسها على مواصلة أداء مهمتها. لتأخذ دور الحضانة مثلاً. إن الزيادة المستمرة في عدد الأطفال الذين تقع مسؤوليتهم على شخص واحد تترتب عليها عواقب ملموسة جدًا على إمكانات نمو هؤلاء الأطفال. فعندما يتعين على شخص واحد رعاية عشرة أطفال تتراوح أعمارهم بين أربع وسبع سنوات، فلا بد أن تحدث حالات من الإهمال.

بل وربما سوء المعاملة أيضًا، أليس كذلك؟ لقد شهدنا مؤخرًا حالات من العنف الجسدي والجنسي.

نومي: بالضبط. فهذا يعزز عوامل الهشاشة في مواجهة سوء المعاملة والعنف. وفي فرنسا، تلجأ بعض دور الحضانة إلى التوفير في الإنفاق على الغذاء، وقد شهدنا حالات لأطفال يعانون من سوء التغذية (3). ويساهم ذلك في تعميق أوجه عدم المساواة فيولوج إلى إمكانات إعادة الإنتاج الاجتماعي؛ إذ ستكون الفئات الأكثر هشاشة أول من يعاني من خصخصة نظام الرعاية الصحية، لأنها لا تملك الإمكانات المالية التي تسمح لها باللجوء إلى القطاع الخاص.

غارا، أنت تعملين في قطاع الصحة في مستشفى عمومي. كيف تتجلى أزمة

إعادة الإنتاج الاجتماعي هذه بالنسبة إلى العاملين والعمالات؟

غارا: نجد الآليات نفسها، ولا سيما تقليص الموارد المخصصة للمستشفى العمومي. ويتجلى ذلك في عدم تجديد المناصب، وتقليص الخدمات، أو حتى إغلاق المستشفيات. ونشهد في سويسرا ظهور مناطق تفتقر إلى الخدمات الطبية، بما يترتب على ذلك من آثار ملموسة على صحة السكان. ويتجلى الأمر أيضًا في خصخصة بعض الخدمات وإسنادها إلى جهات خارجية. ففي المركز الاستشفائي الجامعي الذي أعمل فيه، جرى إسناد صيانة بعض التجهيزات الطبية الضرورية، ولا سيما في حالات الطوارئ، إلى جهة خارجية. وقد نجد أنفسنا في منتصف الليل أمام جهاز معطل، فيما صيانتة مسندة إلى شركة لا تعمل، بطبيعة الحال، ليلاً، فنصبح عاجزين عن تقديم بعض العلاجات. وتتمثل مهمة المستشفى العمومي في تقديم الرعاية الصحية للجميع، بغض النظر عن وضعية الإقامة أو الوضع الاقتصادي للمرضى والمريضات. والأشخاص الأكثر هشاشة هم أول من يدفعون، بأجسادهم نفسها، ثمن تدهور النظام الصحي.

ومن جهة أخرى، نلاحظ داخل المستشفى نفسه تقسيمًا للعمل بين خدمات ذات رأسمال تقني مرتفع - تُحتسب فواتيرها بمبالغ أعلى بكثير - وخدمات أقرب إلى عمل الرعاية. وقد يتعلق الأمر بالتعامل مع أوضاع اجتماعية أو طبية معقدة، وهي خدمات تُحتسب فواتيرها بمبالغ أقل بكثير. وهكذا نجد أنفسنا أمام تقسيم جديد للعمل على أساس النوع الاجتماعي. ويمكن أن نتوقع أن يكون الجزء الأقل تمييزًا من هذا العمل أكثر استهدافًا بمنطلق التشخيص، وأن يتقاضى الأشخاص الذين يؤدونه أجورًا أقل.

تفاهم المرحلة الجديدة من الرأسمالية، في نسختها النيولبرالية، تناقضًا جديدًا. فمن جهة، نرى حاجة البرجوازية إلى فتح قطاعات إنتاجية جديدة وخصخصة مجموعة كاملة من القطاعات، كما أوضحتم. وهذه هي فكرة «التشبيث المكاني» التي يتحدث عنها ديفيد هارفي، أي غزو أو خلق فضاءات جديدة - ليست جغرافية بالضرورة - لتوسيع

نطاق التسليع (4). ومن جهة أخرى، تفضي خصخصة قطاع إعادة الإنتاج الاجتماعي إلى تناقض يتمثل في تقويض إمكانية إعادة إنتاج قوة العمل نفسها، وبالتالي الرأسمالية ذاتها. ما رأيكما في ذلك؟ وما الأسئلة الاستراتيجية التي يطرحها هذا الوضع، ولا سيما بشأن دور الحركة النسوية؟

غارا: أتفق إلى حد كبير مع هذا التحليل. ويمكننا أيضًا أن نقارن هذا التناقض باستغلال موارد الكوكب: فالرأسمالية تقوم على استغلال هذه الموارد وانتزاع ملكيتها بصورة مستمرة، إلى أن ينتهي بها الأمر إلى تدمير البيئة نفسها. واعتقد أن هناك تشابهًا بين هاتين الديناميتين، أشبه بنوع من التسارع نحو النهاية. ومع ذلك، يمكننا أن ننق بالرأسمالية في قدرتها على إيجاد وسائل، ولو مؤقتة، لحل هذه التناقضات. وتسليع العمل المرتبط بإعادة الإنتاج هو أحد هذه الوسائل. وكما أوضحت نومي، فهو يؤدي إلى نقل هذا العمل إلى أماكن أخرى (ولا سيما من خلال «استقدام» العاملين والعمالات إلى مراكز التراكم الرأسمالي)، ويتيح استعادة النشاط الإنتاجي في هذه الفضاءات. ويساهم ذلك في تعميق دين الرعاية من بلدان المركز تجاه بلدان الأطراف. إذ تأتي عمالات من بلدان الأطراف لإعادة إنتاج قوة العمل في بلدان المركز، ويُخفَّف، بذلك، مؤقتًا من أزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي فيها.

وهناك أيضًا ترابط عضوي بين أوجه عدم المساواة في الوصول إلى شروط الحياة - المرتبطة بتدمير الخدمات العمومية - وبين الداروينية الاجتماعية، التي تشكل في الوقت نفسه عنصرًا متأصلًا في الليبرالية ومتزامنًا مع صعود اليمين المتطرف. إنها آليات تعمل معًا: فعودة خطابات اليمين المتطرف حول عدم تساوي قيمة حياة الأفراد تجعل هذا الوضع يبدو طبيعيًا. وبعبارة أخرى، تهدف هذه الخطابات إلى جعل موت أشخاص لا يملكون أوراق إقامة أو مالا في الشوارع أمرًا عاديًا، لأنهم لا يستطيعون الوصول إلى الرعاية الأساسية اللازمة لإعادة إنتاج الحياة.

نومي: هذا التناقض أكثر بروزًا من أي وقت مضى، رغم أنه كان قائمًا دائمًا. وليس من قبيل الصدفة أن الحركات النسوية التي عادت إلى الانتعاش خلال

تشكل الداروينية الاجتماعية في الوقت نفسه عنصرًا متأصلًا في الليبرالية ومتزامنًا مع صعود اليمين المتطرف

الطبقات الاجتماعية

هذا العمل الخاص بإعادة الإنتاج الاجتماعي بشكل مختلف؟ وكيف يمكننا إضفاء الطابع الاجتماعي عليه؟ غاراً: يتيح ذلك أيضاً تجاوز مقاربة دفاعية محض، وفتح فضاءات للتفكير في الرهان نفسه الذي تطرحه إعادة الإنتاج الاجتماعي. هل نريد حقاً أن نعيد إنتاج قوة العمل فقط من أجل رأس المال؟

في عام 2019، كانت إحدى مكونات الحركة العمالية - وإن كانت أقلية نسبياً - تدعي أن تنظيم الإضراب النسوي (في إطار فصل اختياري عن الرجال من ذوي الهوية الجندرية المتوافقة، كذا) قد قسّم طبقتنا في مواجهة هيمنة رأس المال. ووفقاً لهؤلاء، فإن تنظيم إضراب نسوي كان من شأنه عرقلة التنظيم الجماعي للعمال والعاملات. ماذا تودان أن تقولاً رداً على ذلك بعد سبع سنوات؟

نومي: إذا كنا نعتقد أن هناك ترابطاً عضوياً بين النظام الأبوي والرأسمالية، على وجه الخصوص، فإننا لا نغزل أو نقسّم، بل على العكس، نعيد التفكير، من منظور مادي - انطلاقاً مما هو موجود بالفعل في المجتمع - في ماهية الطبقة العاملة. ونتجاوز بذلك تصوراً نوستالغياً إلى حد ما لطبقة عاملة ذكورية، أو محايدة من منظور النوع الاجتماعي.

طبقة عاملة ذكورية، وهي طبقة لم تكن موجودة فعلاً في أي وقت من الأوقات، حتى في سويسرا. ففي العقد الذي أعقب تأسيس الاتحاد النقابي السويسري سنة 1880، كانت النساء يشكلن 46% من العاملين



الإضراب النسوي في 14 حزيران 2026، قطاع محطة كورنوفان، أول التظاهرة الخاص بـ «لا للسبعة الكبار». © Nattes à chat / CC BY-SA 4.0

العاملون والعاملات في مجال الرعاية، والذين تلقوا تكويناً لممارسة هذه المهنة. كما يساهم ذلك أيضاً في إعادة إضفاء صبغة المسألة الطبيعية على هذا العمل. وينطوي ذلك كذلك على خطر طمس التقسيم العرقي لعمل إعادة الإنتاج هذا. نعم، جميع النساء يؤدين، بطريقة أو بأخرى، شكلاً من أشكال عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي؛ لكن هذا العمل ليس إطلاقاً العمل نفسه، لا من حيث درجته ولا من حيث طبيعته، كما أنه لا يُنجز إطلاقاً في الظروف نفسها. فالرئيسة التنفيذية لشركة كبرى التي تقرأ قصصاً لأطفالها مساءً قبل الخلود إلى النوم، ليست في الوضع نفسه الذي توجد فيه عاملة منزل التي تتولى تقريراً لجميع مهام إعادة الإنتاج، ثم تعود لتؤديها مرة أخرى لدى وصولها إلى منزلها.

في رأيي، ينبغي بالأحرى طرح السؤال التالي: ما آثار هذه الهجمات، التي تقوّض شروط إمكانية إعادة الإنتاج الاجتماعي، على الأشخاص الذين يتولون ضمانه، أيًا كان القطاع الذي يعملون فيه؟ ومن الناحية الاستراتيجية، ننطلق من التداعيات الاجتماعية لأزمة إعادة الإنتاج الاجتماعي هذه لبناء التحالفات. ويتعلق الأمر بصياغة مطالب تتيح لكل شخص التعبير عن تجربته الفردية لهذه الأزمة، ولكن ضمن إطار مشترك وجماعي. وعملياً، شهدنا هذا الخريف تحالفات بين عاملين وعاملات مأجورين، في دور الحضانة مثلاً، وبين المستفيدين من هذه الخدمات، سواء كانوا الآباء والأمهات أو الأطفال. ويسمح ذلك أيضاً بفتح فضاءات للتفكير الجماعي في البدائل: كيف يمكننا تنظيم

السنوات العشر الأخيرة أعادت طرح هذه المسألة ضمن أجندتها. لكن التحدي الآن يتمثل في أن تعمل مجمل المنظمات السياسية والنقابية على هذا التناقض.

في سويسرا، يجري الإعداد لإضراب في مجال الرعاية في يونيو 2027. كيف تنظران إلى الربط بين إضراب عمل إعادة الإنتاج في أماكن العمل (المأجور) وإضراب عمل إعادة الإنتاج غير المأجور الذي يُنجز في المجال المنزلي؟

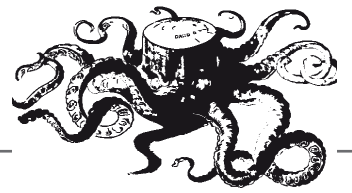
نومي: هذا الربط يشكل رهاناً استراتيجياً. ينبغي بناء إضراب في مجال الرعاية يكون عابراً لهذه الفضاءات. فإذا ركزنا فقط على تنظيم العاملين والعاملات في القطاع العمومي، أو إذا اقتصر الرهان ببساطة على جعل الأمهات ربّات البيوت يمتنعن عن القيام بأعمال التنظيف في 14 يونيو 2027، فسوف نُفوّت جوهر المسألة.

نميل أحياناً إلى التفكير في هذين البعدين - العمل المأجور وغير المأجور - باعتبارهما وجهين لعملة واحدة. لكنني أعتقد أنه ينبغي التفكير فيهما باعتبارهما مجالاً واحداً متصلاً، حتى نتمكن تحديداً من بناء تحركات عابرة لهذه المجالات. وفي الوقت نفسه، ينبغي الحذر من بعض الحجج التي تذهب إلى أن أنشطة إعادة الإنتاج المأجورة وغير المأجورة هي الشيء نفسه، وأن الجميع يقومون بها. فهذا يفتح الباب أمام الانتقاص من قيمة المهارات الخاصة التي يكتسبها

(2) في سويسرا، شكّل نظام العامل الموسمي محوراً أساسياً للصراع بين رأس المال والعمل خلال القرن العشرين، إذ أتاح تعظيم استغلال السكان المهاجرين، وتقديهم باعتبارهم مسؤولين عن تدهور شروط العمل. وقد فرض هذا النظام سنة 1931، وكان يُلزم العاملين والعاملات الأجانب بعدم الإقامة في سويسرا لأكثر من تسعة أشهر في السنة، مع منعهم من تغيير صاحب العمل ومن استقدام أسرهم. وأُلغي رسمياً سنة 2002، لكنه لا يزال قائماً بأشكال مختلفة، ولا سيما في القطاع الزراعي أو قطاع إعادة الإنتاج الاجتماعي. وتسعى المبادرة التي أطلقها حزب الاتحاد الديمقراطي للوسط (UDC)، اليميني المتطرف، والتي تقول إنها تهدف إلى الحد من عدد سكان البلاد في عشرة ملايين نسمة، إلى إعادة تفعيل هذا النظام.

(3) «التغذية والنظافة الغذائية ليست دائماً ضمن أولويات دور الحضانة»، هيلين هوتو، 17 فبراير 2025، La Gazette des communes.

(4) ديفيد هارفي، جغرافيا الهيمنة: الرأسمالية وإنتاج المجال، باريس، منشورات أمستردام، 2018، ص. 76.



وهناك عنصر مهم يتعلق باستخدام العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي في مناطق التوسع الاقتصادي الإمبريالي. ويمكن التفكير هنا في المناطق الحرة الواقعة بين المكسيك والولايات المتحدة، حيث تُستخدم جرائم قتل النساء، والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي على نطاق واسع، لتهريب السكان(6).

وفي نهاية المطاف، نجد هنا، في مراكز التراكم الرأسمالي، خطاً حول العسكرة و«إعادة التسليح الديموغرافي». وإلى جانب ما تنطوي عليه هذه الخطابات من مضمون تفوق أبيض (مع فكرة أن ذلك يشكل وسيلة لمواجهة ما يسمى «الاستبدال الكبير»)، فإنها تعيد إسناد النساء إلى دورهن في إعادة إنتاج الحياة: إنجاب أطفال يمكن أن يصبحوا جنوداً. وبعبارة أكثر تحديداً، فإن الخطوة الأولى والأساسية تتمثل في الدفاع عن حرية التنقل والاستقرار للجميع. لكن ينبغي أيضاً إدراج نضالاتنا ضد التقشف ضمن نضال مناهض للإمبريالية، وضد إسناد عبء دين الرعاية إلى بلدان الجنوب العالمي. وأخيراً، علينا أن نحمل نضالات ومطالب رفيقاتنا النسويات في بلدان الجنوب، حتى وإن كانت هذه النضالات تُستغل أحياناً من قبل اليمين المتطرف لأغراض معادية للإسلام، ومعادية للهجرة، ورجعية، وغيرها.

لقد شهدنا أيضاً مرحلة حظيت فيها قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي بتغطية إعلامية واسعة، فمن جهة كانت هناك الفئات المرتبطة بـ«نظام» إيسيتين،

فعلى سبيل المثال، ينبغي التفكير في العنف الإمبريالي الواقع على إعادة الإنتاج الاجتماعي، كما نراه في غزة، في ظل الإبادة الجماعية التي ترتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي اقترنت بتدمير واسع النطاق ومنهجي لجميع فضاءات إعادة إنتاج الحياة. وهناك مثال آخر يتمثل في البلدان التي يُمارس فيها الاستخراج المكثف للموارد، والذي نذكر بأنه إحدى الآليات المفضلة للإمبريالية السويسرية. ففي هذه البلدان، نرى هجمات على أماكن عيش السكان المحليين وسبل معيشتهم، من أجل الوصول إلى مواردهم. ونشهد أيضاً هروب رؤوس الأموال، ولا سيما نحو سويسرا، بما يؤدي إلى نقص الموارد اللازمة لتمويل الخدمات العمومية.

بل إننا نمول جزءاً من خدماتنا العمومية نحن أيضاً بهذه الأموال، لأن هذه الشركات متعددة الجنسيات - فالي، وغلينكور، ونستله - تتخذ من سويسرا مقراً لها.

غارا: نعم، وهذه البلدان تخضع أيضاً لإجراءات التقويم الهيكلي التي يفرضها صندوق النقد الدولي. ونشهد تدميراً متسارعاً للخدمات العمومية، إن لم يكن انعدامها أصلاً، وهو ما من شأنه أن يهيئ الظروف لتوسع الإمبريالية في هذه المناطق.

والعاملات في الصناعة، والأطفال... 14%. وبالتالي، كان الرجال أقلية بينهم(5).

نومي: حتى خارج نطاق العمل المأجور، تتيح المقاربة النسوية فهماً أفضل لكيفية اشتغال الرأسمالية، وكيف تتمكن من إعادة إنتاج نفسها.

غارا: يتهموننا بممارسة «سياسات الهوية»، في حين أن موقفهم نفسه يقوم على إعادة إضفاء جوهر ثابت على عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي، أو إعادة إضفاء الصبغة الطبيعية عليه، باعتباره عملاً لا تؤديه سوى النساء، وهذا غير صحيح! بل ينبغي تحديداً إعادة التفكير في هذا العمل، سواء قامت به النساء أم لا، باعتباره إحدى أدوات استمرار الرأسمالية واستغلال مختلف قوى العمل.

ينبغي التفكير في العنف الإمبريالي الواقع على إعادة الإنتاج الاجتماعي، كما نراه في غزة، في ظل الإبادة الجماعية التي ترتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، والتي اقترنت بتدمير واسع النطاق ومنهجي لجميع فضاءات إعادة إنتاج الحياة

”

“

هذا العام، دعت المنظمات المشاركة في الإضراب النسوي

إلى الانضمام إلى تحركات «لا لمجموعة السبع»، التي حشدت 60 ألف شخص في شوارع جنيف في 14 يونيو الماضي. وفي اليوم السابق، شهدت لوزان وزيورخ، على وجه الخصوص، مظاهرات نسوية ضخمة. كثيراً ما يجري الحديث عن أممية فاشية، كان بعض أعضائها حاضرين في إيفيان في يونيو؛ في رأيكم، كيف يمكن للحركة النسوية أن تساهم في هجوم مناهض للفاشية وأممي؟

غارا: علينا أن نعيد التفكير في ماهية نسوية مناهضة للإمبريالية وأممية. وبدلاً من ذلك، أولاً، بتضامن لا مساومة فيه مع الشعوب المناضلة، بما في ذلك الشعوب التي تخوض كفاحاً مسلحاً، من أجل تقرير مصيرها. لكن الأمر لا يقتصر على ذلك. ينبغي أن تكون لدينا نسوية تفكر في الترابط العضوي بين المنطق الرأسمالي والإمبريالي والأبوي؛ نسوية تكشف ما تنتجته الإمبريالية في العلاقات الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، وبالعكس، الكيفية التي تساهم بها هذه العلاقات الجندرية في إعادة إنتاج المنطق الإمبريالي. وباختصار، ينبغي أن نفكر في الإمبريالية من منظور نسوي، وأن نفكر في النسوية من منظور أممي.



في 16 يونيو/حزيران 2020، إضراب ومظاهرة للعاملين والعاملات في دور رعاية المسنين التابعة لمجموعة كوريان، باريس

الطبقات الاجتماعية

نفسها. ويبدو لي أننا نمر بمرحلة مفصلية في مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي: فقد حدث قدر من الاعتراف بهذا العنف، كما تطورت أشكال معينة من التكفل المؤسسي به، وهي أشكال لدينا بشأنها الكثير من الانتقادات، بطبيعة الحال.

وتوضح عالمة النفس الاجتماعي باتريزيا روميتو (9) أن التكفل بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي خلال السنوات العشرين الأخيرة جرى ضمن دينامية تقوم على تجزئة هذه الانتهاكات وتخصيص مقاربات منفصلة لكل منها. فبالنسبة إلى العنف الزوجي والعنف المنزلي، طُورت أشكال معينة من التكفل؛ وبالنسبة إلى التحرش الجنسي في مكان العمل، طُورت أشكال أخرى، وهكذا. وتطرح هذه التجزئة في التكفل بالعنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي مشكلة، لأنها تمنعنا من التفكير فيها مجتمعة، باعتبارها كلاً واحداً.

كما تعرقل إمكانات تنظيمنا الجماعي، وتتيح، في الوقت نفسه، تركيز المؤسسات على بعض أشكال العنف لأغراض عنصرية. وأفكر هنا تحديداً في التحرش الجنسي في الشارع.

ينبغي أن نتذكر أن للعنف القائم على النوع الاجتماعي وظيفة محددة جداً داخل الرأسمالية. فهو يشكل، من بين أمور أخرى، أداة لضبط الأجساد والنفوس وتأديبها. والأسرة النووية البرجوازية هي أحد الفضاءات التي

يجري فيها هذا الضبط وإخضاع الأجساد والذوات. ولهذا السبب ينبغي التفكير فيها، من منظور نسوي وماركسي في آن، باعتبارها في الوقت نفسه فضاءً لإسناد جزء من عمل إعادة الإنتاج الاجتماعي إلى الخارج، وفضاءً لإنتاج هذا العنف. ■

يوم 18 يونيو 2026

(5) كما تذكّرنا كلير وفرانسوا ماسناتو-روياتيل: السلطة السويسرية: الإغراء الديمقراطي والسلطة الناعمة، باريس، منشورات كريستيان بورجوا، 1978.

(6) جول فالكيه، التركيبة المستقيمة: الاستعمار والعنف الجنسي وأبناء الرأسمالية غير الشرعيين، باريس، منشورات أمستردام، 2025.

(7) «أمهات عازبات: أكاديمية للاغتصاب على نطاق عالمي»، بولين فيريار، 1 مايو 2026، L'Humanité.

(8) دوروتي دوسي، مهد الهيمنة: أنثروبولوجيا سفاح القربى، باريس، منشورات بوكيت، 2021.

(9) باتريشيا روميتو، «صمت الموتى: العنف الذكوري المستتر»، باريس، منشورات سيلبس، 2006.

لكن الأمر يتعلق أيضاً بالمستوى النفسي والاجتماعي: فقد كان جزء كبير من ضحايا الشبكة يعانون أصلاً من هشاشة شديدة، لأنهن تعرضن لعنف داخل الأسرة، ولا سيما العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي والعنف القائم على سفاح القربى. إن هذا النظام القائم على سفاح القربى يهيئ الأجساد للعنف وللحشاشة في مواجهة العنف الاقتصادي والعنف

القائم على النوع الاجتماعي.

وهنا تحديداً ينبغي اعتماد مقاربة شاملة: فهذه أشكال من العنف عابرة لمختلف الأوساط، بما فيها وسطنا الاجتماعي، وبما فيها منظماتنا السياسية والنقابية. إن حصر المشكلة في هذه الطبقة فائقة الرأسمالية وما إلى ذلك، يمنعنا من التفكير في العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي، وفي العنف الممارس ضد الأطفال، داخل وسطنا

الاجتماعي نفسه؛ وهذه الانتهاكات تعرقل قدرتنا على التعبئة، لأنها تحطم حياة الناس وتدمر الأفراد.

تتحدث دوروتي دوسي عن سفاح القربى باعتباره مهد علاقات الهيمنة. وتوضح أن طفلاً واحداً من كل سبعة أطفال يتعرض للعنف الجنسي داخل الأسرة. وهذا يعني أن الجميع على تماس مع هذا السحق الذي يطال النفوس والأجساد، والذي يؤدي، بحسبها، وظيفة بنوية (8).

نومي: ما يلفتني في هذه القضايا المتعاقبة هو أننا نعود، مع ذلك، دائماً إلى فكرة استمرارية العنف. ففي قضية إيسيتين، يتعلق الأمر باستمرارية أشكال العنف التي تعرضت لها الضحايا داخل أسرهن، وفي أماكن عملهن، وفي البيوت، وبالطبع داخل شبكة إيسيتين



ومن جهة أخرى موقع «أكاديمية الاغتصاب»، وهو موقع إلكتروني يزوره ملايين الرجال ويجدون فيه نصائح حول كيفية اغتصاب شريكاتهم (7). وقد استخدم البعض هذه القضايا للقول إن العنف يحدث في كل مكان (وليس فقط لدى الرجال المهاجرين أو غير البيض)، لكن من دون تقديم تحليل لوظيفة هذا العنف. وفي المقابل، يرى البعض أن الفئات التي ارتكبتها إيسيتين ليست سوى انعكاس لافتراس طبقة فائقة الثراء أو لوحشية الرأسمالية، من دون النظر إليها من منظور نسوي. كيف تتموقعان إزاء هذه الخطابات، وكيف تفهمان وظيفة العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي على المستوى العالمي؟

غارا: فيما يتعلق بشبكة إيسيتين، فإن اختزال هذه الانتهاكات في نوع من البعد الأخلاقي لبرجوازية فائقة التطرف في استغلال الأجساد، يعني تفويت جوهر المشكلة. ينبغي إعادة وضع شبكة إيسيتين ضمن الترابط العضوي بين العنف القائم على النوع الاجتماعي ومساائل الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية. فغالبية ضحايا إيسيتين كنّ شابات جدد، بل وأطفالاً في بعض الحالات؛ وكنّ أشخاصاً يعانون من الهشاشة، وينحدرون أحياناً من أسر شديدة العنف. وعلى المستوى الاقتصادي، لم تكن أمامهن في كثير من الأحيان خيارات أخرى فعلية.



مساهمة مهمة من إرنست ماندل في النقاش حول الانتقال إلى الاشتراكية

نشر هنا نصا مهما كتبه إرنست ماندل في أواخر عام 1963، مساهمة منه في النقاش العام الذي كان قد بدأ في كوبا قبل بضعة أشهر. جرى النقاش بين طرفين رئيسيين هما، من جهة، إرنستو تشي غيفارا (وزير الصناعة) ولويس ألفاريز روم (وزير المالية)، ومن جهة أخرى، ألبرتو مورا (وزير التجارة الخارجية) ومارسيلو فرنانديز فونت (رئيس البنك الوطني الكوبي).

بقلم

إريك توسان

جانبه، كان إرنستو تشي غيفارا قد طبق، بموافقة الحكومة، نموذجا آخر يُسمى نموذج التمويل من ميزانية الدولة (المعروف بالإسبانية باسم sistema de financiamiento presupuestario). كان النموذجان يتعايشان جنبا إلى جنب، وكان أنصار النموذج القادم من الكتلة الشرقية يشككون في النموذج الذي دافع عنه إرنستو تشي غيفارا ويسعون إلى التخلي عنه، في حين كان تشي غيفارا يرغب في توسيع نطاقه من خلال إثبات صلاحيته وتفوقه من منظور تعزيز الانتقال إلى الاشتراكية.

خلال إقامته التي استمرت سبعة أسابيع في كوبا في مارس-أبريل 1964، في خضم الحراك الثوري، التقى إرنست ماندل عدة مرات بشي غيفارا ومعاونيه ومعاوناته.

نُشرت وثائق «النقاش الكبير» ونوقشت علنا في كوبا في عامي 1963 و1964. ووزعت عشرات الآلاف من النسخ من مجلة وزارة التجارة الخارجية، ومجلة وزارة الصناعة، ومجلة «سوساليستا». وبعد ما يزيد قليلا عن أربعين عاما، تم تجميع تلك الوثائق في كتاب نُشر في كوبا عام 2006 من قبل «مركز دراسات

الفرنسية عام 1962 (3)، وقام بترجمته لمساعدته/اته وللحكومة بشكل عام.

استعان من يختلفون مع مواقف تشي، خلال النقاش، بـ«تشارلز بيتلهام» (عضو الحزب الشيوعي الفرنسي والمقرب من موسكو) لدعم مواقفهم، مما دفع «التشي» إلى الاستعانة بماندل لتعزيز موقفه.

شارك ماندل بنشاط في «النقاش الكبير»، ونشرت وزارة الصناعة إحدى مساهماته في مجلة الوزارة التي وزعت بعشرات الآلاف من النسخ. وجد «التشي» نفسه على خلاف مع أشخاص يشغلون مناصب وزارية قادمين من الحزب الشيوعي الستاليني السابق الموالي لموسكو، مثل كارلوس رافائيل رودريغيز، أو قادة سياسيين مثل بلاس روكا، رئيس الحزب الاشتراكي الشعبي (PSP)، وهو الحزب الشيوعي الموالي لموسكو، ومدير صحيفة «هوي» اليومية.

من المهم الإشارة إلى أنه في وقت «النقاش الكبير»، كان

نموذج الإدارة والحساب الاقتصادي المستورد من الكتلة الشرقية -ولا سيما من تشيكوسلوفاكيا- هو الذي يُطبق في القطاع الاقتصادي الكوبي الذي كان يتولى مسؤوليته ألبرتو مورا (وزير التجارة الخارجية) وكارلوس رافائيل رودريغيز (المسؤول عن معهد الإصلاح الزراعي)، وهو قيادي قريب من لموسكو. كان يُشار إلى هذا النموذج في النقاش الدائر في كوبا بمصطلحات متنوعة: نظام الاستقلال المالي، أو التسيير الذاتي، أو الحساب الاقتصادي. من

وانضم إلى هؤلاء، بناء على طلب الكوبيين، اثنان من الاقتصاديين الماركسيين الأجانب، هما إرنست ماندل وتشارلز بيتلهام. تناول ذاك النقاش بشكل خاص تمويل مؤسسات القطاع العام، ومكانة السوق والتخطيط، ودور قانون القيمة، ودور البنوك والائتمان، والمكانة النسبية للحوافز الفردية أو الجماعية، الأخلاقية أو المادية، ودور الضمير... وكان أحد الأسئلة

المركزية هو: ما هو دور السوق في السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها بعد ثورة مناهضة للرأسمالية وبدء الانتقال إلى الاشتراكية؟ فيما حاول ماندل إدخال مسألة الديمقراطية الاشتراكية وسلطة العمال في النقاش (1).

انحاز إرنست ماندل، في هذا النص، الذي وقعه بأحد أسمائه المستعارة «إرنست جيرمان» (2)،

إلى المواقف التي دافع عنها إرنستو تشي غيفارا. حمل المقال بالفرنسية عنوان «قانون القيمة، والتسيير الذاتي، والاستثمارات في اقتصاد الدول العمالية» وتمت ترجمته إلى الإسبانية من قبل ناشط تروتسكي كوبي شاب كان يعمل في وزارة العلاقات الخارجية الكوبية (Minrex). وقد اقنع التشي بعد قراءته النص بدعوة ماندل إلى كوبا في ربيع عام 1964. ومن الجدير بالذكر أن تشي كان قد تلقى من إرنست ماندل، كتاب «النظرية الاقتصادية الماركسية» فور صدوره باللغة

” وجد “التشي”

نفسه على خلاف

مع أشخاص

يشغلون مناصب

وزارية قادمين من

الحزب الشيوعي

الستاليني السابق

الموالي لموسكو

“

(1) أنظر:

Éric Toussaint, « Ernest Mandel, le Cuba révolutionnaire et Ernesto Che Guevara », Inprecor n°711712-, juillet 2023.

(2) كان إرنست ماندل يستخدم عدة أسماء مستعارة: إرنست جيرمان، وهنري فالين، وبير غوسيه، وفي الامية الرابعة، كان يستخدم الاسم المستعار «والتر».

(3) كان تشي يفهم اللغة الفرنسية ويتحدثها. ويُعد كتاب «النظرية الاقتصادية الماركسية» لإرنست ماندل، الذي نُشر لأول مرة عام 1962 لدى دار جوليارد، عملاً أساسياً يتألف من مجلدين أو أربعة مجلدات (حسب الطبعة، ولا سيما طبعة 18/10 عام 1969) يحلل الرأسمالية والقيمة الزائدة والانتقال الاشتراكي.

Ernesto Che Guevara, El Gran Debate sobre la (4) Centro de Estudios Che (1964-economía en Cuba (1963 Guevara, Ocean Press, 2006, 428 pages Ernest Germain, «The Law of Value in Relation to (5) Self-Management and Investment in the Economy of the Workers' States, Some remarks on the discussion in Cuba», World Outlook (Vol. 1, no. 14, 27 décembre 1963 Ernest Germain, «La loi de la valeur, l'autogestion et (6) les investissements dans l'économie des États ouvriers», revue Quatrième Internationale mars 1964 n°21, 1er 28-trimestre 1964, p. 20

أسبوعية باللغة الإنجليزية أصدرتها الأمانة الموحدة للأمم المتحدة الرابعة (5) في باريس ابتداء من شتنبير 1963، وكذلك في المجلة الناطقة بالفرنسية «الأممية الرابعة» (6) (Quatrième Internationale) في فبراير- مارس 1964. ويتجاوز محتواه بكثير السياق الكوبي في ستينيات القرن الماضي. إنه مقال ذو أهمية كبيرة في الوقت الحاضر ويستحق أن يوليه كل اهتمام أولئك الذين يرغبون في التخلص من الرأسمالية ويفكرون في السياسات التي ينبغي لحكومة ثورية أن تنتهجها. ■

17 يونيو 2026

تشي غيفارا» الذي تديره أليدا مارش، الزوجة الثانية للتشي، بالتعاون مع دار النشر الأسترالية «أوشن برس» (Ocean Press). يتضمن هذا الكتاب على وجه الخصوص خمس مقالات للتشي، واثنين لإرنست ماندل، وواحدة لتشارلز بيتلهام. وفي حين نُشرت العديد من نصوص ذلك النقاش الكبير باللغة الفرنسية، فإن النص الذي نعيد نشره هنا يكاد يكون مجهولاً، رغم أنه يحتوي على العناصر الأساسية المختلفة للنقاش. نُشر المقال في مجلة «ورلد أوتلوك» (World Outlook)، وهي مجلة

قانون القيمة، والتسيير الذاتي، والاستثمارات في اقتصاد الدول العمالية

بقلم

إرنست ماندل

قانون القيمة

في اقتصاد مرحلة الانتقال

مع مد وجزر، بين الاقتصاديين والمفكرين الماركسيين حتى يومنا هذا: إلى أي مدى بالضبط وفي أي مجال ينطبق قانون القيمة في اقتصاد فترة الانتقال؟

ستالين نفسه، حتى مع تشويشه للمسألة، اضطّر إلى الاعتراف بحقيقة بديهية بدأ الاقتصاديون الخروتشوفيون مع ذلك في التشكيك فيها: وهي أنه في الاقتصاد «الاشتراكي»، لا يمكن لقانون القيمة -العمل أن يكون منظماً للإنتاج، أي لا يمكن تحديد الاستثمارات.

في الاقتصاد الرأسمالي المتقدم، يحدد قانون القيمة الإنتاج

من خلال تأثير معدل الربح. يتدفق رأس المال نحو القطاعات التي يكون معدل الربح فيها أعلى من المتوسط، فيزداد الإنتاج فيها. ويتراجع رأس المال عن

كانت مسألة «تطبيق» نظرية القيمة في الاقتصاد

المخطط والمُشرك في مرحلة الانتقال عرضة لأسوأ أنواع الالتباس، ويرجع ذلك أساساً إلى ستالين الذي طرحها في كتابه الأخير بطريقة فظة وتبسيطية في آن: «هل قانون القيمة موجود (كذا) وهل ينطبق في بلدنا... نعم، إنه موجود ويتم تطبيقه». إن الأمر بديهي بالطبع (1)، فما دام التبادل قائماً، فإن إنتاج السلع يظل قائماً أيضاً، وبالتالي

فإن التبادل يخضع موضوعياً لقانون القيمة. ولن يزول هذا القانون إلا مع اندثار الإنتاج السلعي، أي مع إنتاج وفرة من السلع والخدمات.

لكن هذا لا يجيب على السؤال الملموس الذي يدور حوله النقاش الأساسي الذي بدأ في 1924-1925 بين بريوبراجنسكي وبوخارين، والذي لا يزال مستمراً، (1) نفسه.

تنشر المجلة الكوبية «Nuestra Industria» (صناعتنا - المجلة الاقتصادية)، وهي نشرة وزارة الصناعة، في عددها الثالث (أكتوبر 1963)، مقالين جدليتين بالغتي الأهمية، كتبهما على التوالي إرنستو تشي غيفارا والقائد ألبرتو مورا، وزير التجارة الخارجية. ويدل هذا الجدل على حيوية الثورة الكوبية، بما في ذلك في حقل النظرية الماركسية. وهي تتناول مجموعة من القضايا ذات الأهمية القصوى لبناء اقتصاد اشتراكي: دور قانون القيمة في الاقتصاد أثناء مرحلة الانتقال؛ واستقلالية المؤسسات والتسيير الذاتي؛ والاستثمارات من الميزانية أو عن طريق الاستثمارات الذاتية، وما إلى ذلك. ويكمن وراء هذه القضايا النقاش حول أمثل نموذج لاقتصاد مرحلة الانتقال في بلد متخلف، وهو نقاش كان قد شغل بال البلاشفة خلال الفترة 1923-1928، وقد عادت هذه المناقشة منذ ذلك الحين إلى الظهور، وإن كان ذلك على مستوى نظري أقل جودة بكثير، في يوغوسلافيا وبولندا وحتى في الاتحاد السوفيتي، خلال السنوات الأخيرة.

وجب توجيه الاستثمار بشكل متعمد نحو قطاعات أقل "ربحية" في المدى القريب وفقاً لقانون القيمة، لكنها أكثر ربحية وفقاً لمعيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد

“



القطاعات التي يكون معدل الربح فيها أقل من المتوسط، فينخفض الإنتاج فيها، على الأقل نسبياً. وعندما يتم تأمين وسائل الإنتاج، ولا يعود لسوق رؤوس الأموال وجود، ولا حرية لتدفقها وتراجعها، ولا يتشكل معدل ربح متوسط يمكننا من مقارنة معدلات الربح في كل فرع على حدة به، فمن الواضح أنه لم يعد هناك أي احتمال لأن يكون «قانون القيمة» «منظماً للإنتاج» بشكل مباشر.

وإذا كان «قانون القيمة» في بلد متخلف حقق ثورته الاشتراكية، هو الذي ينظم الاستثمارات، فإنها ستدقق بشكل تفضيلي نحو القطاعات التي تحقق أعلى عائد وفقاً لأسعار السوق العالمية. لكن، ولأن هذه الأسعار هي بالذات التي تحدد تركيز الاستثمارات في إنتاج المواد الخام، فإن هذه البلدان ستظل متخلفة. إن التخلص من التخلف، وتصنيع البلاد، يعني توجيه الاستثمار بشكل متعمد نحو قطاعات أقل «ربحية» في المدى القريب وفقاً لقانون القيمة، لكنها أكثر ربحية

وفقاً لمعيار التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للبلاد. وعندما نقول إن احتكار التجارة الخارجية أمر لا غنى عنه لتصنيع البلدان المتخلفة، فإننا نعني بالتحديد أن هذا التصنيع لا يمكن أن يتحقق بسرعة وبشكل متناغم إلا من خلال انتهاك متعمد لقانون القيمة (2).

ففي بلد متخلف، وبسبب ذلك التخلف بالذات، قد تكون الزراعة

في البداية أكثر «ربحية» من الصناعة؛ والحرف اليدوية والصناعة الصغيرة أكثر «ربحية» من الصناعة الكبيرة؛ والصناعة الخفيفة أكثر «ربحية» من الصناعة الثقيلة؛ والقطاع الخاص أكثر «ربحية» من القطاع المملوك للدولة. إن توجيه الاستثمارات وفقاً لـ «قانون القيمة»، أي وفقاً لقانون العرض والطلب على السلع التي تنتجها مختلف فروع الاقتصاد، سيعني إعطاء الأولوية لتنمية الزراعة التصديرية الأحادية؛ كما سيعني إعطاء الأفضلية لبناء أورش صغيرة للسوق المحلية بدلاً من مصانع الصلب للسوق الوطنية. وستعطي الأولوية لبناء مساكن مريحة للطبقات البرجوازية الصغيرة أو البيروقراطية - وهو استثمار يتوافق مع «تلبية طلب القادرين على الدفع» - على بناء المساكن الشعبية، التي سيتوجب دعمها مالياً. باختصار، ستتكرر جميع العيوب الاقتصادية والاجتماعية للتخلف، على الرغم من انتصار الثورة.

في الواقع، إن المغزى الحاسم لهذا الانتصار، ولتأمين وسائل الإنتاج الصناعية، والائتمان، ومنظومة النقل، والتجارة الخارجية - إلى جانب احتكار هذه الأخيرة - هو بالضبط تهيئة الظروف لعملية تصنيع تتجاوز قانون القيمة. فالأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يتم اختيارها بوعي - وبشكل ديمقراطي - تغلب على قانون القيمة لتحديد المراحل المتتالية للتصنيع. ولا تُعطى الأولوية لتحقيق أقصى عائد، بل لتقليص التخلف التكنولوجي، والقضاء على السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطني، وضمان التقدم الاجتماعي والثقافي السريع لجماهير العمال والفلاحين الفقراء، والقضاء السريع على الأوبئة والأمراض المتفشية، وما إلى ذلك.

ولهذا السبب، فإن تصنيع الدول العمالية يسلك مساراً مختلفاً عن مسار البلدان الرأسمالية، التي تُبنى فيها الصناعة انطلاقاً من القطاعات التي تلبى «طلب القادرين على الدفع» بسهولة أكبر.

إن انتهاك قانون القيمة أمر؛ أما تجاهله، فهو أمر مختلف تماماً. لا يمكن لاقتصاد الدولة العمالية أن يتجاهل قانون القيمة إلا على حساب خسائر يمكن تجنبها تُفرض على الاقتصاد، وتضحيات لا داعي لها تُفرض على الجماهير، كما سنوضح لاحقاً.

ماذا يعني ذلك؟ في المقام الأول، أن أي اقتصاد يجب أن يسير بصرامة في نطاق تكاليف الإنتاج الفعلية. هذه التكاليف لن تحدد الاستثمارات؛ فهذه الأخيرة لن تتجه تلقائياً نحو المشاريع «الأرخص». لكن التكاليف معروفة، مما يعني أن المبلغ الدقيق للدعم الذي تمنحه الجماعة للقطاعات التي قررت تطويرها على سبيل الأولوية معروف أيضاً. ثانياً، أنه لا بد من وجود أداة قياس مستقرة لهذه الحسابات؛ فبدون عملة مستقرة، لا يمكن التخطيط بدقة. ثالثاً، أنه بالنسبة لجميع القطاعات التي لا تفرض فيها الأولويات الاقتصادية أو الاجتماعية أي تفضيلات، فإن الاستثمارات ستسترشد فعلياً بـ «قانون القيمة» - على سبيل المثال بالنسبة لمختلف المحاصيل الزراعية المخصصة للسوق المحلية. رابعاً، طالما ظلت سلع الاستهلاك بضائع، وبصرف النظر عن السلع والخدمات التي تعتمد الدولة على دعمها - مثل المنتجات الصيدلانية، والمواد المدرسية

والتعليمية، والكتب، إلخ -، فإن تفضيلات المستهلكين ستحدد بحرية في السوق، وقانون العرض والطلب سيؤثر على الأسعار، وستقوم الخطة بتكييف مشاريعها الاستثمارية مع هذه التقلبات، في حدود المتاح من العملات الأجنبية، والمعدات، والمواد الخام، إلخ.

تبرز من هذه الملاحظات الأولية مشكلتان ذاتا أهمية أثارهما النقاش بين جيفارا ومورا: ما هي القيمة؟ وهل تعتبر وسائل الإنتاج سلعا في مرحلة الانتقال؟ يؤكد مورا أن القيمة ليست في جوهرها عملاً بشرياً مجرداً؛ بل هي «علاقة قائمة بين الموارد المحدودة المتاحة واحتياجات الإنسان المتزايدة» (ص 15). بل وأكثر من ذلك: فهو يرى أن القيمة هي «فئة ابتكرها الإنسان في ظل ظروف معينة ولأغراض معينة (!)» (ص 15).

من الواضح أننا نواجه هنا تشويهاً ذاتياً لمفهوم القيمة-العمل الماركسي، الذي حدد ماركس جوهره على أنه العمل البشري المجرد. وليس من قبيل الصدفة أن يشير مورا إلى اقتصاديين سوفيين «نيو-ماركسيين» (3)، الذين تعرضوا عن حق للهجوم في الاتحاد السوفييتي نفسه، بأنهم يسعون إلى إدخال نظرية القيمة الحدية بطريقة ملتوية. إن تصويره الذي مفاده أن «قانون القيمة هو المعيار الاقتصادي لتنظيم الإنتاج» في مرحلة الانتقال (ص 17) - على الرغم من تأكيده على أنه ليس المنظم الوحيد - يؤدي بالضرورة إلى فكرة وجود «تبادل لوسائل الإنتاج» حتى عندما تكون هذه الوسائل مؤمنة بالكامل، وأنه يوجد «بيع للسلع» حتى عندما تنتقل وسائل الإنتاج هذه من مؤسسة مملوكة للدولة إلى أخرى، وأن «التناقضات» بين المؤسسات الحكومية تبرر القول بوجود «تغيير في الملكية» خلال هذه التبادلات (ص 19). ومع ذلك، فإن هذه التأكيدات تتعارض مع الواقع ومع النظرية الماركسية. وفي جميع هذه القضايا، فإن تشي جيفارا محق تماماً في معارضته لمورا.

يؤكد مورا أنه إذا انحرفنا، في مجال الاستثمارات، عن قانون القيمة، فسيتعين علينا دفع «الثمن»؛ وبذلك، فإننا نحد تلقائياً من الموارد الاجتماعية المتاحة لتلبية احتياجات أخرى. هذا صحيح، وقد أكدنا نحن أنفسنا على ضرورة إجراء حساب دقيق لتكاليف الإنتاج في جميع المجالات. لكن بالافتقار على هذه الحقيقة الاقتصادية، وتجربتها من مضمونها الاجتماعي في عصر الانتقال، أي بتجاهل الصراع الطبقي، فإن مورا يخفي جانباً مهماً كاملاً من الإجابة.

يتمثل معنى الثورة في تهيئة الظروف لعملية تصنيع تتجاوز قانون القيمة

“



(2) «إن الاقتصاد المخطط للفترة الانتقالية، رغم أنه يقوم على قانون القيمة، فإنه ينتهكه مع ذلك في كل خطوة، ويؤسس العلاقات بين مختلف الفروع الاقتصادية، وبين الصناعة والزراعة في المقام الأول، على أساس التبادل غير المتكافئ. تلعب ميزانية الدولة دور الرافعة للتراكم القسري والتراكم المخطط. ومن المتوقع أن يتزايد هذا الدور مع التقدم الاقتصادي اللاحق. وبحكم التمويل الائتماني العلاقات بين التراكم القسري الذي تفرضه الميزانية وتقلبات السوق طالما أن هذه الأخيرة تؤثر...» إذا «حررنا» السوق السوفياتي الداخلي وأزلنا احتكار التجارة الخارجية، فسيصبح التبادل بين المدينة والريف أكثر تكافؤاً، وستتبع التراكم في القرية - وأعني التراكم الرأسمالي للمزارع والكولاك - مساره الطبيعي، وسنرى على الفور أن صيغ ماركس تنطبق أيضاً على الزراعة. وبمجرد السير في هذا الطريق، ستصبح روسيا بسرعة مستعمرة، ستكون بمثابة قاعدة لتنمية البلدان الأخرى. «ليون تروتسكي، «سائرين المنظر»، ص. 106 من المجلد الأول من الكائنات 1928-1940.

(3) من بينهم نوفوتشيولوف، كاتروفيتش، ونيمشينوف. وهذه المسألة تكمن أيضاً وراء النقاش الشهير حول الاستخدام المحتمل للريح كمعيار وحيد لتحقيق الخطة. في الواقع، هؤلاء الاقتصاديون هم المتحدون باسم البيروقراطية الاقتصادية، التي تطالب بزيادة حقوق مديري الشركات، ولا سيما الحق في التصرف في جزء من «الأموال غير القابلة للتقسيم» - أي المعدات الثابتة.

(4) من عام 1924 إلى عام 1927، وجه الفصل الستاليني انتقادات شديدة إلى المعارضة اليسارية -ولا سيما إلى بريوجانسكي- لرغبتها في «زيادة أسعار المنتجات الصناعية». كان بريوجانسكي قد اقترح ببساطة بيع المنتجات الصناعية «بأكثر من قيمتها» في القرية، وهو ما كان يمكن أن يتوافق تماماً مع انخفاض تدريجي في سعر البيع، بالنظر إلى الزيادة السريعة في إنتاجية العمل. ولكن عندما اتخذ الفصل الستاليني منعطف التصنيع المتسارع، رفعت أسعار السلع الاستهلاكية الصناعية بفرض ضرائب غير مباشرة باهظة للغاية، ففي حين أن ضريبة المبيعات لم تبلغ في عام 1928 سوى 17,9% من إجمالي المبيعات الفعلية للتجارة بالتجزئة، فقد ارتفع إلى 78,1% منها في عام 1932، وفي عام 1936، بلغ حجم المبيعات الاسمي لهذا القطاع 107 مليارات روبل، منها 66 مليار روبل ضرائب و 41 مليار روبل فقط مبيعات حقيقية ! انظر L. H. Hubbard, Commerce et répartition en URSS, Paris, 1938.

دقيق تفرض نفسها بأسباب أكثر مما هي عليه في بلد كبير مثل الاتحاد السوفيتي، الذي كان يعتمد إلى حد كبير على الاكتفاء الذاتي.

تمت الصادرات وفقاً للأسعار السائدة في السوق العالمية. ولكيلا تشكل هذه الصادرات نزيفاً مستمراً للاقتصاد الوطني - الملزم بإجرائها بأي حال من الأحوال للحفاظ على استمرار الصناعة والتصنيع من خلال الواردات - يجب أن تكون تكاليف إنتاج السلع المصدرة أقل بشكل عام من الأسعار التي يتم الحصول عليها في السوق العالمية. يجب أن يكون الهدف هو التخلص تدريجياً من جميع الصادرات الخاسرة، حتى لا يكون التصدير مجرد وسيلة لتزويد الاقتصاد الوطني بالإمدادات فحسب، بل أيضاً مصدراً مهماً للتراكم، ووسيلة لتغطية جزء من تكاليف التصنيع - جزء من تكاليف عدم الالتزام بقانون القيمة في السوق الوطنية! - من قبل الخارج. كما أن الاتجاه التصاعدي للأسعار السائدة للسكر في السوق العالمية يخلق إطاراً مواتياً لنجاح مثل هذه السياسة. إن التنوع التدريجي للصادرات، الذي من المفروض أن يجعل الاقتصاد الكوبي مستقلاً عن التقلبات المستقبلية لأسعار السكر في السوق العالمية، يجب أن يؤدي إلى اختيار منتجات تصديرية أخرى تظل تكاليف إنتاجها أقل من الأسعار التي يتم الحصول عليها عند التصدير - أي أقل من متوسط الأسعار في السوق العالمية.

لكن مورا يخلط بين ضرورة إجراء كل هذه الحسابات بأدق الطرق وبين توسيع نطاق تطبيق قانون القيمة في الاقتصاد الكوبي. إن هاتين الظاهرتين ليستا متطابقتين؛ بل قد تكونان متناقضتين بشكل مباشر.

يحدد قانون القيمة قيمة تبادل السلع بناءً على كمية العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها. ومفهوم العمل «الضروري اجتماعياً» يُحدد بدوره بمتوسط مستوى إنتاجية العمل في البلد، وكذلك بمفهوم الاحتياجات القابلة للتحقيق مالياً للمجتمع - والتي لا يمكن الخلط بينها مطلقاً وبين الاحتياجات البشرية أو الاحتياجات الاجتماعية من منظور موضوعي. في بلد متخلف مثل كوبا، قد يبدو أي إنتاج في العديد

ففي الواقع، لا يمكن العمل في اقتصاد فترة الانتقال - ولا في أي اقتصاد آخر يضم طبقات اجتماعية مختلفة - باستخدام مجتمعات مثل «الدخل الاجتماعي»، و«التكاليف الاجتماعية»، و«السعر الاجتماعي للاستثمارات»، دون طرح السؤال في الوقت نفسه: «من سيفرض على الآخر دفع الثمن؟» إن المجتمع في فترة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ليس مجتمعاً متجانساً. ومن خلال اتباع سياسة ملائمة في مجالات الاستثمار، والأسعار، والأجور، والتجارة الخارجية، وما إلى ذلك، يمكن للدولة العمالية أن تعمل بحيث يتم تحميل التكاليف الاجتماعية للاستثمارات ذات الأولوية - مثل رفع أعداد الطبقة العاملة؛ ورفع مستوى معيشتها، ومؤهلاتها، وثقافتها، ووعيها؛ تعزيز دورها القيادي

في الدولة والاقتصاد؛ وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية، وما إلى ذلك - لطبقات اجتماعية أخرى: بقايا الطبقات القديمة، ورجال الأعمال، والتجار، والفلاحين. وفي اقتصاد ينمو، فإن هذا الثمن الاقتصادي، الذي يدفعه بشكل خاص التجار، والحرفيون والفلاحون المستقلون، قد يترافق مع ارتفاع في مستوى معيشتهم هم

بالذات، شريطة أن يكون هذا الارتفاع أقل مما كان سيكون عليه في إطار «التطبيق الحر لقانون القيمة» -عبر تطبيق، على سبيل المثال، ضريبة تصاعدية على الدخل(4).

قانون القيمة والتجارة الخارجية

من الواضح أن كل ما سبق لا يشكل سوى إطار عام للإجابة على المشاكل المحددة التي تثيرها مسألة الحساب الاقتصادي وتوجيه الاستثمارات في كل دولة عمالية على حدة. وهنا، فإن مورا محق عندما يؤكد (ص. 18) أنه في بلد صغير مثل كوبا، الذي يعتمد اعتماداً تاماً على التجارة الخارجية لتشغيل صناعته بشكل يومي -قطع الغيار والمواد الخام- ولتنجيز مؤسساته الجديدة، فإن الحاجة إلى حساب اقتصادي



من الفروع الصناعية «ضروريا

اجتماعيا»، على الرغم من انخفاض مستوى الإنتاجية بشكل كبير. وبالتالي، فإن الإشارة إلى قانون القيمة، بدلا من أن يحل مشكلة الارتفاع السريع لإنتاجية العمل والتحول التكنولوجية التي ينبغي أن تشهدها هذه الصناعات، لا يمكنه إلا أن يزيد من غموضها. لأن قانون القيمة سيميل إلى إبقاء الشركات البالية على قيد الحياة، طالما استمرت حالة الندرة، طالما لا توجد حرية حركة رؤوس الأموال ولا حرية استيراد البضائع التي تحفز منافسة هذه الشركات.

وبعيدا عن توسيع نطاق تطبيق قانون القيمة، فإن اعتماد كوبا على التجارة الخارجية يستلزم إجراء حساب اقتصادي للتكاليف الدولية المقارنة، مما يؤدي إلى اختيار معايير اقتصادية للحكم، مستقلة عن أي «قانون» جامد. وتفرض الحاجة إلى ضمان إمداد البلاد بقطع الغيار والمواد الخام حجما معينا من الصادرات، حتى لو كانت هذه الصادرات تُجرى بخسارة. وتفرض الحاجة إلى الحفاظ على المستوى الحالي للصناعات التي تعتمد على الإمدادات الأجنبية وتطويرها، البحث بأسرع ما يمكن، عن صادرات مربحة مقارنة بأسعار السوق العالمية -حتى لو كان ذلك يعني توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحقق بالفعل أرباحا مقارنة بالسوق المحلية، والتي تباع بضائعها بالفعل بقيمتها التبادلية. إن إمكانية التصدير بربح، واستخلاص موارد إضافية من الصادرات، وتحويل التجارة الخارجية إلى مصدر ثابت للتراكم الاشتراكي، تسمح، علاوة على ذلك، بتحرير الاقتصاد من طغيان «قانون القيمة»، أي أنها تتيح تطوير صناعات جديدة، على الرغم من أن تكاليف إنتاجها ستكون في البداية أعلى من أسعار المنتجات المستوردة، دون خفض مستوى المعيشة أو معدل التراكم في البلاد. هذا جانب من الديالكتيك الحقيقي لتبعية التجارة الخارجية وتأثير قانون القيمة، وهو بالتأكيد أكثر تعقيدا مما يعتقده الرفيق مورا!

قانون القيمة

واستقلالية اتخاذ القرار

في الشركات

ترتبط مسألة نطاق تطبيق قانون القيمة، في النقاش الذي احتدم في العديد من الدول العمالية، ارتباطا وثيقا بمسألة استقلالية قرار الشركات في مجال الاستثمارات. بل إن بعض المؤلفين اليوغوسلافيين صاغوا في هذا الصدد عقيدة جديدة يجب إخضاعها لتحليل نقدي: «بدون حق جماعات التسيير الذاتي



ارنست ماندل عام 1971

والمنتجات المساعدة، ومصادر الطاقة عند الحاجة- إما نحو السلع التي يفتقر إليها عمالها أو سكان المنطقة التي تقع فيها هذه الشركات. وهكذا، فإن معايير المصلحة القطاعية أو المحلية ستتغلب على الأولويات الوطنية، ليس لأن قانون القيمة «مُتجاهل»، بل على وجه التحديد لأنه يُطبق! وسيكون ذلك، مرة أخرى، توجيه للتصنيع نحو «المسار التقليدي» الذي يسلكه في الإطار التاريخي للرأسمالية، بدلا من إعادة توجيهه وفقا لمتطلبات اقتصاد مخطط وطنيا.

يمكن السعي إلى التوفيق بين متطلبات التخطيط الوطني ومتطلبات تخصيص صندوق استثماري كبير للشركات المسيرة ذاتيا. وقد تكون الوسيلة المختارة لتحقيق هذه الغاية هي فرض ضريبة لصالح صندوق وطني للتنمية ولصندوق لتسوية التنمية الإقليمية. ومن الواضح أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح، لكنها لا تحل المشكلة على الإطلاق.

وبما أن الاقتصاد المتخلف يتميز بتحديدات بكون الشركات ذات الإنتاجية العالية لا تزال فيه استثناء وليست القاعدة، فإنه يكفي ترك جزء من فائض إنتاجها الصافي لها حتى لا يتزايد التفاوت في التنمية بين المناطق الصناعية والمناطق غير الصناعية، والتفاوت في التنمية والدخل بين الشركات المتخلفة أو التي لا تتمتع إلا بمستوى متوسط من الإنتاجية والشركات «المتطورة» تقنيا، يزداد بدلا من أن يتناقص. ولا بد من التأكيد على هذه الفكرة الأساسية في الماركسية: إن أي حرية اقتصادية، وأي «استقلالية في اتخاذ القرار»، وأي «عفوية» ستزيد من التفاوت طالما

في التصرف في جزء كبير من الفائض الاجتماعي، لن يكون هناك تسيير ذاتي حقيقي» (5). يجب أن يتناول هذا التحليل المشكلة من جانبين: الفعالية الاقتصادية (معايير تفضيل اختيار مشروع استثماري على آخر) والفعالية الاجتماعية والسياسية (النجاحات المحققة في مكافحة البيروقراطية والتبقرط).

فكلما كان البلد متخلفا، كلما سادت فيه ظروف نقص شبه شامل، ليس فقط في قطاع وسائل الإنتاج بل في العديد من سلع الاستهلاك الصناعية -على الأقل بالنسبة للغالبية العظمى من السكان- وكلما كانت ممارسة الاستثمار الذاتي ضارة، زادت خطورة السماح لمجموعات التسيير الذاتي بأن تحدد بنفسها المشاريع ذات الأولوية للاستثمارات الإنتاجية.

من الواضح بالفعل أنه في ظل ظروف النقص شبه العام في المنتجات الصناعية، يمكن أن تكون جميع مشاريع الاستثمار تقريبا مربحة اقتصاديا، شريطة ألا تكون قد ارتكبت أخطاء اقتصادية جسيمة. فكل مؤسسة صناعية أو زراعية مربحة تقريبا -توفر صندوقا استثماريا- تشبه جزيرة منعزلة وسط بحر من الاحتياجات غير الملباة. ومن ثم، فإن الاتجاه الطبيعي للاستثمار الذاتي سيكون التوجه نحو الاحتياجات الأكثر إلحاحا، سواء على المستوى المحلي أو في كل قطاع.

بعبارة أخرى: إذا كانت الشركات المسيرة ذاتيا تمتلك صندوقا واسعا للاستثمار الذاتي، فستميل إلى توجيه استثماراتها إما نحو السلع التي تفتقر إليها بشدة -مثل بعض السلع الرأسمالية، والمواد الخام،

يمكنها فعلها أن تحفز النمو المستمر للإنتاج والإنتاجية في الشركات.

صحيح أن الحماس الإبداعي، والتطور الحركي للبروليتاريا على الابتكار والتنظيم، يشكلان، في نظام ديمقراطي اشتراكي حقيقي، محركاً قوياً لزيادة الإنتاج. لكن من الخطأ المثالي والإرادي الافتراض أنه في مناخ من الفقر - وهو أمر لا مفر منه في بلد متخلف مباشرة بعد انتصار الثورة الاشتراكية - يمكن لهذا الحماس أن يستمر لفترة طويلة دون بنية تحتية مادية كافية.

ويُعد مثال الاتحاد السوفيتي، حيث أظهر البروليتاريا حماساً وروحاً من التضحية لا مثيل لهما في السنوات الأولى التي أعقبت ثورة أكتوبر، مثالاً مفيداً في هذا الصدد: فترة طويلة من الحرمان تؤدي حتماً إلى تزايد السلبية لدى العمال، حيث تتفوق الشواغل المادية اليومية على الحضور المنتظم للاجتماعات.

(5) وهكذا يقول ميلينيتي بوفيتش، في مقال بعنوان «الإدارة الذاتية والتخطيط»: في المقابل، في قطاع إعادة الإنتاج الاجتماعي الموسع، وفي تطوير نظام الاستثمار على أساس علاقات جديدة، فإن نتائجنا أقل إقناعاً، على الرغم من اتخاذ الخطوات الأولى في هذا الاتجاه. إن إقامة علاقات غير إدارية، علاقات اقتصادية، في هذا المجال، تعني ببساطة إقامة علاقات ائتمان وفائدة (!)، واتخاذها كأساس [...]

يمكن قبل كل شيء حل التناقض الناشئ عن حقيقة أن الموارد المستخدمة في التكاثر الاجتماعي تُستقطع بالجوء حصراً إلى الإكراه الإداري - الضرائب، والرسوم، والمساهمات - وتُنزع من تنظيم العمل دون أن يصبح هذا الأخير، من ناحية أخرى، «مالمًا» لها؛ فمنظمة العمل تتطور في الواقع ضمن نظام ائتماني موحد تكون فيه هذه الموارد في آن واحد «ملكها» و«مشاركة» - المادة II. [...]

ومن ناحية أخرى، يمكن تجنب أن تكون المعايير الذاتية والسياسية هي الوحيدة التي تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمارات. وغني عن القول إن هذه الطريقة لا يمكن ولا يجب أبداً أن تُدفع إلى أقصى حدودها. لكن يمكن بناء نظام تتناول فيه القرارات السياسية التوجه العام للسياسة الاقتصادية، بينما يتم توزيع الموارد المخصصة للاستثمارات وفقاً لآلية الائتمان، بناءً على معايير مالية ومادية (!) محددة بدرجة أكبر أو أقل من الدقة. وبالتالي هذا النهج، يتم أيضاً «نزع الطابع السياسي» عن عملية التكاثر الموسع، وهذا «نزع الطابع السياسي» ليس مطلقاً. بل يتحقق بقدر ما يجب تجريد البيروقراطية من قاعدتها في هذا المجال كما في المجالات الأخرى.

Questions actuelles du socialisme, n° 70, juillet-68-septembre 1963, pp. 67

(6) لا يطبق هذا بالطبع على الهيئات التي توزع مركزياً المواد الخام، وسلع التجهيز، وأحياناً حتى سلع الاستهلاك، والتي تشكل حاضنة حقيقية للبيروقراطيين الفاسدين.

(7) «إن التنسيق بين هذه العناصر الثلاثة، أي التخطيط الحكومي والسوق والديمقراطية السوفيتية، هو وحده القادر على ضمان التوجيه الصحيح للاقتصاد في مرحلة الانتقال، وضمان ليس التخلص من التفاوتات في غضون بضع سنوات - فهذا من قبيل اليوتوبيا - بل التخفيف من حدتها، وبالتالي، تبسيط أسس ديكتاتورية البروليتاريا إلى أن تأتي انتصارات ثورية جديدة لتوسع نطاق التخطيط الاشتراكي وتعيد بناء نظامه

Léon Trotsky, « L'économie soviétique en danger », (p. 127, 1940-tome I des Écrits 1928

الحقيقية للتصرف فتكمن على مستوى الشركات (6). فكلما تم ترك موارد تتجاوز صندوق الاستهلاك - من الإيرادات الموزعة والاستثمارات الاجتماعية - تحت التصرف الحر للشركات، كلما تم تحفيز البيروقراطية على وجه التحديد، على الأقل في مناخ الندرة والفقر المنتشرين؛ وكلما زادت تجاوزات الفساد والسرقة وإساءة الاستخدام والتزوير في السجلات، وهي تجاوزات غير موجودة على

مستوى لجنة التخطيط، ولو لمجرد عمليات التدقيق المتعددة. وقد أكدت التجربة الملموسة لـ «اللامركزية» في يوغوسلافيا، بالمناسبة، أنها كانت مصدراً هائلاً لعدم المساواة والبيروقراطية على مستوى الشركات.

ولكن ألا تنطوي

إمكانية المركزة الكاملة

لموارد الاستثمار على مستوى الدولة على خطر اتباع سياسة اقتصادية شاملة تقوي البيروقراطية، كما كان الحال في روسيا الستالينية؟ بالطبع. لكن السبب في ذلك لا يكمن في المركزية بحد ذاتها؛ بل يكمن في غياب الديمقراطية العمالية على المستوى السياسي الوطني (7). وهذا يعني أن الضمانة الحقيقية ضد البيروقراطية تعتمد على الجمع بين الإدارة العمالية على مستوى المؤسسة والديمقراطية العمالية على مستوى الدولة. وبدون هذا الجمع، فإنه حتى استقلالية المؤسسات لن تقلل شيئاً من الطابع الاستبدادي والبيروقراطي، والمخطئ في كثير من الأحيان، في قراراته الاقتصادية المتخذة على مستوى الحكومة ولجنة التخطيط. أما مع هذا الجمع، فإن مركزية الاستثمارات - بعد أن تُحدد الأولويات ديمقراطياً، على سبيل المثال من خلال المؤتمر الوطني لمجالس العمال - لا تشجع التبرق، بل على العكس، تقضي على أحد مصادره الرئيسية.

قانون القيمة

والتسيير الذاتي

لا يمكن أن تشكل «المشاركة المادية» في الشركات «حافزاً» في مجال الاستثمارات. لكن «المشاركة المادية» في مجموعات التسيير الذاتي

تواجد جنباً إلى جنب شركات أو أفراد أقوياء وضعفاء، أغنياء وفقراء، محظوظون ومحرمون من حيث موقع تواجدهم، وما إلى ذلك. ولهذا السبب، بالمناسبة، فإن آلية قانون القيمة، وفقاً لماركس، تؤدي إلى نفي ذاتها، حيث تؤدي المنافسة حتماً إلى الاحتكار.

وبالتالي، فإن المنطق الاقتصادي للاقتصاد المخطط يدعم تماماً الاستثمارات الإنتاجية عن طريق الميزانية، على الأقل

بالنسبة لجميع الشركات الكبرى. وما يجب تركه للشركات هو صندوق استهلاك واسع بما يكفي للسماح بتحديث معداتها عند كل تجديد للمعدات الثابتة - أي الاستثمار الإجمالي. ولكن يجب أن تُنفذ جميع الاستثمارات الصافية وفقاً للخطة، في القطاعات والمواقع

المختارة بناء على معايير الأفضلية المستمدة من نظرة شاملة للمجتمع واقتصاده. وفي هذا الصدد أيضاً، فإن أطروحة الرفيق جيفارا هي الصحيحة.

لقد تم السعي إلى إخفاء هذه المسألة، لا سيما في الاتحاد السوفيتي، من خلال ربطها بمسألة الحوافز المادية للمؤسسات. وقد انتقد العديد من الاقتصاديين السوفييت الحوافز التي لا تزال تُستخدم حتى اليوم في اقتصاد الاتحاد السوفيتي لحث المؤسسات (?) على تنفيذ الخطط. وهذا النقد صحيح بشكل عام. فهو لا يفعل سوى تكرار ما كان الماركسيون المناهضون لستالين قد نددوا به منذ سنوات عديدة. ولكن يكفي دراسة حجج هؤلاء الاقتصاديين بعناية لنذكر أن الأمر يتعلق في الواقع بالمكافآت المادية للبيروقراطيين، التي يُفترض أن يكون زيادتها حجمها، بطريقة ما، الحافز الأساسي لتوسيع إنتاج الشركات.

وهنا بالذات، يؤكد بعض أنصار التسيير الذاتي، لا سيما في يوغوسلافيا، أن لامركزية قرارات الاستثمار ستكون ضماناً قوية ضد البيروقراطية. هذه الفرضية قائمة على خلط بين الأمور. فاليوغوسلافيون محقون في التأكيد على أن سلطة البيروقراطية تتزايد بقدر ما تتصرف بحرية في الفائض الاجتماعي. لكن الفنيين والاقتصاديين في لجنة التخطيط لا «يتصرفون» بهذا الفائض إلا في شكل أرقام على الورق؛ أما السلطة



لذلك، من الضروري ربط التسيير الذاتي بقدرة العمال على تقييم نجاح أي جهد لزيادة الإنتاج على الفور من خلال تحسن مستوى معيشتهم. والأسلوب الأبسط والأكثر شفافية هو توزيع جزء من صافي دخل الشركة على العمال، في شكل راتب إضافي عن شهر واحد أو عدة أشهر، على أن يزداد أو ينخفض مبلغ هذا الراتب تلقائياً تبعاً لمستوى هذا الدخل. كما أن المشاركة المادية الجماعية للعمال في إدارة الشركات تتفوق على الأجر بالقطعة، من حيث أنها لا تثير الانقسامات والصراعات داخل مجموعة العمال، ومن حيث أنها تتوافق بشكل أفضل مع النهج المعاصر، الذي أضحي فيه يولي الأداء الفردي أدنى أهمية من التنظيم العقلاني للعمل الذي أصبح هو الأهم.

يبدو أن التسيير الذاتي -وليس مجرد الرقابة العمالية- هي النموذج المثالي لتنظيم الشركات الاشتراكية. لكنها لا تنطوي بأي حال من الأحوال على المنافسة غير المحدودة إلى حد ما بين الشركات، التي تنشأ عن استقلاليتها في مجال الأسعار والاستثمارات. لا يمكن لهذا الاستقلالية إلا أن تعيد إنتاج سلسلة من العيوب المتأصلة في النظام الرأسمالي: استغلال المواقع الاحتكارية في تحديد الأسعار والدخل؛ والجهود الرامية إلى الدفاع عن هذه الاحتكارات من خلال «إخفاء» الاكتشافات والتطورات التقنية؛ والإسراف والازدواجية في الاستثمارات؛ التكاليف الباهظة الناجمة عن أخطاء اتخاذ القرار، التي تتكشف لاحقاً في السوق، بما في ذلك إغلاق الشركات؛ وعودة ظهور البطالة، وما إلى ذلك. وهي عديمة الفائدة وضارة من الناحية الاقتصادية، ولا تشكل بأي حال ضماناً كافية ضد البيروقراطية، كما أشرنا أعلاه.

وفي هذا الصدد، لا يزال النقاش التي خاضه لينين وتروتسكي ضد أطروحات «المعارضة العمالية» تحتفظ بقيمتها الكاملة. فالماركسية لا تختلط مع المذهب النقابي الذي ينحو إلى الفوضوية. إن الضمانة الحقيقية للسلطة العمالية يجب إرساؤها على المستوى السياسي، أي على مستوى الدولة؛ فأي حل آخر هو حل خيالي، أي أنه سيصبح عديم الفاعلية على المدى الطويل ومصدراً لعودة ظهور بيروقراطية قوية. ولكل هذه الأسباب، فإن التسيير الذاتي لا ينطوي بأي حال من الأحوال على اللجوء بشكل أوسع إلى «قانون القيمة» مقارنة بالتخطيط المركزي (8). وتبقى المعطيات الأساسية للمشكلة كما هي. يجب إجراء حسابات دقيقة لتكاليف الإنتاج، ومعرفة ما إذا

كان إنتاج كل سلعة مدعماً أم لا. لكن لا شيء يبرر الاستنتاج بأن الأسعار يجب أن «تحدد وفقاً لقانون القيمة»، أي وفقاً لقانون العرض والطلب. وإن كان لهذا الاستنتاج معنى ما فيما يتعلق بوسائل الاستهلاك، فإنه يفتقر إلى المعنى بالنسبة لوسائل الإنتاج التي، ونكرر ذلك، ليست سلعة، على الأقل في غالبيتها العظمى. وحتى وسائل الإنتاج التي لا تزال سلعة -تلك التي ينتجها القطاع الخاص أو التعاوني لتسليمها إلى الدولة، وتلك التي توفرها الدولة للشركات الخاصة أو التعاونيات- لا يمكن «بيعها بقيمتها» خشية تشجيع التراكم الأولي الخاص، في ظل ظروف معينة، على حساب التراكم الاشتراكي. ولكن إذا لم تُباع وسائل الإنتاج «بقيمتها»، فإن «قيمة» وسائل الاستهلاك تتغير بشكل جذري.

”

وبالتالي، فإن الأسعار هي أدوات للتخطيط الاشتراكي ولا يمكن أن تكون سوى كذلك في مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وحين نقول «أداة للتخطيط» فذلك يعني أيضاً «أداة لتحديد توزيع الدخل القومي بين الاستهلاك

والاستثمار»، و«أداة لتحديد توزيع الدخل بين مختلف الطبقات والشرائح في البلد». إن ترك تحديد هذا التوزيع لـ«قانون القيمة» يعني، في التحليل النهائي، تركه لـ«قوانين السوق»، ولـ«قانون العرض والطلب»، أي لآلية الاقتصاد التلقائية. وهي الآلية الاقتصادية التي ستعيدنا سريعاً إلى اقتصاد من النوع شبه الاستعماري. لكن القول بأن الأسعار لا يمكن أن يحددها قانون القيمة لا يعني بأي حال من الأحوال أنها يمكن أن تكون مستقلة عنه. فلا يمكن للمجتمع أبداً أن يوزع فيما أكثر مما أنتج، وإلا فإنه سيقوم تدريجياً بتدمير ثرواته المتراكمة وسيصبح أكثر فأكثر فقراً بالمعنى المطلق للكلمة. لذا يجب أن يكون المجموع الكلي للأسعار مساوياً للمجموع الكلي لقيم السلع المنتجة - شريطة ألا يكون هناك أي نوع من انخفاض قيمة العملة. إن توزيع بعض المنتجات -سواء كان تجارياً أو محاسبياً- بأقل من قيمتها - أي الدعم! - يؤدي تلقائياً إلى توزيع منتجات أخرى بأكثر من قيمتها. فبدون حساب دقيق لتكاليف الإنتاج؛ وبدون نظام محاسبة

يسجل بدقة، لكل منتج، إلى جانب السعر الذي تحدده الدولة، التكلفة الحقيقية وحجم الدعم -أو الضريبة-، لن تكون هناك إمكانية للتخطيط العلمي الحقيقي، بل والأكثر والأهم من ذلك أنه لن يكون هناك حافز للديناميكية الاقتصادية الأساسية لعصر الانتقال: تلك التي ترفع تدريجياً فرعاً صناعياً جديداً تلو الآخر إلى درجة تجعله «تنافسياً» مقارنة بالأسعار في السوق العالمية، حتى اللحظة التي تعلن فيها الاشتراكية انتصارها الوشيك عندما تعمل الصناعة المُشركة بأكملها بإنتاجية تفوق إنتاجية الصناعة الرأسمالية الأكثر تقدماً.

في تلك اللحظة، قد يتحكم «قانون القيمة» نظرياً في ديناميكية الدولة العمالية -أو بالأحرى:

مجموعة الدول العمالية؛ لأنه يبدو مستبعداً أن تتحقق هذه الحالة أولاً «في بلد واحد». ولكن في اللحظة بالذات التي تكون فيها على وشك الانتصار، يختفي سبب وجودها. فلا يمكن تجاوز أعلى مستوى للإنتاجية تم بلوغه في ظل الرأسمالية في

“

جميع القطاعات، دون الاقتراب من مستوى الوفرة الذي يبدأ عنده الإنتاج السلعي في التدهور. في الدولة العمالية، لا يمكن لـ«قانون القيمة» أن يوجه الاستثمارات إلا بالقدر الدقيق الذي يتلشى فيه، وتتلشى معه جميع الفئات الاقتصادية الناتجة عن الندرة النسبية للموارد المادية. ■

I دجنبر 1963

(8) يعبر بعض المؤلفين اليوغوسلافيين عن هذا الأمر بطريقة صائبة للغاية. انظر، على سبيل المثال، الدكتور راديفوي أوفاليك «على الرغم من أنه يمكن الاستفادة على نطاق واسع من السوق المفتوحة، إلا أنها لا يمكن أن تكون المنظم الوحيد أو حتى الرئيسي للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية في بلد اشتراكي». ويضيف: «تكمّن أهمية التوجيه المخطط للتنمية الاقتصادية في ظل ظروف الاشتراكية، قبل كل شيء، في إمكانية المتاح للنظر إلى الربحية من منظور الاقتصاد ككل، وليس من منظور كل وحدة اقتصادية على حدة... وهذا هو الحال في جميع القطاعات التي تشهد تركيزاً عالياً لرأس المال (9)، مثل إنتاج وسائل الإنتاج والمواد الخام، التي لا يمكن أن تتطور أبداً على أساس التقلبات العشوائية للسوق، مع اعتبار معدل الربح الحافز الوحيد».

Socialist Thought and Practice, n° 6, pp. 47 et 55.

الذكرى الـ 250 لاستقلال الولايات المتحدة؛

الاستعمار، والغزو، والإبادة،

وتفوق العرق الأبيض... جذور سياسة ترامب



باتريك لوموال

باتريك لو موان هو عضو
في لجنة التكوين في الحزب
الجديد المناهض للرأسمالية -
أنتيكابيتاليست، وهو تنظيم عضو
في الأممية الرابعة في فرنسا.

تتمحور حول المسيحية و«المهمة الحضارية» للغرب
في القارة الأمريكية.

وقد بدأ ذلك في وقت مبكر، ومن دون أي مراسم
خاصة، يوم 23 مارس 2026، عبر خطوة سياسية ليست
عرضية بأي حال: نصب تمثال لكريستوفر كولومبوس
بالقرب من البيت الأبيض. وقد شُيّد التمثال من بقايا
تمثال جرى تفكيكه وإلقاؤه في المياه بمدينة بالتيمور
خلال احتجاجات حركة «حياة السود مهمة» عام 2020.
فمنذ ذلك العام، لم يعد كريستوفر كولومبوس يُحتفى
به في كل مكان باعتباره بطلاً؛ إذ اختارت ولايات ومدن

(1) «الاحتفال بالذكرى الـ 250 لأمريكا» - البيت الأبيض.
(2) منذ سبتمبر 2025، لم يعد اسمه وزارة الدفاع، بل استعاد الاسم
الذي كان يحمله بين عامي 1789 و1949.
(3) «ترامب والحرب الاستعمارية الأمريكية التي لا تنتهي»، فريد
عبد الوهاب، باسكال بلانشار وبيير هاسكي، 26 يناير 2026، Le
Grand Continent.
(4) «الإمبريالية؟» و«واقعية» وفقاً للاستراتيجية الدفاعية الجديدة
للولايات المتحدة»، مايا كاندل، 26 يناير 2026، Mediapart.
(5) «ترامب والحرب الاستعمارية الأمريكية التي لا تنتهي»، مرجع
سابق.

«عندما يصبح، في سياق الأحداث البشرية، من الضروري لشعب ما أن يحل
الروابط السياسية التي كانت تربطه بشعب آخر، وأن يتبوأ، بين قوى الأرض،
المكانة المنفصلة والمتساوية التي تمنحه إياها قوانين وإله الطبيعة، فإن
احترام الرأي العام للبشرية يفرض عليه أن يعلن الأسباب التي تدفعه إلى
الانفصال».

توماس جيفرسون، 4 يوليو 1776.

هذا الشكل الجديد من الإمبريالية الأمريكية لم
يعد يدّعي الدفاع عن الحرية والديمقراطية، بل يؤكد
إرادته في «استعادة السلام عن طريق القوة من أجل
عصر ذهبي جديد لأمريكا(4)»، كما جاء في وثيقة
«استراتيجية الأمن القومي» لوزارة الدفاع الأمريكية
المنشورة في 23 يناير 2026. ويكشف هذا النص،
الذي لا ترد فيه كلمة «الديمقراطية» ولو مرة واحدة،
أنه لم يعد هناك حلفاء أو أعداء دائمون؛ فما يحكم هو
فقط قانون القوة ومصالح الولايات المتحدة.

يريد ترامب أن يحتل مكاناً
في التاريخ إلى جانب كبار الرؤساء
الذين انتصروا في الحروب أو استولوا
على أراضٍ جديدة. وليس من قبيل
الصدفة أن يكون خطاب تنصيبه
قد أشار إلى الرئيس ماكينلي، الذي
بادر إلى بناء إمبراطورية استعمارية
أمريكية في أواخر القرن التاسع
عشر، امتدت من الفلبين إلى
بورتوريكو وكوبا، كما أشار إلى
ثيودور روزفلت وفرانكلين ديلانو
روزفلت(5). ولكي ندرك حجم الرهانات المطروحة، لا
بد إذن من العودة إلى التاريخ التأسيسي لهذا البلد.

الاحتفال باستقلال 1776... أم باحتلال 1492؟

يجري الإعداد لهذا الاحتفال باستقلال 4 يوليو
1776 من خلال تنظيم صلوات عامة وقراءات للكتاب
المقدس في أجواء احتفالية مهيبه، تروّج لرواية تاريخية

بقلم

باتريك لوموال

غداة انتخابه، أصدر ترامب، في 20 يناير 2025،
مرسوماً بعنوان «الاحتفال بالذكرى الـ 250 لأمريكا(1)،
وأنشأ فرقة عمل سياسية داخل وزارة الحرب(2)، لتنظيم،
بمعزل عن جميع اللجان التي تضم مؤرخين ومؤرخات،
«فعالية موحّدة ووطنية وعائلية» تهدف إلى الاحتفاء
بمكانة الولايات المتحدة في العالم بين «قوى الأرض»،

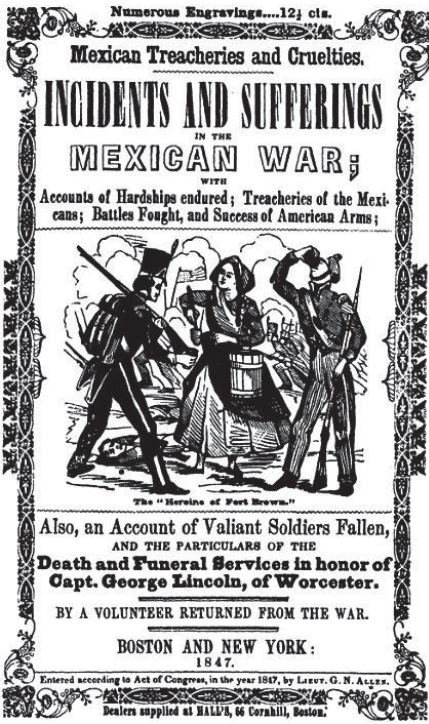
وهي المكانة «التي تمنحها لها
قوانين وإله الطبيعة». غير أن الحفل
الموسيقي الكبير المقرر تنظيمه
لن يُقام، بعدما رفض أبرز الفنانين
والفنانات الذين جرى الاتصال بهم
المشاركة في فعالية حزبية.

ذلك أن ترامب يريد تبرير
تدخلاته الإمبريالية الراهنة، وخطابه
حول المخاطر التي تواجهها أمريكا
البيضاء، بالاستناد إلى مخيال الغزو
والتاريخ الاستعماري. وكما يوضح

مؤرخان، فإن «حجج ترامب ومفرداته تستدعي
قراءة تاريخية طويلة الأمد، منفصلة عن الرهانات
الاستراتيجية الأكثر إلحاحاً: إذ ينبغي، من باب الفرضية،
أن نأخذ على محمل الجد النسب التاريخي الذي
ينسب إليه [...] وأن ننظر إلى الممارسات الإمبريالية
للولايات المتحدة [...] باعتبارها عقدة هوية تعود اليوم
إلى الظهور بصورة صارخة، عبر زعزعة العالم وإذهال
الأوروبيين(3)».



٢٥٠ عاماً على تأسيس أمريكا



القوى الإمبريالية الأوروبية الموجودة في القارة الأمريكية. ورغم أن سكان الولايات المتحدة كانوا من المهاجرين، فإنها كانت أول أمة في التاريخ تتحرر من الوصاية الأوروبية، مع خصوصية أساسية: فقد كانت فكرة الإمبراطورية ملازمة لتأسيسها. ولم تكن الدولة الجديدة التي أنشئت هي الهدف النهائي، بل نقطة انطلاق لبناء إمبراطورية أطلق عليها توماس جيفرسون اسم «إمبراطورية الحرية»، وهي دولة كان التوسع الإقليمي فيها ضرورياً وطبيعياً في آن واحد. فعلى سبيل المثال، حاولت الولايات المتحدة منذ عام 1775 ضم كندا إلى مشروعها، وخاضت حرباً للغزو، لكنها خسرتها. وسيمر هذا التوسع المتواصل عبر قنوات متعددة.

شراء الأراضي

إن 40% من الأراضي التي تشكل حالياً أراضي الولايات المتحدة قد جرى ببساطة شراؤها من قوى أجنبية. فقد اشترت الولايات المتحدة لويزيانا، وهي منطقة تمتد من نيو أورلينز إلى الحدود الكندية الحالية، وتشكل 22% من مساحة الولايات المتحدة، من فرنسا عام 1803. وفي عام 1867، وافقت روسيا على بيع ألاسكا، التي تمثل 18.7% من مساحة الولايات المتحدة. أما آخر عملية استحواذ، فكانت جزر العذراء التي باعها الدنمارك عام 1917.

لكن جرت أيضاً محاولات أخرى لشراء أراضٍ باءت بالفشل، مثل تكساس في عامي 1827 و1829، وغيرها.

كما كانت غرينلاند موضوع محاولات متعددة للاستحواذ عليها، في أعوام 1867 و1910 و1946، وتجددت هذه المحاولات في خمسينيات القرن العشرين، ثم عادت إلى

الواجهة عام 2019، من دون نجاح حتى الآن. وكان أول عرض لشراء غرينلاند، عام 1867، جزءاً من مشروع شامل كان يهدف إلى ضم كامل الجزء الشمالي من القارة إلى الولايات المتحدة. وخلال الحرب العالمية الثانية، أصبحت الولايات المتحدة «الدولة الحامية» لغرينلاند، وحصلت على حق إقامة قواعد عسكرية فيها؛ وخلال الحرب الباردة، أصبحت قاعدة ثول ذات أهمية أساسية في منطقة القطب الشمالي.

وكانت الغاية، ولا تزال، هي تطويق الهدف الرئيسي، أي كندا، من خلال شراء ألاسكا وغرينلاند.

إزالة تماثيله من الفضاء العام، والتوقف عن الاحتفال بيوم كولومبوس (6)، واستبداله بيوم مخصص للشعوب الأصلية. ولمواجهة هذا التوجه، تنص إحدى مواد مرسوم (7) الذكرى الـ 250 على «حماية المعالم الأمريكية من التخريب»، وتذكر تحديداً تخريب النافورة التذكارية لكريستوفر كولومبوس. لقد بدأ الغزو الاستعماري للأراضي وإبادة السكان الأصليين لأمريكا منذ وصول المستعمرين الأوائل إلى القارة، أي قبل الاستقلال بأكثر من قرن. وكان المستعمرون، وهم مقتنعون بأنهم شعب مختار، يستولون على أراضي أولئك الذين لم يروا فيهم سوى «متوحشين» عاجزين عن استغلالها وزراعتها، وبالتالي اعتبروا أن تلك الأراضي من حقهم. وفي المستعمرات الأولى، في نيو إنجلاند وفرجينيا، جرى الاستعمار وسط حمام من الدماء (8)، تضاف إليه الأوبئة المدمرة.

ويجري الاحتفاء بهذا الغزو الإبادي في الولايات المتحدة من خلال عيد الشكر، الذي يخلد أول محصول حصده مستعمرو سفينة «ماي فلاور» عام 1621. ويحجب هذا العيد بالكامل إبادة السكان الأصليين، ويروج أسطورة مفادها أن هؤلاء كانوا بريطانيين معدمين ومُنشقين ومُنشقات دينياً يبحثون عن مكان لممارسة شعائهم الدينية. لكن الحقيقة أن السفينة استأجرها تجار من لندن للمشاركة في

الاستعمار والبحث عن الثروة في «العالم الجديد». ولا ينبغي أن ننسى أبداً أنه، إذا كانت غالبية هؤلاء المستعمرين من الفقراء، فإن هذا لم ينطبق على الجميع؛ فقد كان من بين المهاجرين من قدموا سعياً إلى تحقيق الثراء وممارسة الهيمنة انطلاقاً من مواقع قوة اقتصادية في بريطانيا.

كيف تحولت

المستعمرات إلى

إلى الولايات المتحدة الحالية؟

كيف تحوّل 2.5 مليون من الأنغلو ساكسونيين البيض، الذين كانوا يستغلون 500 ألف شخص مُستعبد، والذين تحرروا من التبعية للمتروبول البريطاني عام 1776، إلى قادة القوة العالمية الأولى في أقل من قرنين؟

لا شك أن هناك أسطورة «غزو الغرب»، وإبادة السكان الأصليين، لكن التوسع تم أيضاً على حساب

كتاب يمتدّ الحرب الاستعمارية التي خاضتها الولايات المتحدة. كانت سارة أ. بومان (Sarah A. Bowman)، الملقبة بـ«الغربية العظيمة»، تُعتبر بطلة حصن براون، وعند وفاتها، دُفنت مع إقامة مراسم تشييع عسكرية كاملة. «خيانة المكسيكيين ووحشيتهم: حلقات ومعاناة الحرب ضد المكسيك، مع روايات عن المحن التي عانى منها الجنود، وخيانات المكسيكيين، والمعارك التي خاضها الجيش الأمريكي وانتصاراته. وكذلك تحية للجنود الشجعان الذين سقطوا في المعارك، ورواية مفصلة عن وفاة الكابتن جورج لينكولن من ووتر و مراسم تشييعه تكريماً له. بقلم أحد المتطوعين العائدين من الحرب».

وما يفعله ترامب ليس سوى استعادة هذا الهدف، في محاولة لدخول التاريخ من خلال تحقيقه. وإلى جانب الموارد المعدنية للجزيرة، يعتبر ترامب غرينلاند أولوية للأمن القومي. وبفعل الاحترار المناخي، تتزايد حركة الملاحة في القطب الشمالي باستمرار، فيما تتمتع ألاسكا وكندا وغرينلاند بموقع استراتيجي بالغ الأهمية للتحكم في حركة التدفقات التجارية والسيطرة العسكرية على هذه الممرات. وبالنسبة إلى أوساط «لنجل أمريكا عظيمة مجدداً»، فإن «الاستحواذ على غرينلاند من شأنه أن يشكل [...] فتح حدود جديدة، وتجديداً لروح الغزو والعقلية الريادية اللتين طبعتا الأمة الأمريكية في القرن التاسع عشر (9)».

ومنذ يناير 2026، عُقدت عدة اجتماعات ثلاثية بين الولايات المتحدة وغرينلاند والدنمارك، عرضت خلالها الحكومة الأمريكية ثلاثة مطالب (IO): إمكانية إبقاء قواتها متمركزة بشكل دائم (بل إنها تكون قد بدأت بالفعل في معانة المواقع التي يمكن أن تستضيف القواعد الأمريكية)، وحق النقض على اتفاقيات الاستثمار بين غرينلاند والدول الأجنبية، والتعاون في استغلال موارد الجزيرة... والمبعوث الذي وصل في 17 مايو هو نفسه



United States federal government

الذي كان قد أعلن، عند تعيينه، أنه يشعر بالفخر لخدمة مهمة جعل غرينلاند جزءاً من الولايات المتحدة.

عمليات الضم

منذ عام 1787، اعتمدت الولايات المتحدة «مرسوم الشمال الغربي»، الذي يتيح لمواطنيها الذين يستقرون في إقليم جديد خارج حدودها أن يدمجوا هذا الإقليم لاحقاً في الولايات المتحدة. وسيصبح هذا الاقتصاد القائم على الافتراض أحد أدوات التوسع الإقليمي. وقد أتاح ذلك ضم تكساس المنتمي للمكسيك. وكان المستوطنون-ات الأمريكيون-ات من أصول أنغلو ساكسونية الذين استقروا فيها يريدون الإبقاء على العبودية في مزارعهم، في وقت ألغت فيه المكسيك العبودية وفرضت تحرير كل شخص مستعبد يدخل البلاد، بما في ذلك أولئك الذين يفرون من الولايات المجاورة، مثل لويزيانا. حاولت الولايات المتحدة شراء تكساس، لكن المكسيكيين رفضوا. فتمرد المستوطنون-ات الأمريكيون-ات وأعلنوا استقلالهم عن المكسيك بعدما هزموا الجيش المكسيكي، ثم طلبوا ضم تكساس إلى الولايات المتحدة، وهو ما قوبل بطبيعة الحال بالترحيب والاحتفاء عام 1845، الأمر الذي منح، في الوقت نفسه، أفضلية للولايات التي كانت تعتمد على العبودية.

وهناك أيضاً عمليات ضم «مباشرة»، مثل ضم فلوريدا، أو الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها على جبهة الاستعمار في مواجهة السكان الأصليين في الغرب. وقد جرى إضفاء طابع شرعي عليها من خلال دوافع من قبيل «المهمة الإلهية» ونشر الحضارة المسيحية، و«القدر المتجلي» الذي سيقود إلى الإبادة الجماعية. وكان العنف بكل أبعاده في صميم هذا الغزو، كما توضح ذلك العمليات السبعة للاستيلاء على الأراضي (land run) التي نُظمت بين عامي 1889 و1895، التي وضعت الأراضي المُستتبلة من السكان الأصليين تحت تصرف عشرات الآلاف من المستوطنين البيض في يوم محدد: أفضل الأراضي لمن يصل أولاً فعلى سبيل المثال، في أبريل 1889، استقر 10 آلاف مستوطن ومستوطنة في المنطقة التي أصبحت اليوم مدينة أو كلاهوما سيتي، وأنشأوا في يوم واحد المدينة التي ستصبح عاصمة ولاية أو كلاهوما.

حروب الغزو

في عام 1812، بينما كانت المملكة المتحدة تخوض حرباً في أوروبا ضد فرنسا النابليونية، غزت

الولايات المتحدة المناطق الناطقة بالإنجليزية في كندا. واستمرت حرب الغزو هذه، التي سُميت «حرب تحرير كندا»، ثلاث سنوات، لكنها انتهت بفشل نسبي. ورغم أن المملكة المتحدة تنازلت عام 1846 عن ثلاث ولايات، هي أيداهو وأوريغون وواشنطن، فإن الهدف الرئيسي، هو أن تظل كندا تحت السيطرة البريطانية.

تفوق العرق الأبيض ملازم للغزو

منذ نهاية الحرب الأهلية عام 1865، اجتاحت الجيش الأراضي التي يسكنها السكان الأصليون وسيطر عليها، وارتكب المجازر بحق السكان ومارس جوعهم. وبعد خمسة عشر عاماً، كان جميع أفراد القبائل الناجية قد حُشروا في المحميات. وقد لقي أكثر من 90% من السكان الأصليين، الذين كان يُقدَّر عددهم بنحو 850 ألف شخص عند وصول كريستوفر كولومبوس، حتفهم خلال عملية الغزو، في إبادة جماعية حقيقية؛ ولم يتبق سوى 50 ألف ناج وناجية عند وقوع مجزرة ووندو ني عام 1890.

كانت العمليات السبعة للاستيلاء على الأراضي التي نُظمت بين عامي 1889 و1895 تضع الأراضي المُستتبلة من السكان الأصليين تحت تصرف عشرات الآلاف من المستوطنين البيض في يوم محدد

وانطلاقاً من هذا الإرث التاريخي، أعلن ترامب رغبته في أن تصبح كندا الولاية 51 للولايات المتحدة، باستخدام «القوة الاقتصادية» إذا اقتضى الأمر. وبعيداً عن التصريحات، عقدت إدارة الولايات المتحدة لقاءات مع حركة انفصالية في مقاطعة ألبرتا الكندية تسعى إلى الحصول على استقلالها. وتعد هذه المقاطعة رابع أكبر مقاطعات البلاد من حيث عدد السكان، إذ يبلغ عدد سكانها نحو 4 ملايين نسمة، كما تنتج 84% من النفط الكندي.

وفي الجنوب، أدى انضمام

تكساس إلى الولايات المتحدة عام 1845 إلى اندلاع حرب مع المكسيك سنة 1846، سرعان ما خسرتها الأخيرة. وكان ذلك نجاحاً كبيراً في بناء الإمبراطورية. وفي عام 1848، أُجبرت المكسيك على التنازل عن نحو نصف أراضيها، بما في ذلك جميع المقاطعات الواقعة غرب تكساس، وهي نيومكسيكو ويوتا وأريزونا ونيفادا وكاليفورنيا، إضافة إلى جزء من كولورادو.

ويضاف إلى ذلك التوسع في المحيط الهادئ، إذ ضمت الولايات المتحدة عام 1867 جزيرة ميدواي غير

(6) عطلة رسمية منذ عام 1937.

(7) القسم الرابع.

(8) فيليب جاكمان، أرض ذوي البشرة الحمراء، منشورات غاليمار، 1987، ص. 35.

(9) انظر العدد الخاص من Courrier international، «العصر الجديد للإمبراطوريات»، ص. 26، نقلاً عن مقال «لماذا تثير غرينلاند خيال وادي السيليكون»، مقتبساً من Politico.

(10) «ترامب لم يتخلّ عن مشروعه لغزو غرينلاند»، 18 مايو 2026، Le Grand Continent.



٢٥٠ عاماً على تأسيس أمريكا

ومن أجل تعمير هذه الأراضي الشاسعة وتبييض سكانها، التي كان يسكنها السكان الأصليون واللاتينيون وأحفاد الأفارقة المستعبدين، نظموا ابتداءً منذ أربعينيات القرن التاسع عشر هجرة جماعية للسكان الأوروبيين، أخذت تتزايد طوال القرن التاسع عشر.

فبين عامي 1819 و1840، وصل 750 ألف مهاجر ومهاجرة. وبين عامي 1840 و1860، وصل 4 ملايين، بل بلغ العدد 25 مليوناً بين عامي 1880 و1920. وابتداءً من عام 1921، فُرضت حصص للهجرة تفضّل المهاجرين القادمين من أوروبا الغربية والشمالية، بهدف الحفاظ على هيمنة السكان البيض البروتستانت في مواجهة تزايد نسبة الأقليات الكاثوليكية واليهودية وغير البيضاء. أما الفصل العنصري، أي عقيدة «منفصلون ولكن متساوون» الرسمية، فقد جرى ترسيخه مؤسسياً في الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الأهلية (قوانين جيم كرو ابتداءً من عام 1877) وحتى حركات النضال في ستينيات القرن العشرين (II).

في المسار الإمبريالي للولايات المتحدة، يحتل الصراع ضد الإمبرياليين الأوربيين موقعا مركزياً

إن المواجهة مع القوى الأوروبية ليست جديدة. وهذا هو مغزى مبدأ مونرو، كما جرى التعبير عنه عام 1823 في رسالة إلى الكونغرس: «إن القارتين الأمريكيتين، بالنظر إلى حالة الحرية والاستقلال التي اكتسبتها وحافظتا عليها، لا يمكن اعتبارهما، من الآن فصاعداً، قابليتين للاستعمار من قبل أي قوة أوروبية. [...] وسنعتبر أي محاولة من جانبهم [القوى المتحالفة] لتوسيع نظامهم إلى أي جزء من هذا النصف من الكرة الأرضية خطراً على أمننا وطمأنينتنا. أما المستعمرات القائمة أو الممتلكات التابعة للقوى الأوروبية، فلم نتدخل ولن نتدخل في شؤونها. لكن فيما يتعلق بالحكومات التي أعلنت استقلالها وحافظت عليه، والتي اعترفتنا باستقلالها بعد دراسة متأنية واستناداً إلى مبادئ عادلة، فإننا لن نستطيع أن نرى في تدخل أي قوة أوروبية بهدف إخضاعها أو عرقلة مصيرها بأي شكل من الأشكال سوى تعبير عن موقف غير ودي تجاه الولايات المتحدة (I2)».

وكان ذلك في مرحلة بدأت فيها القوى الأوروبية فتوحاتها الاستعمارية في أفريقيا وآسيا. كما كان الدائنون الأوروبيون يهددون بالتدخل لتحصيل ديونهم في أمريكا اللاتينية. وهكذا فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على كل ما يقع جنوب أراضيها، ولكن هذه المرة

من دون غزو إقليمي. وتم ذلك عبر دعم الديكتاتوريات العسكرية ومختلف الزعماء المحليين (caudillos)، وعند الضرورة، عبر عشرات التدخلات العسكرية في فنزويلا وجمهورية الدومينيكان وكولومبيا وغواتيمالا وكوبا ونيكاراغوا وهندوراس وهايتي...

من مبدأ مونرو إلى مبدأ روزفلت المُكَمَّل

عندما امتلكت الولايات المتحدة قوة تتيح لها بناء جهاز عسكري وإقامة قواعد خارج القارة الأمريكية، طرحت نظرية إمبريالية أخرى أقل شهرة، هي «مبدأ روزفلت المُكَمَّل» (Roosevelt Corollary)، الذي أعلن عنه في رسالة إلى الكونغرس عام 1904. في تلك المرحلة، كانت الولايات المتحدة قد توسعت خارج القارة الأمريكية. فقد ضمت هاواي عام 1898، وأقامت فيها قاعدة بيرل هاربور البحرية. كما خاضت حرباً ضد إسبانيا انتصرت فيها، مما مكّنها من ضم بورتوريكو واحتلال كوبا والفلبين، حيث انتهجت سياسة استعمارية «كلاسيكية (I3)».

وقد ذهب روزفلت أبعد من مونرو، إذ وسّع «حق» الولايات المتحدة في التدخل خارج القارة الأمريكية «ما لم يتم وضع آلية تتيح ممارسة قدر من الرقابة الدولية على الدول المخالفة (I4)». وبذلك نصّبت الولايات المتحدة نفسها صاحبة الحق في تحديد ما إذا كانت دولة ما تحسن «استخدام» استقلالها، وتحديد الظروف التي يمكن في ظلها للولايات المتحدة ممارسة حقها في فرض شرطة دولية: «إن التصرفات المستهجنة المزمّنة، أو العجز الذي يؤدي إلى تفكك عام لروابط المجتمع المتحضر، قد تستدعي في نهاية المطاف، في أمريكا كما في أي مكان آخر، تدخل أمة متحضرة. وفي النصف الغربي من الكرة الأرضية، قد يُلزم تمسك الولايات المتحدة بمبدأ مونرو، حتى على مضض، في حالات التصرفات المستهجنة الصارخة أو العجز، بممارسة سلطة شرطة دولية (I5)».

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية: مرحلة إمبريالية جديدة

يندرج أنصار «ماغا» (MAGA) الحاليون ضمن هذا الإرث الإمبريالي والعنصري والتوسعي للقرن التاسع عشر، وإرث مبدئي مونرو وروزفلت، اللذين يحيلون إليهما باستمرار. وتكتسي خطة استراتيجية الأمن القومي الأمريكية (I6) المنشورة في 6 ديسمبر 2025، والتي

قُدّمت باعتبارها «مبدأ ترامب المكمل لمبدأ مونرو»، دلالة واضحة في هذا السياق.

وتعيد الاستراتيجية التأكيد على أهمية أن تظل الولايات المتحدة الدولة الأقوى اقتصادياً وعسكرياً، وأن «تستعيد وتعيد تنشيط الصحة الروحية والثقافية للولايات المتحدة»، وأن تكون أمريكا «تتطلع إلى عصر ذهبي جديد». ويتمثل الهدف المركزي في أن «تبقى الأمة الأعظم والأكثر ازدهاراً في تاريخ البشرية [...] وأن تكون أكثر أمناً وثراءً وحريةً وعظمةً وقوةً من أي وقت مضى». ولتحقيق ذلك، ينبغي وضع حد لـ«الاستراتيجيات الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة»: أي التوقف عن «تحمل المسؤوليات العالمية إلى أجل غير مسمى [...] والمراهنة على العولمة وما يسمى بـ«التجارة الحرة»، التي «ربطت السياسة الأمريكية بشبكة من المؤسسات الدولية، بعضها تحركه نزعة معادية لأمريكا بصورة صريحة، وكثير منها تحركه نزعة عابرة للحدود الوطنية تسعى صراحةً إلى تفكيك سيادة الدول المنفردة». وهكذا تعلن الاستراتيجية عملياً نهاية المؤسسات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. كما تهيبّ الولايات المتحدة الوسائل اللازمة لمواجهة القوة الصاعدة، أي الصين، بكل الوسائل الممكنة ومن دون أي قيود.

والصين، التي يُشار إليها أحياناً باعتبارها «النصف الآخر من الكرة الأرضية»، هي الخصم المحدد. فالولايات المتحدة «لا يمكنها أن تسمح لأي دولة أخرى بأن تصبح مهيمنة إلى درجة تهدد مصالحنا [...] وسنعمل مع حلفائنا وشركائنا للحفاظ على توازن القوى على المستوى العالمي والإقليمي، لمنع بروز خصوم مهيمنين. وكما ترفض الولايات المتحدة المفهوم الكارثي الهيمنة العالمية لنفسها، ينبغي لنا أن نمنع الهيمنة العالمية، وفي بعض الحالات حتى الهيمنة الإقليمية، لدول أخرى».

والأمر يتجاوز بكثير مجرد هيمنة الولايات المتحدة على أمريكا اللاتينية؛ إذ يتعلق بوضع حد لتوغلات الفاعلين الأجانب في الاقتصاد الأمريكي، مع الحفاظ في الوقت نفسه على سلاسل إمداد «أمنة وموثوقة، فضلاً عن ضمان الوصول إلى المواد الأساسية».

ولم تعد الولايات المتحدة تريد أن تتحمل وحدها مسؤولية دعم النظام العالمي، ولذلك لن تولي «الاهتمام نفسه لجميع المناطق»، مع إعادة ضبط وجودها العسكري وفقاً لأولوياتها.

وهناك منطقتان يجري استبعادهما. الأولى هي الشرق الأوسط، حيث تمتلك الولايات المتحدة وجوداً



كاريكاتير يصور ثيودور روزفلت وهو يستخدم مبدأ مونرو لإبعاد الأوروبيين عن جمهورية الدومينيكان

إلغاء النظام العالمي الذي نشأ عام 1945، والعودة إلى عصر الإمبراطوريات والغزوات وحق الأقوى، من دون أي قناع، في التعامل مع الجميع. وستعتمد الأشكال التي سيتخذها هذا الهجوم، من جهة، على ردود فعل الإمبراطوريات الأخرى الموجودة، وعلى رأسها الصين، ومن جهة أخرى، على ردود الفعل الشعبية، ولا سيما داخل الولايات المتحدة نفسها.

علينا أن نكافح هذه التحركات الإمبريالية للولايات المتحدة، وأن نفضحها ونعني ضدها، فهي تسعى إلى الهيمنة على النصف الغربي من الكرة الأرضية بأكملها وإخضاعها، وإلى إعادة فتح عصر الإمبراطوريات على المستوى العالمي. ويتمثل الرهان في بناء حركة شعبية واسعة للجماهير المستغلة والمضطهدة ضد جميع الاعتداءات الإمبريالية، أيًا كان مصدرها: من الولايات المتحدة هنا، أو روسيا هناك، أو إسرائيل، أو الصين. وفي هذا الصراع الكبير الذي يتبلور، لا نملك سوى بوصلة واحدة: حق الشعوب في تقرير مصيرها، مع الحفاظ على استقلالنا عن الحكومات البرجوازية في مختلف البلدان. ■

5 يونيو 2026

(11) فعلى سبيل المثال، خلال الحرب العالمية الثانية، كانت في الجيش بنوك دم منفصلة للبيض والسود، وكذلك المستشفيات والطواقم الطبية والكنات ومنشآت الترفيه.

(12) «مبدأ مونرو»، 2 ديسمبر 1823.

(13) «يتشابه عملنا مع ذلك الذي أنجزه البريطانيون في الهند ومصر، والفرنسيون في الجزائر، والهولنديون في جاوة، والروس في تركستان، واليابانيون في فورموزا»، «الرسالة السنوية الرابعة»، 6 ديسمبر 1904، Miller Center.

(14) المرجع نفسه.

(15) المرجع نفسه.

(16) «الاستراتيجية الأمنية الوطنية الأمريكية: خطة البيت الأبيض ضد أوروبا (النص الكامل)»، 6 يونيو 2025، Le Grand Continent.

(17) «المبدأ الوحيد لتراتب هو الإخضاع بكل الوسائل»، جوزيف كونفازو، 23 يناير 2026، Mediapart.

التي تسيطر عليها الولايات المتحدة بشكل كامل. ولا تشدد الوثيقة سوى على ضرورة «إعادة التوازن إلى العلاقات التجارية العالمية».

وفي هذا الجزء تحديداً، يُسمع قرع طبول الحرب، بالتأكيد على ضرورة «بناء جيش قادر على صد أي عدوان»، وهي، في واقع الأمر، الطريقة المعتادة التي تعبر بها القوى المهيمنة عن استعدادها للهجوم. وتبرز مسألة تايوان، ليس فقط بسبب هيمنتها «على إنتاج أشباه الموصلات»، وإنما أيضاً لأنها «تقسم شمال شرق آسيا وجنوب شرقها إلى مسرحين منفصلين. وبما أن ثلث حركة الملاحة البحرية العالمية يمر سنوياً عبر بحر الصين الجنوبي، فإن لذلك تداعيات كبرى على الاقتصاد الأمريكي». والرسالة واضحة جداً: ممنوع المساس بتايوان، فمصالحنا الاستراتيجية على المحك. «إذا كانت العقيدة تقوم على تصور خاص للفضاء، في قطيعة مع النظام الأوروبي، فلأن النصف الغربي من الكرة الأرضية لا تحده في إطارها حدود دقيقة. ويمكن بالتالي النظر إلى العقيدة باعتبارها عملية «نزع للمجال عن السيادة»، إذ لم تعد هذه الأخيرة مرتبطة بمجال ترابي لدولة ذات سيادة ضمن حدودها. وإنما أصبحت «حقوق ومصالح» الولايات المتحدة هي التي تحدد نطاق صلاحياتها(17)». وتستهدف هذه الأيديولوجيا التوسعية بناء فضاء يُسمى «النصف الغربي من الكرة الأرضية»، يتمتع فيه رأس المال والجيش الأمريكيان بوصول آمن وغير مشروط إلى الموارد والأسواق الضرورية لتعزيز قوتها.

وتقوم هذه الأيديولوجيا على ثلاثة أعمدة: سياسة داخلية قائمة على تفوق العرق الأبيض، هدفها استعادة السيطرة من خلال الطرد الجماعي للمهاجرين-ات؛ وتهميش أوروبا؛ والاستيلاء على أراضي وموارد وثروات جديدة، بهدف ضمان التفوق في المواجهة مع الصين، عبر إحياء النسخة التوسعية من روح «الحدود» لاستعادة الأسطورة التأسيسية للولايات المتحدة.

ولا تصبح الإمبراطورية الأمريكية، وهي في حالة أزمة، إلا أكثر خطورة، في سعيها إلى التحرك بسرعة لإعادة بناء قوتها في مواجهة الصين، عبر التجريد من الملكية والهيمنة.

كيف يمكن التصدي لهذا الهجوم الإمبريالي؟

نحن في بداية هذا الهجوم الإمبريالي الجديد للولايات المتحدة. ولكي يمضي هذا الهجوم قدماً، فمن الضروري، من وجهة نظر الولايات المتحدة،

عسكرياً استعمارياً مدججاً بالسلاح، أشبه بحاملة طائرات أمريكية عملاقة تفرض النظام الإمبريالي في المنطقة: إسرائيل. ويكفي أن «يبقى مضيق هرمز مفتوحاً، [...] وأن يظل البحر الأحمر صالحاً للملاحة، [...] وأن تكون المنطقة حاضنة للإرهاب أو مصدره له [...]، وأن تظل إسرائيل آمنة». والثانية هي أفريقيا، حيث يكفي إقامة شراكات مع «دول كفؤة وموثوقة».

وفي النصف الغربي من الكرة الأرضية، ينبغي للولايات المتحدة أن «تحتل موقعاً مهيماً» وأن توسّع شبكتها، عبر ردع أعضائها «بوسائل مختلفة عن التعاون مع الآخرين». أما أوروبا، التي تظل «حيوية استراتيجياً وثقافياً للولايات المتحدة [...] وإحدى ركائز الاقتصاد العالمي»، فينبغي بالتالي إخضاعها، مع أن تتولى هي بنفسها تمويل دفاعها. كما ينبغي لها أن تتكيف سياسياً مع رؤية الولايات المتحدة الحالية للعالم، تفادياً لـ«المحو الحضاري» - أي أن تصبح بعض البلدان في نهاية المطاف «ذات أغلبية غير أوروبية» - وأن تصطف إلى جانب «الأمم السلمية».

ويبرز هاجسان اثنان: الهجرة الكثيفة، ورفض «الأيديولوجيات الكارثية المتمثلة في «التغير المناخي» و«صافي الانبعاثات الصفري»، التي ألحقت أضراراً جسيمة بأوروبا، وتهدد الولايات المتحدة وتقدم الدعم لخصومنا».

أما فيما يتعلق بروسيا، التي تكاد تكون غائبة في الوثيقة، فتسود فكرة واحدة، هي رفض «حلف شمال الأطلسي باعتباره تحالفاً دائماً التوسع». ولدى الولايات المتحدة وروسيا، على حد سواء، مصلحة في تدمير أي تنسيق بين القوى الأوروبية، وفي تقويض نموذجها الديمقراطي. الولايات المتحدة تريد بذلك إخضاع الدول الأوروبية، واحدة تلو الأخرى، بسهولة أكبر، بينما تريد روسيا استعادة جزء من منطقة نفوذ الاتحاد السوفييتي. وما دامت روسيا بوتين تلتزم بهذا المنظور، فإنها لا تُنظر إليها في الولايات المتحدة باعتبارها منافساً أو مصدر تهديد. وهذا ما يفسر، في الجوهر، موقف الولايات المتحدة من العدوان الإمبريالي الروسي على أوكرانيا.

وأخيراً، فإن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، التي تمثل قرابة نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، «هي بالفعل واحدة من أبرز ساحات الصراع الاقتصادي والجيوستراتيجي وستظل كذلك في القرن المقبل». وتحلل الوثيقة أوجه التقدم الصيني، من دون أن تذكر صراحةً المشروع الكبير لطريق الحرير، الذي يهدف إلى تأمين حركة السلع خارج طرق التجارة

مسارات نضالية وأمميه؛ رؤى متقاطعة لليون كريميو وبينيلوب دوغان

كيف تُبنى حياة نضالية أُممية؟ طاولة مستديرة جمعت ليون كريميو وبينيلوب دوغان قدّمت عودة إلى عقود من النقاشات والتجارب النضالية داخل الأُممية الرابعة. وانطلاقاً من مسارات فردية متميزة، أتاح الحوار العودة إلى شروط انخراطهما الأُممي، وكذلك إلى المعضلات الاستراتيجية والتحديات التي طبعت تاريخ هذه الأُممية.

بقلم

فلافيا فيري

الالتزام الأُممي لليون كريميو

وُلد ليون كريميو في مرسيليا سنة 1951 ودخل معترك السياسة في أواخر الستينيات، في سياق تجذر عالمي. ينحدر من أسرة طبعها تجربة الترحيل النازي والمقاومة والشيوعية، ويتحدث عن تكوين سياسي غدّته الذاكرة العائلية المناهضة للفاشية والتعبئات المناهضة للإمبريالية. وقد شكّل طرده من الشبيبة الشيوعية سنة 1968، بسبب مشاركته في الحركة الثانوية خارج تعليمات الحزب، لحظة حاسمة وُجهته نحو التيار التروتسكي.

التحق بالرابطة الشيوعية ثم بالرابطة الشيوعية الثورية (LCR)، حيث تولّى لاحقاً مسؤوليات وطنية وأُممية داخل الأُممية الرابعة، مع تطوير نشاط نقابي مهم، خاصة في قطاع الطيران بعد إعادة توجيه مهني.

ويتوسّع ليون في البعد الإيجابي العميق الذي كانت تكتسيه الأُممية بالنسبة إلى جيله. كانت نضالات التحرر الوطني (كوبا، الجزائر، فيتنام...) تبدو تجارب ملموسة للتحرر، مندرجة في دينامية عالمية للنضالات. وكان هذا المحيط السياسي يحفّز المناضلات والمناضلين الشباب على الانخراط، إذ كان يتيح ربط المعارك المخاضة في فرنسا بسيرورات ثورية جارية على الصعيد الأُممي. ويتحدث بذلك عن جيل نشأ «مشبعاً

منذ افتتاح اللقاء، شدّد المتدخلان على استحالة فصل مسارهما الفردي عن التعبئات الجماعية. فانخراطهما يكتسب معناه داخل تسلسل تاريخي محدّد، هو تسلسل ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، الذي طبّعت النضالات المناهضة للاستعمار وحرب فيتنام وماي 1968 بالنسبة إلى الأول، والانقلاب العسكري في الشيلي وثورة القرنفل والثورتان الإيرانية والساندينية بالنسبة إلى الثانية.



ليون كريميو، المعروف أيضاً باسم لوران كاراسو، في مطلع سنوات الألفين



فلافيا فيري

فلافيا فيري هي عضو شبكة الاشتراكيين/ات البيئيين/ات والمتمردين/ان، وقيادة الأُممية الرابعة

بمرجعيات أُممية حاملة للأمل. وتجسّد هذا البعد الإيجابي للأُممية في حملات تضامن أُممي ملموسة، من أجل إطلاق سراح هوغو بلانكو، المناضل التروتسكي البيروفي الذي سُجن إثر نضالات فلاحية من أجل الإصلاح الزراعي، أو من أجل إطلاق سراح بيتر أهل، ضحية قمع ربيع براغ.

في هذا السياق، بدا الانضمام إلى الأُممية الرابعة إطاراً للنشاط الفوري وامتداداً لتاريخها للأُممية الشيوعية لسنة 1919، بما يتيح الانتساب إلى تقليد ثوري مناهض للستالينية. وبالنسبة إلى المناضلات والمناضلين الشباب القادمين

تجسّد هذا
البعد الإيجابي
للأُممية في
حملات تضامن
أُممي ملموسة



بينيلوب دوغان بمناسبة الذكرى الخمسين لوفاة ليون تروتسكي

من الحزب الشيوعي الفرنسي، كان هذا الانتساب يشكّل «تسليحا سياسيا» يجمع بين مرجعيات نظرية (البرنامج الانتقالي، المؤتمرات الأولى للأممية الشيوعية) وممارسات نضالية.

كما تجلّت الأممية في النقاشات التنظيمية لما بعد 1968، خاصة حول تأسيس الرابطة الشيوعية وانضمامها إلى الأممية الرابعة ومشاركتها في المؤتمرات العالمية. ساهم ذلك في بناء التكوين السياسي لمناضلات ومناضلي هذا الجيل وترسيخه على نحو مستدام. لكن ليون يشدد على أن هذا الانضمام الجماعي إلى الأممية الرابعة سنة 1969 قد طُرح في النقاشات بطريقة ثنائية، كخيار مع الأممية الرابعة أو ضدها. ويؤكد أن مثل هذا التقاطب كان أساسا امتدادا للتمايز داخل فرنسا عن باقي مجموعات

أقصى اليسار (الماويون، العفويون، اللامبرتيون) من أجل تأسيس الرابطة الشيوعية. ولم يكن هناك آنذاك، بالنسبة إلى الجيل الذي التحق بالشبيبة الشيوعية الثورية (JCR) سنة 1968، نقاش استراتيجي حقيقي، وهو ما حال بالخصوص دون تعميق بعض المسائل التي أثارها التيارات الأخرى المناهضة للستالينية (اللامبرتيون، البابلويون، «الطريق الشيوعي»...)، والتي كانت تتناول خاصة طبيعة هذا الانضمام، والاستمرارية

التنظيمية للتروتسكية، والعلاقة

بالمنظمات العمالية التقليدية، وتصور الأممية ذاته، بين مقارنة متمركزة حول بناء تنظيمي مركزي ورؤية للأممية تتغذى من النضالات المناهضة للإمبريالية في ستينيات القرن الماضي. ويؤكد ليون عند استرجاعه تلك المرحلة أن هذه الخلافات كثيرا ما اختزلت في انقسامات هوياتية، مما حال دون نقاش استراتيجي معمق.

المسار البريطاني والنسوي لبينيلوب دوغان

تقدّم بينيلوب دوغان - أو بيني - مسارا مختلفا، يقع ضمن التجذر الطلابي البريطاني في مطلع سبعينيات القرن الماضي. وهي من مواليد 1953، وتشدد على أن انخراطها السياسي ينغرس أولا في تاريخ عائلي أبوي من أصل إيرلندي. ورغم استقرارها في إنجلترا، فإنها تستحضر الذاكرة المتوارثة عن المجاعة الكبرى،

وتشكّل الجامعة لحظة حاسمة في التسييس. ففي سياق تجذر طلابي قوي، اكتشفت بيني تنوع منظمات اليسار الحاضرة في الحرم الجامعي والتحقّت بـ«المجموعة الماركسية الأممية» (IMG)، الفرع البريطاني للأممية الرابعة. وكانت المسألة الإيرلندية تحتل فيها مكانة مركزية، خاصة بعد «الأحد الدامي» وتصاعد النزاع في إيرلندا الشمالية. وكانت النقاشات تدور حول دعم «الشعب الإيرلندي» في مجموعته أو التركيز حصريا على الطبقة العاملة. وهذا الجدل، الذي وضع خاصة المجموعة الماركسية الأممية في مواجهة «الاشتراكيين الأميين» (الحزب العمالي الاشتراكي SWP لاحقا)، دفعها إلى الدفاع عن موقف يجمع بين التضامن مع شعب مضطهد ونظرة نقدية إلى القيادات السياسية أو إلى تكتيكات المقاومة. وقد أسهم هذا التسييس عبر المسألة الإيرلندية في بلورة تصوّر دائم لديها للنضالات المناهضة للإمبريالية ولأهمية الأممية، ومهد لانخراطها اللاحق في معارك أخرى، وخاصة النسوية منها، ولاندماجها في الشبكات الأممية للأممية الرابعة.

وفعلا، يُفسّر اختيارها الالتحاق بالمجموعة الماركسية الأممية أيضا بالمكانة الممنوحة للنضالات النسوية في مسار تسييسها. وتشدد بيني على أن انخراطها النسوي يسبق جزئيا نضالها المنظم: فقد تنشأت في ثانوية للفتيات واقتنعت مبكرا جدا بالمساواة بين الجنسين، وشاركت بشكل طبيعي في تعبئات «الموجة الثانية» النسوية التي اجتاحت بريطانيا العظمى في مطلع سبعينيات القرن الماضي. وفي الجامعة، لاحظت أن المجموعة الماركسية الأممية تتميز بإرادتها في التدخل النشط داخل

والهيمنة البريطانية، والتمييز الذي عانى منه الكاثوليك الإيرلنديون والكاثوليكيات الإيرلنديات. وقد غدّت هذه التجربة حساسية مبكرة تجاه المسألة الوطنية والعلاقات الاستعمارية. ومن جهة أخرى، قضت بيني طفولتها المبكرة في سنغافورة، حيث كان والدها متمركزا بها كعضو في البحرية الملكية. وتحفظ من تلك الفترة بذكرى انغماس مبكر في مجتمع متعدد الثقافات، في احتكاك بالجاليات الصينية والمالايوية والتاميلية. أما والدتها، التي رفضت العيش في انغلاق القواعد العسكرية البريطانية، فقد انخرطت بقوة في الجماعة المسيحية الصينية المحلية. وإذ كانت أصغر سنا من أن تدرك الرهانات الاستعمارية التي دفعت بأسرتها إلى الاستقرار في دولة-المدينة، فإن بيني احتفظت مع ذلك من تلك التجربة بألفة مع

التنوع الثقافي ورفض غريزي للعنصرية. وقد عزّز هذا الاستعداد للالتزام الديني والاجتماعي لوالدتها داخل الكنيسة الأنغليكانية. فقد كان البيت العائلي يستقبل بانتظام قساوسة ومناضلات ومناضلين منخرطين في النضال ضد الأبارتايد في جنوب إفريقيا، مما ساهم في ترسيخ حساسية مبكرة لديها تجاه قضايا الظلم والهيمنة. وتفسّر هذه التنشئة أيضا المسافة التي ظلّت تقيمها دوما تجاه معاداة الإكليروس، الحادة أحيانا، لدى جزء من اليسار الفرنسي، وهو ما تعتبره صعب التوفيق مع تجربتها المسيحية منخرطة في معارك المساواة والتحرر.

احتفظت بيني من طفولتها المبكرة بسنغافورة بألفة مع التنوع الثقافي ورفض غريزي للعنصرية

الحركة النسائية وفي تشجيع إنشاء

هياكل نسوية مستقلة ذاتيا.

ويترجم هذا التوجه بالمشاركة في مجموعات للنقاش وفي «مجموعات رفع الوعي» (consciousness-raising groups)، وهي فضاءات تتحول فيها التجربة اليومية للاضطهاد إلى مادة للتيسيس. وتهدف هذه المقاربة إلى بناء حركة واسعة تتجاوز الأطر الحزبية للتدخل النسوي، وهو ما تدافع عنه بيني. وهكذا شاركت في النقاشات التي عرفتها الأممية الرابعة في أواخر السبعينيات حول التمثيل بين التدخل الثوري واستقلالية الحركة النسوية.

وقد رافقت هذه النقاشات سجلات نظرية مهمة حول التحليل الماركسي لاضطهاد النساء. فإذا كانت الإحالة على إنجلز تظل نقطة استناد، فإنها تبدو غير كافية لإدراك تعقيد علاقات الهيمنة. وقد سعت المناضلات حينها إلى إدماج أبعاد من قبيل الهيمنة الذكورية المباشرة، وعلاقات السلطة داخل الأسرة، وخصوصية العمل الإنجابي. وكانت هذه النقاشات تضع أحيانا الأممية الرابعة في مواجهة تيارات ثورية أخرى تتبنى مقاربة أكثر «عمالوية»، تنزع إلى إخضاع النضالات النسوية لأولويات الصراع الطبقي.

ويشهد انخراط بيني في لجنة النساء بالأممية الرابعة ومشاركتها في صياغة قرارات نسوية، مثل قرار مؤتمر 1979، على المركزية الدائمة لهذا الالتزام. فهي مقتنعة بأن النسوية ميدان تعبئة خاص وفضاء لبلورة استراتيجية حول التمثيل بين الاضطهاد والاستغلال، وبين استقلالية الحركات الاجتماعية والتنظيم الثوري. وبوصولها إلى فرنسا في مطلع الثمانينيات للمشاركة في إصدار مجلة International Viewpoint، النسخة الناطقة بالإنجليزية لمجلة الأممية الرابعة، واصلت بيني نشاطها النضالي الأممي، مع اشتغالها مدرّسة في إقليم سين-سان-دوني.

العمل المهني والعمل النقابي و«المنعطف العمالي»

يتعلق أحد الخيوط النازمة للنقاش بالتمفصل بين الانخراط السياسي والاندماج المهني. فانطلاقا من مسار دراسي في الطب ثم في التاريخ، يوضح ليون أنه قام باختبارات مهنية متعددة: فبالنسبة إليه، كما إلى غيره من المناضلات والمناضلين، كان الأمر يتعلق بالتخلي عن المسارات الجامعية أو عن مهن التعليم من أجل الاندماج في قطاعات أجنبية تُعتبر استراتيجية للتجذّر السياسي والنقابي.

وينعكس هذا التوجه في مساره الذي طبعته عدة تحولات مهنية (ممرض في الطب النفسي، ثم متفرّج سياسي، ثم تقني في صناعة الطيران) تشهد على إرادة انغراس دائم في مختلف شرائح العمل المأجور. ويندرج ذلك ضمن «المنعطفات العمالية» التي انطلقت خلال سبعينيات القرن الماضي، وهي لحظة سعت فيها الأممية الرابعة وفروعها إلى تصحيح انغراس اعتُبر متمركزا أكثر من اللازم في الأوساط الطلابية والفكرية.

وقد عززت هذه السياسة الحضور النضالي داخل المقاولات والتجمعات العمالية الكبرى، عبر تحفيز نضالات نقابية وتكوين أطر منحدرة من عالم الشغل. ويشدّد ليون على أن هذه الاستراتيجية أثمرت نتائج، من خلال حضور مناضلات ومناضلين في قطاعات الصحة والإلكترونيك والسيارات والطيران أو في الإنتاج الصناعي

عموما، وقد لعب هذا الجيل دورا في نزاعات اجتماعية عديدة وفي بناء تجارب نقابية جديدة على امتداد عدة عقود.

ويجسّد مساره النقابي الخاص (في الكونفدرالية العامة للشغل CGT، ثم في الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للشغل CFTD، وأخيرا في نقابة SUD-Aérien) هذه الاستمرارية بين الانغراس المهني والانخراط النقابي والنشاط السياسي.

وهكذا كان «المنعطف العمالي» محاولة لإعادة تركيب سوسيولوجية للنضال الثوري، تهدف إلى ترسيخ الالتزام في الزمن وفي ممارسات ميدانية. غير أن ليون يقدم حصيلة متباينة بشأنه. فهو يميّز بين بعد يصفه بـ«الحس السليم»، متمركز حول ضرورة انغراس اجتماعي فعلي، وقراءة أخرى أكثر إشكالية حملتها بعض القطاعات الأممية، ولا سيما الحزب العمالي الاشتراكي الأمريكي (SWP). ففي هذا التأويل، أمكن للمنعطف أن يتخذ شكل

مسعى تبشيري، قوامه «الذهاب للحديث عن الاشتراكية» داخل المقاولات، بروية فوقية للاندماج العمالي. وحسب رأيه، ولدت هذه الأساليب أحيانا توترات، بما في ذلك داخل الأممية الرابعة، وساهمت في تراجع تعبئة عدد من المناضلات والمناضلين خلال الثمانينيات.

وتُبرز مداخلة بيني دينامية مماثلة في بريطانيا العظمى. فهي تشدّد على الضرورة القصوى لمعرفة بطولات كرة القدم من أجل توزيع المناشير عند مداخل المصانع والملاعب. وتذكّر بأن المنظمات التروتسكية البريطانية شجّعت هي أيضا إرسال مناضلات ومناضلين من الطلبة نحو المعازل الصناعية، خاصة في المدن الصناعية الكبرى. وقد اندرج هذا التوجه في سياق كانت فيه الطبقة العاملة منظمّة بقوة وكان فيه الانغراس النقابي يبدو رهانا استراتيجيا مركزيا.

يتعلق أحد الخيوط النازمة للنقاش بالتمفصل بين الانخراط السياسي والاندماج المهني

بينيلوب دوغان خلال المخيم الدولي للشباب سنة 2022 في فرنسا



(NPA). كما تشدّد على تحولات النسوية المعاصرة وتطور أطر التحليل نتيجةً لبروز أجيال جديدة، وهو ما يلزم المنظمات بإعادة التفكير في ممارساتها ومرجعياتها.

أماليون فيستحضر من جهته مواصلة العمل الأممي والنقابي، خاصة عبر شبكات التضامن والتنسيقيات الأوروبية. ويلخّ على أهمية التبعثات النسوية والبيئية والمناهضة للعنصرية الراهنة، التي يصفها بأنها بوتقة نضالية جديدة قادرة على إنتاج ديناميات سياسية واستراتيجية ماثلة لتلك التي عرفت الفترات السابقة. وإذا كان مسارا ليون وبيني يختلفان بحكم سياقاتهما الوطنية وأولوياتهما الموضوعاتية، فإنهما يلتقيان حول تصور مشترك للالتزام. فهذا الأخير يقوم على التمثيل بين الانغراس المحلي والنقاشات الاستراتيجية والأممية، وكذلك على انتباه دائم لتحولات الحركات الاجتماعية وللديناميات الجيلية. وعلى امتداد الحوار، تبدو الأممية ممارسة في طور بناء دائم، تتجلى في حملات التضامن والتكوينات والتبعثات، وتعكس توترا بين الاستمرارية والتجديد، خاصة في المسائل الاستراتيجية التي تخترق الحركات الثورية منذ عدة عقود. ■

31 ماي 2026

وتتمنّ بيني العمل الموجّه نحو الشباب وتروي انخراطها الدائم في تنظيم وإنجاح المخيمات الأممية للشبيبة التي تنظمها الأممية الرابعة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

وقد وُلدت هذه المخيمات المتنقلة من لقاء أوروبي جمع عدة مئات من المناضلات والمناضلين، ثم تحولت تدريجيا إلى موعد سنوي مؤسّس. وحسب رأيها، تشكّل هذه اللقاءات فضاءات متميزة للتنشئة النضالية والبلورة الجماعية، تجمع بين التكوين السياسي والنقاشات الاستراتيجية والتجريب، مع استنادها إلى تنظيم ذاتي قوي للمشاركات والمشاركين الذين يبنون البرنامج ويقارنون تجاربهم الوطنية في إطار ودي تدعمه الأممية دون أن تتحكم فيه.

كما تتيح هذه اللقاءات ملاحظة تطور محاور تجذر الشباب وانشغالات اللحظة: فإذا كانت المواضيع تظل متشابهة في الغالب، فإن الإشكاليات والمرجعيات تتحول، وتُغني النقاشات النسوية والبيئية والمناهضة للعنصرية.

وهكذا تلعب هذه المخيمات دورا مركزيا في نقل التجربة، شأنها شأن معاهد التكوين، إذ تساهم في الحفاظ على فضاء أممي للتنشئة النضالية.

استمراريات وتحولات الأممية النضالية

لا تقتصر مسارات بيني وليون على استحضار الماضي، إذ يصف المتدخلان استمرارية التزاماتهما.

تستحضر بيني مواصلة نشاطها النسوي الراهن في أطر محلية ووحودية، خاصة حول الدفاع عن حق الولوج إلى الإجهاض بعد إغلاق مركز للإجهاض الإرادي في دائرتها بباريس. ويندرج هذا الانخراط في استمرارية التزامها الأممي الذي تكيّفه مع الواقع المحلي، لا سيما عبر ائتلافات جمعوية تعبّ مناضلات ومناضلين منحدرين من شبكات الرابطة الشيوعية الثورية ثم الحزب الجديد المناهض للرأسمالية

ويُبرز تلاقي هذه التجارب الوطنية الطابع الأممي للنقاش. ف«المنعطف العمالي» لم يكن مجرد توجه تنظيمي، بل لحظة تفكير أوسع في العلاقة بين التنظيم الثوري والطبقة العاملة. وقد طرح مسألة كفاءات الانغراس النضالي، وحدود الإرادية السياسية، والقدرة على التمثيل بين الاستراتيجية الأممية والممارسات المحلية.

أشكال جديدة للأممية

تشدّد بيني وليون على أهمية سنوات 1990-2000 كلحظة لإعادة تعريف الأممية النضالية. فبعد تراجع الثمانينيات وسقوط جدار برلين، فتحت التبعثات المناهضة للعولمة الليبرالية فضاء سياسيا جديدا، طبعه اللقاء بين المنظمات الثورية والنقابات والجمعيات والحركات الاجتماعية الجديدة.

ويعود ليون بشكل خاص إلى تعبئة سياتل سنة 1999 التي شارك فيها ضد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، والتي اعتُبرت لحظة تحوّل كشفت عن بروز احتجاج عالمي على النيوليبرالية. وتتواصل هذه الدينامية مع المنتديات الاجتماعية العالمية الأولى في بورتو أليغري، والمنتديات الأوروبية في فلورنسا ولندن وباريس وأثينا خاصة، والتي أتاح فضاء غير مسبوق للنقاش والتنسيق وإبراز الحضور بالنسبة إلى الشبكات النضالية العابرة للحدود. وبالنسبة إليه، شكّلت هذه التجارب مختبرات سياسية جُرّبت فيها أشكال جديدة للتنظيم والالتقاء.

وترافقت هذه الفترة مع تحوّل في العمل الأممي ذاته. فهو لم يعد يمرّ حصريا عبر الهياكل الحزبية الكلاسيكية، بل أيضا عبر شبكات وحملات مشتركة وفضاءات لقاء أكثر انفتاحا. وهكذا صارت الأممية عملية ربط بين تجارب نضالية، مع محطات قوية للتعبئة.

وفي هذا الإطار، يتيح انخراط المتدخلين في هيئات الأممية الرابعة (التنسيق الأوروبي، والتكوين النضالي، والتدبير التنظيمي) توضيح البعد قليل البروز غالبا للعمل الأممي، والقائم على تبادل التجارب، والدعم السياسي والمادي للمنظمات الصغيرة داخل الأممية، وتنسيق التدخلات في التبعثات، والحفاظ على أدوات التكوين. ويستحضران بالخصوص دور معاهد التكوين التابعة للأممية الرابعة، مثل معهد أمستردام (IIRE). فبوصفها أماكن للتكوين واللقاء والتنسيق الأممي، تأخذ هذه المعاهد بعين الاعتبار تنوع المنظمات وتخفّف من الاختلالات العددية بينها.





توقعات وآمال يعقوبي^(١) من الكونغو

يُنشر هنا لأول مرة في صحيفة ناطقة باللغة العربية الوثيقة الأصلية التي تحتوي على خطاب باتريس إيميري لومومبا الذي ألقاه في 30 يونيو 1960 خلال الاحتفال باستقلال جمهورية الكونغو.

Discours prononcé par M. P. Moukoko Moussé
Ministre de la République du Congo, lors
de l'anniversaire de la Proclamation de l'indé-
pendance du Congo le 30 juin 1960.

Mesdames,
Messieurs,
Congolais et Congolaises,
combattants de l'indépendance aujourd'hui victorieux,
je vous salue au nom du gouvernement congolais.

A vous tous, mes amis qui avez lutté sans relâche à mes côtés,
je vous demande de faire de ce 30 juin 1960 une date illustre
ineffaçablement
que vous garderez gravée dans vos coeurs, une date dont vous
enseignerez avec fierté la signification à vos enfants, pour que
ceux-ci à leur tour fassent connaître à leurs fils et à leurs
petits-fils l'histoire glorieuse de notre lutte pour la liberté.

Car cette indépendance du Congo, si elle est proclamée aujourd'hui dans l'entente avec la Belgique, pays ami avec qui nous traitons d'égal à égal, nul Congolais digne de ce nom ne pourra jamais oublier cependant, que c'est par la lutte qu'elle a été conquise, une lutte de tous les jours, une lutte ardente et idéaliste, une lutte dans laquelle nous n'avons ménagé ni nos forces, ni nos privations, ni nos souffrances, ni notre sang.

Cette lutte, qui fut de larmes, de feu et sang, nous en sommes fiers jusqu'au plus profond de nous-même, car ce fut une lutte noble et juste, une lutte indispensable pour mettre fin à l'humiliant esclavage qui nous était imposé par la force.

Ce que fut notre sort en 80 ans de régime colonialiste, nos blessures sont trop fraîches et trop douloureuses encore pour que nous puissions les chasser de notre mémoire.

SOMALI/CEGES
AB 2191

بقلم

رافائيل تامبوي

اتسمت المراحل المختلفة لمسيرة معاناة الكونغو من الاستعمار (دولة الكونغو المستقلة، 1885-1908؛ الكونغو البلجيكي، 1908-1960) بالاضطهاد، والإذلال والاستغلال الشديدين. لا تزال «الشيكوت» (I) تطارد الذاكرة الجماعية، كتذكير قاس بتلك الحقبة. ومع ذلك، فقد أظهر الشعب الكونغولي أيضا أشكالًا متعددة من المقاومة وخاض نضالات شعبية واسعة النطاق.

معاناة الكونغوليين

في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، بدأت تتشكل ديناميكية قوية للتحرير والتحرر الوطني. وقد تلخصت ردود الفعل في قمة الدولة البلجيكية في صيغة «الرهان الكونغولي»: منح استقلال شكلي بسرعة مع الحفاظ على السيطرة الفعلية على البلاد. وبالإضافة إلى الاستفادة من التبعية الاقتصادية، كان يُعتقد أنه يمكن الإبقاء على الكوادر البيضاء في الجيش والإدارة. كما كان هناك اعتماد على منح الامتيازات بشكل انتقائي واستخدام الأسلحة الدبلوماسية لتوجيه السلطة الجديدة.

أدى الفشل الذريع لهذا الرهان الشهير إلى اندلاع «الأزمة الكونغولية» في الفترة 1960-1961، والتي لعب فيها باتريس لومومبا دورًا تاريخيًا حاسمًا، ثم دورًا رمزيًا بالغ الأهمية. ويُعد خطابه الذي ألقاه خلال حفل الاستقلال -الذي اتسم بالحدة، وقدم آفاقًا جديدة، وحمل الأمل للأمة الكونغولية- لحظة فاصلة في التاريخ السياسي للبلاد. ويعكس هذا

النص العزيمة الراسخة للومومبا، لكنه يكشف أيضا عن الضعف الأيديولوجي للدائرة الضيقة من القادة القوميين في تلك الحقبة.

ولم يتحقق ذلك إلا على حساب اغتيال باتريس لومومبا، وبير موليلي ورفاقهم، وقمع ساحق، وتدخلين عسكريين أجنيين ضخمين (1960-1961 و 1964-1965)، إلى جانب العمليات السرية المعتادة والفساد المنهجي، تمكنت ديكتاتورية موبوتو (1965-1997) من فرض نفسها، وهكذا ترسخت هيمنة استعمارية جديدة بنسختها الكونغولية-الرأئيرية. ولم يؤد استيلاء لوران-ديزيريه كابيلا على السلطة (1997-2001)، الذي تلاه تولي ابنه جوزيف كابيلا الرئاسة (2001-2019)، ثم تسليم زمام الأمور إلى فيليكس تشيسكيدي، إلا إلى إدامة هذا النظام نفسه. نعم، يتغير الفاعلون، لكن الآليات الأساسية للتخلف والتبعية تبقى على حالها.

(i) استُخدمت مصطلحات البعثية والبعثية بمعانٍ متعددة على مر الزمن، اكتسب المصطلح «مرونة دلالية» في السياسة الفرنسية في أواخر القرن العشرين، حيث أصبح يحمل «مجموعة مبهمّة من المعاني» لكن جميعها تشترك في «الصورة المحورية لسلطة عامة سيادية وغير قابلة للتجزئة، تمتلك السلطة على المجتمع المدني، «اليوم في فرنسا، يشير مصطلح بعثية» (Jacobin) بشكل شائع إلى شخص متحمس أو جمهوري يدعم ديمقراطية أو دولة مركزية وثورية، وكذلك إلى «سياسي يعارض بشدة أي فكرة لإضعاف الدولة أو تفكيكها» - المترجم.

(1) تُشير كلمة «شيكون» (وهي كلمة برتغالية الأصل تعني «ضفيرة» أو «طرف الحبل») في اللغة الفرنسية إلى سوط مكون من شرائط معقودة أو مضفرة، يُصنع تقليدياً من جلد فرس النهر أو وحيد القرن، وقد استُخدم لأول مرة في السياق الاستعماري (استعمار أمريكا اللاتينية) وتجارة الرقيق. وكان استخدامه قد يؤدي إلى الموت.

«من الذي سينسى في النهاية عمليات الإعدام بالرصاص، حيث لقي العديد من إخواننا حتفهم، والزنازين التي أُلقي فيها بوحشية أولئك الذين لم يعودوا يرغبون في الخضوع لنظام الظلم والقمع والاستغلال؟»



Nous avons connu
Car qui oubliera le travail harrassant exigé en échange de salaires qui ne nous permettaient ni de manger à notre faim, ni de nous vêtir ou nous loger décemment, ni d'élever nos enfants comme des êtres chers ?

Nous avons connu
Qui oubliera les ironies, les insultes, les coups que nous devons subir matin, midi et soir parce que nous étions des "nègres" ? Qui oubliera qu'à un Noir on disait "tu", non certes comme à un ami, mais parce que le "vous" honorable était réservé aux seuls Blancs ?

Nous avons connu
Qui oubliera que nos terres furent spoliées au nom de textes prétendument légaux qui ne faisaient que reconnaître le droit du plus fort ?

Nous avons connu
Qui oubliera que la loi n'était jamais la même selon qu'il s'agissait d'un Blanc ou d'un Noir ? : accommodante pour les uns, cruelle et inhumaine pour les autres ?

Nous avons connu
Qui oubliera les souffrances atroces des relégués pour opinions politiques ou croyances religieuses: exilés dans leur propre patrie, leur sort était vraiment pire que la mort même.

Nous avons connu
Qui oubliera qu'il y avait dans les villes des maisons magnifiques pour les Blancs et des paillottes croulantes pour les Noirs; qu'un Noir n'était admis ni dans les cinémas, ni dans les restaurants ni dans les magasins dits "européens"; qu'un Noir voyageait à même la coque des péniches, aux pieds du Blanc dans sa cabine de luxe ?

Qui oubliera
Qui oubliera enfin les pendaisons ou les fusillades, où périrent tant de nos frères, ou les cachots où furent brutalement jetés ceux qui avaient échappé aux balles des soldats, dont les coloniaux avaient fait l'outil de leur domination ?

nous en avons profondément souffert.
: Tout cela ,mes frères, ~~tout cela~~ jamais nous ne l'oublierons.

Mais tout cela aussi, *moi* que le vote de vos représentants élus ~~ont~~ *a* agréé pour diriger notre cher pays, *moi*, ~~Lumumba~~ *moi* qui ~~avons~~ *avons* souffert dans ~~mon~~ *notre* corps et dans ~~mon~~ *notre* coeur de l'oppression colonialiste, *vous* le dis, tout cela est désormais fini.

La République du Congo a été proclamée et notre cher pays est maintenant entre les mains de ses propres enfants.

Ensemble, mes frères, nous allons commencer une nouvelle lutte, une lutte sublime qui va mener notre pays à la paix, à la prospérité et à la grandeur.

Nous allons établir ensemble la justice sociale et assurer que chacun reçoive la juste rémunération de son travail;

Nous allons montrer au monde ce que peut faire l'homme noir quand il travaille dans la liberté, et nous allons faire du Congo le centre de rayonnement de l'Afrique tout entière;

nous allons veiller à ce que les terres de notre patrie profitent véritablement à ses enfants;

nous allons revoir toutes les lois d'autrefois et en faire de nouvelles qui seront justes et nobles;

nous allons mettre fin à ~~la~~ l'oppression de la pensée libre et faire en sorte que tous les citoyens jouissent pleinement des libertés fondamentales prévues dans la déclaration des Droits de l'Homme;

وتجدر الإشارة إلى أنه في اللحظة الأخيرة، غير لومومبا ال «أنا» إلى «نحن»

«وهكذا، سواء في الداخل أو في الخارج، فإن الكونغو الجديدة، جمهوريتنا العزيرة، التي ستنشئها حكومتنا، سيكون بلداً غنياً وحرّاً ومزدهراً. ولكن لكي نصل دون تأخير إلى هذا الهدف، أطلب منكم جميعاً، أيها المشرعون والمواطنون الكونغوليون، أن تساعدوني بكل ما أوتيتم من قوة.»



شهادات الميلاد الثالث للدولة الكونغولية

يوم الخميس 30 يونيو 1960، في ليوبولدفيل، التي تُعرف اليوم بكينشاسا، أُقيمت سلسلة من الاحتفالات بمناسبة إعلان استقلال الكونغو. بدأ البرنامج بقُداس بروتستانتي للشكر، تلاه قداس تي ديوم (ii) كاثوليكي. بعد ذلك استقبل الملك بودوان الضيوف الأجانب والشخصيات المرموقة، بحفاوة ملكية، في مقر إقامة الحاكم العام كورنيليس. لكن الحفل التالي -الذي تم فيه التصديق رسمياً على الاستقلال من قبل الحكومتين البلجيكية والكونغولية- هو الذي دخل التاريخ حقاً. كان صدى هذا الحدث لدى الشعب الكونغولي هائلاً وعميقاً ودائماً، لا سيما وأن جميع الخطب بُثت مباشرة عبر الإذاعة (2).

اجتمعت نخبة المؤسسة البلجيكية والقوى الاستعمارية في قاعة قصر الأمة. وقد حضر أكثر من ستين مندوباً أجنبياً، إلى جانب مجموعة محدودة من النخبة الكونغولية الناشئة. كما كان هناك عشرات الصحفيين البلجيكيين والدوليين. وكان أول المتحدثين هو الملك بودوان، بأسلوبه الجليلي والصارم واللبق وشبه الديني الذي يميزه. وسرعان ما تحول خطابه إلى ترنيمة تمجد الاستعمار البلجيكي، الذي قُدم على أنه حامل «الحضارة»، وتجعل من ليوبولد الثاني شخصية ذات رؤية ومحرراً مزعوماً من تجارة الرقيق. وُصف الاستقلال بأنه تنويع للعمل البلجيكي، وإرث يستحق الكونغوليون أن يبدوا له الامتنان والاحترام. واندرج خطاب الرئيس كاسافوبو بالضبط في هذا السياق: تواضع خانع و«مسيحي»، وطموحات كونغولية مُخفّفة بعناية، وتأييد ضمنى للربحية البلجيكية في «تعاون» متناغم في المستقبل. فجأة، أعطى رئيس مجلس النواب، جوزيف

كاسونغو، الكلمة لرئيس الوزراء لومومبا. ورغم أن ذلك لم يكن مدرجا في البروتوكول الرسمي، إلا أن المكتب الصحفي الرسمي CGI، والعديد من الوزراء البلجيكيين، والملك نفسه كانوا على علم بقرار لومومبا الأحادي الجانب بإلقاء خطابه الخاص. وهذا لا يقلل بأي شكل من الأشكال من الذهول الذي أثاره محتوى خطابه ونبرته. كان التباين مع الخطب السابقة صارخا. فقد تم كسر المحرمات المحيطة بالانتهاكات الاستعمارية بشكل لا لبس فيه. وضع الخطاب نضالات وتطلعات الشعب الكونغولي في الصدارة. كما وردت فيه عدة إشارات إلى الوحدة الأفريقية بشكل صريح. ولم يخاطب لومومبا كبار الشخصيات الحاضرة فحسب: فقد كان يعلم أن الجماهير الكونغولية -وبالتالي التاريخ- تستمع إليه أيضاً.

خطاب لومومبا - الوقائع والحقيقة التاريخية

أدت عوامل متنوعة إلى ظهور تصورات وتفسيرات متناقضة ومبالغ فيها وغير دقيقة لخطاب لومومبا، سواء في الذاكرة الجماعية أو في التاريخ الرسمي. ومن الطبيعي أن تلعب المصالح المعنية والمواقف الأيديولوجية المتباينة بشأن الماضي الاستعماري، وعملية الاستقلال، والأزمات الكونغولية -ولا سيما اغتيال باتريس لومومبا- دوراً في ذلك. يضاف إلى ذلك عدم اكتمال المقاطع الصوتية والمرئية المنشورة، والنصوص المكتوبة التقريبية، والأبحاث الأرشيفية الناقصة. ورغم مرور ستة وستين عاماً على هذا الخطاب، فإن صده لا يزال يتردد، وتظل القضايا التي يطرحها ذات صلة وثيقة بالواقع الحالي. ومن هنا تأتي ضرورة نشر الحقائق التاريخية المتاحة على نطاق واسع وتقديم تحليل نقدي لها.

قام المؤرخ جيرتيان ديسميت (3) باستخراج الوثيقة AB219I من أرشيف الدولة البلجيكية ونشرها،

(ii) تي ديوم من اللاتينية Te Deum laudamus، أي «نحمدك يا الله» هي ترنيمة مسيحية شهيرة للتعبير عن الشكر والحمد. ويُغنى بها تقليدياً في الأعياد الدينية الكبرى، أو عند تحقيق الانتصارات، أو في المناسبات الرسمية للحياة العامة - المترجم. (2) نشر المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى على موقع يوتيوب التسجيلات الصوتية للخطب الثلاثة: بودوان، كاسافوبو ولومومبا. (3) ديسميت (G)، «تحدد خطاب الاستقلال» للومومبا: تحليل أرشيفي للنسخة المطبوعة AB219I، مجلة التاريخ البلجيكي، المجلد 2026، LVI(1)، ص. 62-105. نُشر هنا نسخاً مسسوحة ضوئياً من الوثيقة الأرشيفية AB219I بإذن كريم من جيرتيان ديسميت ودائرة أرشيفات CégeSoma. انظر أيضاً المقابلة مع جيرتيان ديسميت على الموقع الإلكتروني لـ«اليسار المناهض للرأسمالية» في بلجيكا.

nous allons supprimer efficacement toute discrimination quelle qu'elle soit et donner à chacun la juste place que lui vaudra sa dignité humaine, son travail et son dévouement au pays;

nous allons faire régner non pas la paix des fusils et des bayonnettes, mais la paix des coeurs et des bonnes volontés.

Et pour tout cela, chers compatriotes, soyez sûrs que nous pourrions compter non seulement sur nos forces énormes et nos richesses immenses, mais sur l'assistance de nombreux pays étrangers dont nous accepterons la collaboration chaque fois qu'elle sera loyale et ne cherchera pas à nous imposer une politique quelle qu'elle soit.

Dans ce domaine, la Belgique même qui, comprenant enfin le sens de l'histoire, n'a plus essayé de s'opposer à notre indépendance, est prête à nous accorder son aide et son amitié, et un traité vient d'être signé dans ce sens entre nos deux pays égaux et indépendants. Cette coopération, j'en suis sûr, sera profitable aux deux pays. De notre côté, tout en restant vigilants, nous saurons respecter les engagements librement consentis.

Ainsi, tant à l'intérieur qu'à l'extérieur, le Congo nouveau que mon gouvernement va créer sera un pays riche, libre et prospère. Mais pour que nous arrivions sans retard à ce but, vous tous, législateurs et citoyens congolais, je vous demande de m'aider de toutes vos forces.

-je vous demande à tous d'oublier les querelles tribales qui nous épuisent et risquent de nous faire mépriser à l'étranger;

-je demande à la minorité parlementaire d'aider mon gouvernement par une opposition constructive et de rester strictement dans les voies légales et démocratiques;





-je vous demande à tous de ne pas réclamer du jour au lendemain des augmentations de salaire inconsidérées avant que je n'ai eu le temps de mettre sur pied le plan d'ensemble par lequel je vais assurer la prospérité de la nation;

-je ^{vous} demande à tous ~~les Congolais~~ de ne reculer devant aucun sacrifice pour assurer la réussite de notre grandiose entreprise;

-je vous demande enfin de respecter inconditionnellement la vie et les biens de vos concitoyens et des étrangers établis ^{dans} notre ~~territoire~~ ^{dans}; si la conduite de ces étrangers laisse à désirer, notre justice sera prompte à les expulser du territoire de la République; si par contre leur conduite est bonne, il faut les laisser en paix, car eux aussi travaillent à la prospérité de notre pays.

L'indépendance du Congo marque un pas décisif vers la libération totale de l'Afrique de tout le joug colonial.
Voilà, mes frères de race, mes frères de lutte, mes compatriotes, ^{au nom du gouvernement} ce que j'ai voulu vous dire, en ce jour magnifique de notre Indépendance complète et souveraine.

Notre Le gouvernement ~~Lumumba~~ ^{lumumba} fort-national-populaire, sera le salut de ce pays.
Il aura pour tâche de créer un climat de confiance et de coopération entre tous les citoyens du Congo.
Hommage aux Combattants de la Liberté Nationale !
Vive l'Indépendance du Congo !
Vive le Congo Indépendant et Souverain !

«تُشكل استقلال الكونغو خطوة حاسمة نحو تحرير القارة الأفريقية بأسرها. هذا، يا جلالة الملك، أصحاب السعادة، السيدات والسادة، أيها المواطنون الأعزاء، إخوتي في العرق، إخوتي في النضال، هو ما أردت أن أقوله لكم باسم الحكومة في هذا اليوم الرائع الذي نحتفل فيه باستقلالنا الكامل والسيادي. وأدعو جميع المواطنين الكونغوليين، رجالاً ونساءً وأطفالاً، إلى الانكباب بحزم على العمل من أجل إقامة اقتصاد وطني مزدهر يكرس استقلالنا الاقتصادي.»

وهي -بشكل شبه مؤكد- النسخة الشخصية والأصلية لخطاب لومومبا مع ملاحظاته المكتوبة بخط اليد بالحبر الأخضر. وأرفق بها تحليلاً أرشيفياً ووضعها في سياقها بشكل معمق بالشكل الذي جعله يشمل كل العناصر الأساسية(4).

بالإضافة إلى ذلك، نشر هنا نص الخطاب الذي ألقاه باتريس لومومبا - والذي يختلف قليلاً عن الوثيقة الأصلية المُعلّمة AB219I بسبب بعض الإضافات المرتجلة في اللحظة الأخيرة من جانب باتريس لومومبا - استناداً إلى النسخة التي أعدها جيرتيان ديسميت انطلاقاً من النسخة الرقمية للتسجيل الصوتي المحفوظ في أرشيف الإذاعة العامة البلجيكية(5). لا تسمع الكلمات الأولى، «أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي»، في النسخة التي بثها المتحف الملكي لأفريقيا الوسطى على يوتيوب، حيث لم يكن الميكروفون قد تم توصيله بشكل صحيح في بداية كلمة لومومبا.

9 يونيو 2026

(4) باختصار، تتمثل الفرضية المطروحة في أن الوثيقة AB219I هي النسخة الأصلية الحقيقية التي كان لومومبا يحملها في يده في 30 يونيو 1960، والتي قام بتعديلها بنفسه حتى أثناء الحفل. وتستند الحجة إلى أربعة أركان رئيسية. الأول يتعلق بمسار الوثيقة وتاريخ حيازتها، والذي يعود إلى بيت لينين من «المفوضية العامة للإعلام» (CGI) التابعة للحاكم العام. والثاني يتعلق بالخصائص المادية (الورق، والعلامة المائية، والطية) بالإضافة إلى خط يد لومومبا، والتي تستوفي جميع متطلبات الأصالة. ثالثاً، يتطابق النص - مع حدوداته وتصحيحاته الفريدة - بشكل أفضل من جميع النسخ الأخرى المعروفة، مع الكلمات التي نُطقت فعلياً، والتي تم الاحتفاظ بتسجيلات صوتية لها. وأخيراً، يبدو أن جميع هذه العناصر غائبة عن نسخة مصورة لوثيقة مطبوعة على الآلة الكاتبة ومُعلّقة، قُدمت خطأً على أنها الأصل، وعُثر عليها في عام 2015 في أرشيف شركة «فينوتريمير» (Finoutremer)، المعروفة سابقاً باسم «شركة كاتانغا» (انظر «حصري: خطاب لومومبا، النص التأسيسي»، 27 Le Vif، يونيو 2015).
(5) تسجيل صوتي بعنوان «Toespraak Patrice Lumumba» (VRT) over onafhankelijkheid Belgisch Congo، أرشيف التلفزيون، معزف الوسائط GW_2173_3.

الحياة الطيبة. اشتراكيّتنا



غلاف كتاب جوزيف أندراس، الحياة الطيبة، اشتراكيّتنا. الصادر عن دار نشر ديفيرجانس عام 2026

أندراس، من بين أمور أخرى، إلى كتاب حول النسوية الاشتراكية للباحثة الإيرانية اليهودية فريدا أفاري، التي تستلهم من الحركة الإفريقية-الأمريكية وحركة مي تو (Me Too) لطرح تصور كوني نقدي، رافضة «معاداة الإمبريالية» لدى أولئك الذين يمجّدون الأنظمة الإيرانية والصينية والروسية. ويختتم هذا الفصل بالإشادة بالتحول النسوي الراديكالي الذي شهده الحركة الثورية الكردية. ومن دون أن يجعل البيئة محوراً مركزياً لكتابها، فإنه يمنحها مع ذلك مكانة مهمة؛ إذ إنه، انطلاقاً من قناعته بأن التدمير الواسع والمنهجي لبيئتنا الطبيعية هو نتيجة لنمط الإنتاج الرأسمالي، يرى في الاشتراكية البيئية «الترياق» الحقيقي الوحيد للرأسمالية.

ومن خلال الجمع بين التخطيط البيئي الديمقراطي والتسيير الذاتي الشامل، يمكن للاشتراكية اليوم أن تتخذ شكل مجالسية جديدة اشتراكية بيئية. وفي رأيه، لم يعد بإمكان أي تيار أو أي منحى فكري أو أي أرثوذكسية أن تفكر كما كانت تفعل قبل الوعي الكوكبي بعصر الرأسمالية الجيولوجية (Capitalocene)؛ فلا اشتراكية لم تعد، من الآن فصاعداً، سوى اشتراكية بيئية، إلا إذا أصررنا على رفض رؤية العالم كما يتجه، والثورة كما ينبغي أن تتجه تبعاً لذلك. ■

يوم 16 يونيو 2026

يُعرف جوزيف أندراس بوصفه روائياً ملتزماً؛ وقد حظيت روايته الأولى، من إخوتنا الجرحى (2016)، التي تناولت قصة فرناند إيفتون، العامل من أصول أوروبية والمولود في الجزائر، والشيوعي المقرب من جبهة التحرير الوطني، والذي أُعدم بالمقصلة في II فبراير/شباط 1957، بجائزة غونكور، وهي الجائزة التي رفضها الكاتب لأنه لا يوافق على مؤسسة الكتابة وتحويلها إلى مجال للتنافس! إنه مثال جميل على الشجاعة والاتساق. وقد حوّلت الرواية أيضاً إلى فيلم سينمائي حقق نجاحاً كبيراً.

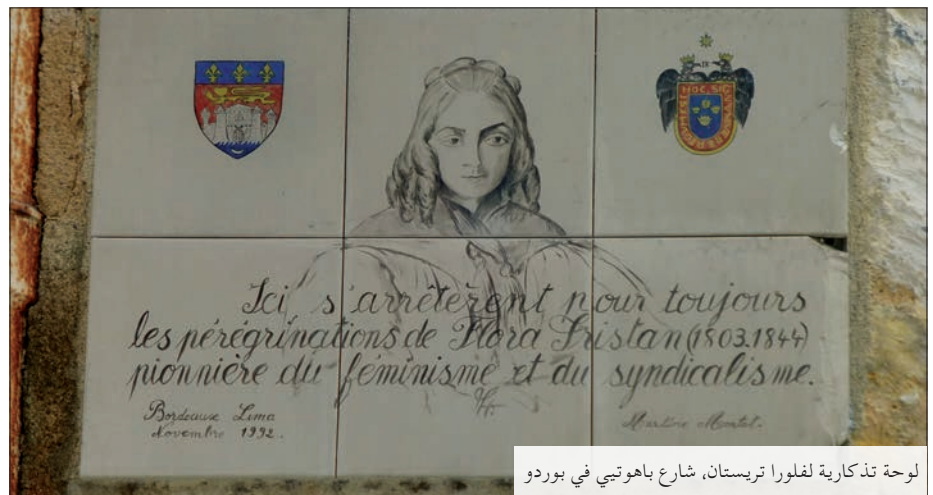
بقلم

مايكل لوي

الرأسمالية المدمرة للمنظومة البيئية. كما يتعين عليها أن تتجاوز انقساماتها الداخلية؛ وكما تذكّرنا نعومي كلاين، «لقد استفادت كل انتصارات اليمين الفاشي من الانقسام والعصبوية والرفض العنيد للتحالفات الاستراتيجية من جانب اليسار المناهض للفاشية». ويتناول أحد أكثر فصول الكتاب إثارة للاهتمام مسألة الأخلاق الثورية في مواجهة العنف. ويرفض أندراس، في الوقت نفسه، اللاعنّف المطلق وعبادة العنف، مستنداً إلى مارتين لوثر كينغ في إقراره بمبدأ الدفاع المشروع عن النفس: فنحن جميعاً، كما يكتب، ورثة تشيلي عام 1973. ولا يمكن للعملية الثورية، في مثل هذه الحالة، أن تسمح بأن يتم إفنائها دون مقاومة. ويختتم مستشهداً بنيلسون مانديلا، المعجب الكبير بغاندي: «العنف واللاعنف لا يستبعد أحدهما الآخر». ويخصص الكتاب حيزاً مهماً للنسوية الاشتراكية، التي تعود جذورها إلى كتاب اتحاد العمال (1843) لفلورا تريستان. وكانت سيمون دو بوفوار مقتنعة بأن على كل نسوية منسجمة مع مبادئها أن تكون اشتراكية، لكنها كانت تدرك أيضاً أن الاشتراكية لن تحقق، وكان الأمر يتعلق بسحر، التحرر الكامل للنساء في العالم. ويشير

ما يقدمه أندراس في هذا الكتاب، المكتوب بأسلوب سلس وأحياناً شاعري، هو تأمل اجتماعي-سياسي دقيق وأصيل في مفهوم «الحياة الطيبة»، الذي يربطه بالاشتراكية؛ إذ يرى أن شرطها الأول يتمثل في تفكيك الرأسمالية وإقامة مجتمع بلا طبقات. ويهدي كتابه إلى الاشتراكية الكردية نوديم دوراك، المسجونة منذ أحد عشر عاماً.

وانطلاقاً من إحالاته إلى روزا لوكسمبورغ، وفيكتور سيرج، وجورج أورويل، وإدوارد سعيد، ونعوم تشومسكي، ونيلسون مانديلا، وهوغو بلانكو، ودانيال بن سعيد، أو جيلبير أشقر، ينظر أندراس إلى الاشتراكية باعتبارها مشروعاً فلسفياً واجتماعياً واقتصادياً وأخلاقياً في آن واحد: «إذا أزلنا أحد هذه الجدران الحاملة، فلن يبقى سوى كومة من الأنقاض». والاشتراكية، بوصفها ورثة خط متصل لم ينكسر ويمتد عبر القرون، ينبغي أن تتماهى مع جميع الفئات المضطهدة، حتى تصبح قادرة على حشد الأشخاص بالملايير في مواجهة القوة



لوحة تذكارية لفلورا تريستان، شارع باهوتي في بوردو

ستون ألف متظاهرة-ة في جنيف ضد مجموعة السبع (G7) والإمبريالية والفاشية

حققت المظاهرة التي نُظمت بدعوة من تحالف NO-G7 (لا لمجموعة السبع) نجاحاً هائلاً، على الرغم من سياسة التهيب وتقييد الحريات التي انتهجتها السلطات والشرطة ووسائل الإعلام. فهل تم أخيراً ربط الخيط المشترك للحركة المناهضة للعولمة؟

بقلم

خوان تورطوسا

وقد جمع تحالف «الكائنات الحية تدافع عن نفسها» جميع الحركات الإيكولوجية. ومع ذلك، لا بد من الإعراب عن الأسف إزاء ضعف حضور النقابات السويسرية، فضلاً عن الحضور المحدود والرمزي إلى حد ما للنقابات الفرنسية.

تم التفاوض على مسار المسيرة مع السلطات منذ شهر نوفمبر. لكننا واجهنا تعنتاً من جانب وزارة الشرطة، وهي عضو في الحزب الاشتراكي، ومن جانب سلطات مدينة جنيف.

قمع واعتداءات بالهراوات

كانت مدينة جنيف في حالة حصار، قبل أيام من المظاهرة الكبرى. فقد تم نشر آلاف من رجال الشرطة والجنود الذين استقدموا من مناطق أخرى في سويسرا في مدينة كالفين، بدعم من الشرطة الفرنسية التي كان بإمكانها التدخل في المقاطعة. ووفقاً للصحف، خضع بعض الأشخاص للتفتيش حتى خمس مرات في اليوم، وكان هناك عدد كبير من شاحنات الشرطة، بالإضافة إلى أفراد من سويسرا الألمانية لا يتحدثون الفرنسية. على طول مسار المسيرة، تم وضع حواجز في «النقاط الحساسة» التي كان على المتظاهرين المرور عبرها.

وبمجرد انتهاء المظاهرة، في نفس الحديقة التي بدأت فيها، تدخلت الشرطة بعنف وحاصرت جزءاً من المتظاهرين. تم احتجاز أكثر من 300 شخص حتى بزوغ الفجر، ثم تم اقتياد حوالي عشرين منهم إلى مركز الشرطة قبل إطلاق سراحهم.

أصدر «تحالف» NO-G7 في جنيف وفرنسا عدة بيانات أشادت بنجاح

لم يتم قبول المسار الذي طلبه تحالفنا. لم يرغبوا في أن تقترب من الشوارع التي توجد بها مقرات الشركات متعددة الجنسيات ومحلات الرفاهية. كان وسط المدينة يبدو وكأنه مدينة محصنة، حيث تم تغطية معظم واجهات المحلات وبعض النوافذ بالواح خشبية. وشهدنا حملة سياسية وإعلامية مكثفة من جانب السلطات واليمين تحذيراً من احتمال وقوع أعمال عنف.

تجاوز عدد المشاركين في المظاهرة كل توقعات تحالف NO-G7 الأكثر تفاؤلاً، كنا نتوقع حوالي عشرة آلاف شخص، لكن المظاهرة ضمت ستين ألفاً!

لا يزال الإضراب النسوي هو الحركة الاجتماعية الأقوى والأكثر رسوخاً اجتماعياً والأكثر قدرة على الحشد. وكان موكبهن بلا شك الأكثر عدداً. ومطالبيهن راديكالية ومناهضة للرأسمالية.

وكان التضامن مع الشعب الفلسطيني حاضراً بقوة من خلال حشد كبير. كما لعب الأكراد، بكل تنوعهم، دوراً بالغ الأهمية في المظاهرة.

المظاهرة الضخمة، لكنها

أشارت أيضاً إلى «التجاوزات الأمنية الخطيرة التي لوحظت يوم الأحد». وأدان التحالف «إطلاق الغاز المسيل للدموع بشكل مكثف، لا سيما على الجزء من الموكب المخصص للعائلات والأطفال. وبالمثل، انتقد التحالف بشدة «الحصار الفاضح الذي فُرض على 549 شخصا واستمر قرابة عشر ساعات».

فرحة النجاح!

على الرغم من القمع، إننا راضون جداً عن الحجم الهائل للمظاهرة، وأجوائها الودية، وتنوعها، وطابعها الجذري. هذا الشعور بالنصر هو نقطة انطلاق ممتازة للتحركات والتحديات التي تنتظرنا. ■

23 يونيو 2026



خوان تورطوسا

خوان تورطوسا هو عضو في تحالف

NO-G7 جنيف، و CADTM

سويسرا، ومنظمة «تضامن» هذا

المقال مقتبس من مقال نشره في

CADTM.

